المشروع النحوي والبياني عند فاضل صالح السامرائي

ورقة إغنائية موسعة لمجمل مؤلفات فاضل صالح السامرائي: من النحو الدلالي والصرف إلى المقام والتفسير البياني ووحدة النص القرآني - النسخة الجامعة Corpus: المؤلفات اللغوية والنحوية والقرآنية والعقدية المتداولة حتى 2026

صياغة عربية RTL بخط Amiri صغير مكثف - نسخة موسعة موحَّدة للقراءة والرجوع والبحث

ملاحظة منهجية: المقصود بـ«عدم ضياع العلوم» هنا حفظ البنية العلمية والمفاتيح والمفاهيم والطرائق والفروق الكبرى التي تتكرر عبر المؤلفات، لا نسخ أمثلة الكتب أو استبدال النصوص الأصلية. كل تلخيص محدود الصفحات يترك بالضرورة تفاصيل الشواهد، لذلك صممت الورقة لتمنح القارئ آلة استرجاع وفهم تسمح له بالعودة إلى الأصل بوعي أعلى.

سبتمبر 2026

الملخص

تسعى هذه الورقة إلى ضغط المشروع العلمي لفاضل صالح السامرائي في بنية معرفية واحدة، بحيث لا تُقرأ مؤلفاته بوصفها رفوفًا منفصلة في النحو والصرف والبيان والتفسير، بل بوصفها طبقات متراكبة لنظرية عملية في إنتاج المعنى العربي وفهم الاختيار القرآني. corpus الورقة هو واحد وعشرون عنوانًا تُدرجها دار ابن كثير ضمن مؤلفات السامرائي في طبعاتها المتداولة، مع إلحاق أعمال أقدم أو أقل تداولًا تذكرها الفهارس الببليوغرافية والدراسات الجامعية، مثل دراسة المتشابه اللفظي وأثر الخلافات النحوية. لا تدّعي الورقة أنها بديل عن آلاف الصفحات الأصلية، ولا أنها تحتفظ بكل شاهد وآية واعتراض، وهو أمر لا يمكن إنجازه في ست وخمسين صفحة من غير تحويل البحث إلى اختزال مخل؛ وإنما صُممت لحفظ البنية العلمية: الأسئلة المركزية، المفاهيم، العلاقات، ضوابط التحليل، أنواع الفروق، وطريقة الانتقال من الشكل الصرفي والتركيب النحوي إلى السياق والمقام والتناسب. والنتيجة الرئيسة أن مشروع السامرائي يمكن تمثيله بوصفه انتقالًا من «نحو العلامة» إلى «نحو الاختيار»: ليست الوظيفة العليا للقواعد أن تقول لماذا رُفع هذا ونُصب ذاك فحسب، بل أن تفسر لماذا اختير هذا البناء دون بديله الممكن، وكيف يختلف المعنى بتغير التعريف والتنكير، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والصيغة، والفاصلة، والنغمة، والربط النصي، والسياق الكلي للسورة. ومن هنا تتصل كتبه النحوية مباشرة بكتبه القرآنية؛ فـ«معاني النحو» يبني معجم الفروق التركيبية، و«معاني الأبنية» يضيف الدلالة الصرفية، و«الجملة العربية» تضبط نظام التأليف، ثم يأتي «التعبير القرآني» و«بلاغة الكلمة» و«مراعاة المقام» و«على طريق التفسير البياني» لتحويل هذه الأدوات إلى قراءة تفسيرية دقيقة للنص.

المنهج وحدود التغطية

منهجيًا، جُمعت العناوين من قائمة دار ابن كثير الحالية، التي تعرض واحدًا وعشرين كتابًا للسامرائي، ثم قورنت بفهارس ببليوغرافية ودراسات أكاديمية تُظهر بعض الأعمال المبكرة أو العناوين التي تغيرت طبعاتها. واعتمدت الورقة في توصيف نطاق الكتب على فهارس النصوص الرقمية، وصفحات الناشرين، وعروض أكاديمية محكّمة لمنهج «معاني النحو» و«على طريق التفسير البياني» و«مراعاة المقام». أما التحليل التركيبي في هذه الورقة فهو استنتاج من تكرار الآليات نفسها عبر corpus المؤلف، ولذلك سيُفصل قدر الإمكان بين ما هو وصف مباشر لموضوعات كتبه، وبين ما هو نموذج جامع تقترحه هذه الورقة لتسهيل استيعاب مشروعه. كما روعي عدم تحويل «الفروق البيانية» إلى يقين غير قابل للنقد؛ فالتحليل البياني اجتهاد تفسيري يتفاوت في القوة بحسب اكتمال المقارنة، واستيعاب السياق، وثبوت الفارق في الاستعمال العربي، وقد أشارت دراسات نقدية إلى أن بعض تحقيقاته النحوية يمكن مناقشتها أو لا تكون جديدة على إطلاقها، وهو تنبيه مهم يحفظ المشروع في مجاله العلمي بدل أن يحوله إلى سلسلة من الدعاوى غير القابلة للفحص.

الكلمات المفتاحية: فاضل صالح السامرائي؛ معاني النحو؛ التفسير البياني؛ التعبير القرآني؛ مراعاة المقام؛ بلاغة الكلمة؛ الدلالة النحوية؛ الدلالة الصرفية؛ المتشابه اللفظي؛ نظم القرآن؛ علم المناسبات.

خريطة **corpus** المعتمد

الوظيفة في المشروع	المجال	العنوان/المجموعة
المرجع المركزي في تحويل أبواب النحو إلى فروق معنوية.	نحو ودلالة	معاني النحو 1-4
معمار الإسناد، الاحتمال، الحذف، وأمن اللبس.	نحو/دلالة نصية	الجملة العربية (كتابان)
معنى الصيغة والوزن قبل دخول الكلمة في الجملة.	صرف دلالي	معاني الأبنية
التحقيق في النقول وبناء العمق التراثي.	تاريخ/نقد نحوي	تحقيقات + دراسات الأعلام
منهج الاختيار والبدائل والسياق.	بيان قرآني	التعبير + بلاغة الكلمة + المقام
تدريب مقارن وموضوعي على آيات ومقاطع.	تطبيق بياني	لمسات + أسئلة + أسرار + قبسات + شذرات
اختبار المنهج على سور كاملة ووحدات ممتدة.	تفسير بياني	على طريق التفسير + إضاءات إبراهيم
رفع التحليل إلى بنية السورة وعلاقاتها.	مناسبات/نصية	التناسب بين السور
الخلفية الإيمانية والغاية العقدية.	عقيدة/حجاج	نداء الروح + نبوة محمد

1. الخيط الناظم للمشروع: اللغة شبكة اختيارات لا قائمة قواعد

إذا نُظر إلى مؤلفات السامرائي متفرقة أمكن أن يبدو بعضها كتب نحو مدرسية، وبعضها كتب بلاغة قرآنية، وبعضها دراسات في أعلام النحو، وبعضها كتب وعظ وإيمان؛ لكن إعادة ترتيبها بحسب الوظيفة تكشف مشروعًا متماسكًا. تبدأ المسألة عنده من أن اللغة لا تُنتج المعنى بالمفردات منفردة، بل بالاختيار من بدائل ممكنة داخل نظام العربية. المتكلم يستطيع أن يعرّف أو ينكّر، يقدّم أو يؤخر، يذكر أو يحذف، يستعمل الاسم أو الفعل، الماضي أو المضارع، صيغة المبالغة أو اسم الفاعل، البناء للمعلوم أو للمجهول، أداة شرط دون أخرى، حرف جر دون آخر، جملة اسمية أو فعلية، أو يختار ترتيبًا آخر لعناصر الكلام. وجود هذه البدائل يعني أن السؤال النحوي الكامل ليس «هل هذا صحيح؟» فقط، بل «ماذا يضيف هذا الاختيار؟ وما الذي كان سيختلف لو وقع الاختيار على البديل الآخر؟». هذه النقلة هي التي تجعل «معاني النحو» مختلفًا عن كتاب يكرر أبواب النحو التقليدية، وتجعل كتب البيان القرآني امتدادًا طبيعيًا لا قفزة خارجة عن تخصص المؤلف.

يمكن تمثيل هذا الخيط بست طبقات متراكبة. الطبقة الأولى هي البنية الصرفية، حيث يدرس معنى الوزن والصيغة كما في «معاني الأبنية». والثانية هي الوظيفة النحوية، أي العلاقات التي ينشئها الإسناد والتعدية والحذف والتقديم والرتبة كما في «معاني النحو» و«الجملة العربية». والثالثة هي الدلالة

الاحتمالية، لأن التركيب قد يفتح أكثر من وجه، وقد يقصد المتكلم أحيانًا إلى توسيع المعنى بدل إغلاقه. والرابعة هي المقام، أي ما يقتضيه السياق وموضوع الخطاب وحالة المخاطَب وموقع الجملة مما قبلها وبعدها. والخامسة هي المقارنة النصية: إذا تشابه موضعان واختلفت كلمة أو حركة أو ترتيب، صار الاختلاف نفسه مادة للتحليل. والسادسة هي الوحدة الكبرى للنص، حيث لا تكفي الآية منفردة، بل ينظر في بناء السورة، ومفتتحها وخاتمتها، وصلتها بما قبلها وبعدها. وحين تُضم هذه الطبقات يتشكل ما يمكن تسميته «نموذج الاختيار المقيد بالسياق»: كل صيغة تؤخذ من فضاء بدائل، ثم يُبحث لماذا كانت هي أنسب للمعنى والمقام والبنية النصية.

هذه الرؤية تجعل المشروع قريبًا من بعض اهتمامات اللسانيات الحديثة من غير أن يكون نسخة منها. فهو يتقاطع مع semantics في ربط الشكل بالمعنى، ومع pragmatics في مراعاة المقام، ومع discourse analysis في الوحدة النصية، ومع morphology في دلالة الأبنية، ومع stylistics في المقارنة بين الاختيارات التعبيرية. غير أن مادته وأدواته في أصلها عربية تراثية: سيبويه، كتب معاني القرآن، عبد القاهر الجرجاني، الزمخشري، أبو حيان، الرازي، كتب اللغة والمعاجم، والاستعمال القرآني نفسه. ولذلك فالقيمة العلمية للمشروع ليست في ادعاء قطيعة مع القديم، بل في إعادة تشغيل تراث النحو والبلاغة بوصفه جهازًا لتحليل الفروق الدقيقة، مع صياغة معاصرة تُكثر من الموازنات والأمثلة وتُعيد المعنى إلى مركز الدرس النحوي.

2. معاني النحو: القلب النظري والأثقل في المشروع

«معاني النحو» في أربعة أجزاء، وهو أوسع أعمال السامرائي اللغوية وأشدها تأسيسًا لمشروعه. فهرسه يكاد يمر على المنظومة النحوية كلها: الجملة العربية، ظاهرة الإعراب، النكرة والمعرفة، المبتدأ والخبر، كان وأخواتها، أفعال المقاربة، إن وأخواتها، لا النافية للجنس، ظن وأخواتها، الفاعل ونائب الفاعل، المفاعيل، الاستثناء والحال والتمييز، حروف الجر والإضافة، المشتقات، النعت والبدل والعطف، العدد، الممنوع من الصرف، الفعل، الشرط، التوكيد، القسم، النفي، الاستفهام، التعجب، المدح والذم، التفضيل، النداء وما يتصل به. ولكن تعداد الأبواب لا يكشف فرادة الكتاب؛ إذ إن وظيفته الحقيقية هي إعادة قراءة هذه الأبواب من زاوية السؤال الدلالي. فالنكرة ليست رتبة شكلية في مقابل المعرفة، بل أداة يمكن أن تفيد الوحدة أو النوع أو التعظيم أو التقليل أو عدم التعيين بحسب السياق. والتقديم ليس مجرد خروج على ترتيب مألوف، بل آلية قد تصنع الاختصاص أو الاهتمام أو التوكيد أو التناسب الإيقاعي. والحذف ليس نقصًا، بل قد يطلق الدلالة ويوسعها أو يحشد احتمالات كان الذكر سيغلقها.

من أهم ما يرسخه الكتاب أن العلامة الإعرابية ليست زينة لاحقة للمعنى؛ بل هي جزء من هندسة العلاقة بين العناصر. الإعراب يسمح للعربية بمرونة رتبية كبيرة، ولذلك يمكن تغيير مواقع العناصر مع بقاء الوظائف مفهومة، ثم يصبح اختلاف الرتبة نفسه حاملاً لدلالة إضافية. وهنا يظهر الفرق بين «المعنى الوظيفي» و«المعنى التداولي»: الفاعل يبقى فاعلًا من جهة الوظيفة، لكن تقديمه أو تأخيره أو إضماره أو التصريح به يغير مركز الانتباه، وقد يغير مقدار التوكيد أو نطاق النفي أو علاقة الجملة بسياقها. ولأن السامرائي يصر على ربط القاعدة بالاستعمال، فإن القرآن والشعر وكلام العرب ليست شواهد تثبت قاعدة منتهية فحسب؛ بل corpus يُستقرأ لمعرفة الفروق التي لا تظهر في صياغة القاعدة المختصرة.

في باب النواسخ، مثلًا، لا يكتفي التحليل بأن «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر، بل تتسع المسألة إلى الزمن والدوام والانقطاع، وإلى ما تفعله أخواتها من معاني التحول والاستمرار والنفي والاستثناء الزمني. وفي أبواب المفاعيل تتضح فلسفة الكتاب أكثر: المفعول المطلق لا يُفهم بمقولته الإعرابية وحدها، بل بوظيفته في توكيد الحدث أو بيان نوعه أو عدده؛ والمفعول لأجله يدخل في بنية التعليل؛ والظرف يفتح تمثيل الحدث في الزمان والمكان؛ والحال تبني صورة مصاحبة للحدث؛ والتمييز يرفع إبهامًا مخصوصًا. هكذا يتحول النحو من «صناديق إعراب» إلى شبكة وظائف معنوية. وهذه النقلة مهمة لمن يقرأ أصول الفقه والتفسير أيضًا، لأن دلالات العموم والتخصيص، والنفي، والشرط، والاستثناء، والتقديم، والضمير، والحذف ليست قضايا لغوية جانبية؛ بل هي مكونات في بناء الحكم والفهم.

وفي المشتقات والصيغ يلتقي «معاني النحو» مع «معاني الأبنية»: اسم الفاعل ليس مرادفًا آليًا للفعل المضارع، وصيغة المبالغة ليست مجرد «أكثر شدة» بلا قيود، والصفة المشبهة لها مجال دلالي يتعلق بالثبوت، بينما للفعل حركة زمنية وحدوث. هذه الفروق تسمح بفهم لماذا يختار النص اسمًا في موضع وفعلًا في موضع، ولماذا يعبر عن معنى بصفة ثابتة أو بحدث متجدد. ومن هنا لا ينبغي قراءة الكتاب على أنه مرجع في كل باب منفصل، بل كخزان للمقارنات: المعرفة تنشأ حين تضع تركيبين متقاربين جنبًا إلى جنب، وتحصر نقاط التغير، ثم تبحث عن تغير المعنى. وهذه «الطريقة التفريقية» هي الخوارزمية التي ستنتقل لاحقًا إلى القرآن بصورة أكثر كثافة.

الدراسات الأكاديمية التي تناولت «معاني النحو» لفتت إلى هذا الجانب تحديدًا؛ فقد وُصف بأنه إعادة وصل للنحو بالدلالة وتقديم «فقه النحو» بدل الاقتصار على صناعته، كما دُرست مصادره التفسيرية والنحوية بوصف المؤلف ناقلًا وناقدًا ومستنبطًا. وفي المقابل، تُظهر بحوث في «التحقيق النحوي» أن بعض المسائل التي يرجح فيها السامرائي رأيًا يمكن مناقشته أو قد لا يكون جديدًا تمامًا. وهذه الملاحظة لا تهدم القيمة المركزية للكتاب، بل تحددها بدقة: قوته الكبرى في هندسة السؤال الدلالي والمقارنة الكثيفة واستعادة وظيفة المعنى في الدرس النحوي، لا في أن كل ترجيح جزئي فيه حكم نهائي لا يقبل الرد.

3. الجملة العربية: من بنية الإسناد إلى هندسة الاحتمال

كتابا «الجملة العربية: تأليفها وأقسامها» و«الجملة العربية والمعنى» يمثلان المستوى الأوسط بين الموسوعة النحوية والتحليل البياني. الأول يضبط مكونات الجملة وكيفية تأليفها: المسند والمسند إليه بوصفهما عمدتي الإسناد، ثم المفردة والصيغة الصرفية والتأليف الجزئي والتأليف التام والنغمة، وبحث الذكر

والحذف وأدلة المحذوف، وأقسام الجمل الاسمية والفعلية والظرفية والخبرية والإنشائية، ومسألة المحل الإعرابي وما يرتبط ببنية القول. هذه المادة مهمة لأنها تنقل التحليل من كلمة مفردة إلى «وحدة إسنادية»؛ فالمعنى لا يساوي حاصل جمع معاني الكلمات، بل ينشأ من العلاقات التي تُربط بها. الجملة لذلك آلة تنظيم: تحدد من يُسند إليه، وما المسند، وما الذي يُجعل أصلًا وما الذي يُجعل قيدًا، وما الذي يصرح به وما الذي يُترك ليستدله السامع.

أما «الجملة العربية والمعنى» فيتقدم خطوة أخرى نحو فلسفة الدلالة، فيميز بين الدلالات القطعية والاحتمالية، وبين الظاهر وما يستفاد من فحوى الكلام، ويجعل «أمن اللبس» مبدأً يفسر كثيرًا من اختيارات العربية. غير أن العربية لا تتجنب الاحتمال دائمًا؛ فقد يكون تعدد الاحتمال مقصودًا لأنه يوسع المعنى. هنا يتضح الفرق بين الإبهام المفسد والاتساع المنتج: الأول يحجب المقصود، والثاني يتيح للنص أن يحمل طبقات متوافقة من الدلالة. ومن الأدوات التي تخلق هذا الاتساع الحذف، والتضمين، والاشتراك، وتعدد الوجوه الإعرابية حين يسمح السياق بها. وتظهر أهمية هذا المبدأ في القرآن، إذ لا يصح أن نسارع إلى قتل الاحتمال كلما تعددت الأوجه، بل نحتاج إلى اختبار ما إذا كانت الأوجه متعارضة أم يمكن أن يجمعها النص في اقتصاد تعبيري واحد.

بالجمع بين الكتابين نحصل على تصور دقيق: للجملة بنية سطحية يمكن وصفها نحويًا، ولكنها فوق ذلك «فضاء قرارات». قرار في الرتبة يغير البؤرة؛ قرار في الحذف يغير اتساع الدلالة؛ قرار في نوع الجملة يغير الإحساس بالثبوت أو التجدد؛ قرار في الضمير والاسم الظاهر يغير درجة الحضور والربط؛ قرار في العطف يحدد العلاقة المنطقية أو الزمنية أو التصويرية بين المكونات. ولهذا فإن الجملة عند السامرائي ليست قالبًا يملأ بكلمات، بل جهازًا يوزع المعلومات والانتباه والافتراضات. هذه الفكرة ستظهر لاحقًا في «مراعاة المقام»، حيث تصبح البنية الجملية استجابة دقيقة لحالة السياق لا مجرد اختيار بلاغي تجميلي.

4. معاني الأبنية: الصرف بوصفه طبقة دلالية لا مخزن أوزان

«معاني الأبنية في العربية» يملأ فجوة لا يستطيع النحو وحده ملأها، إذ يبحث في دلالة الصيغة الصرفية نفسها. الفكرة المحورية أن الانتقال من جذر إلى بناء ليس عملية شكلية؛ فالأوزان تحمل اتجاهات دلالية تتضح بالاستقراء والموازنة بين الاستعمالات، مع الحذر من تحويلها إلى قوانين جامدة لا تستثني. أهمية هذا الكتاب للمشروع القرآني كبيرة لأن كثيرًا من فروق التعبير تقع داخل الكلمة قبل أن تقع في ترتيب الجملة: مصدر على وزن دون آخر، صفة مشبهة بدل اسم فاعل، صيغة مبالغة بدل وصف مجرد، جمع على بناء دون آخر، أو فعل مزيد يحمل علاقة تختلف عن المجرد. وإذا كان «معاني النحو» يشرح كيف تُنتج العلاقات التركيبية المعنى، فإن «معاني الأبنية» يشرح كيف تحمل هيئة الكلمة جزءًا من ذلك المعنى قبل أن تدخل في الجملة.

طريقة السامرائي هنا تقوم على الموازنة بين النصوص والاستعمال القرآني ومقررات علماء العربية، وهذا مهم منهجيًا؛ لأن معنى الوزن لا ينبغي أن يستنتج من مثال واحد. يمكن النظر إلى البنية الصرفية باعتبارها «ضغطًا دلاليًا»: تغير صغير في الصيغة يضيف معنى في الكثرة أو الثبوت أو المشاركة أو المطاوعة أو الطلب أو التعدية أو التكلف أو غيرها بحسب الباب والاستعمال. ثم يدخل هذا الضغط في تركيب أكبر فيتفاعل مع السياق. ومن هنا تتولد قاعدة عامة في مشروعه: لا يجوز تفسير اختيار قرآني من مستوى واحد؛ فقد يكون سر الاختيار صرفيًا، ثم يتأكد نحويًا، ثم يجد مبرره النهائي في المقام. لذلك فإن دراسة كلمة منفردة مع تجاهل بنيتها، أو دراسة تركيب مع تجاهل الصيغة، قد تفقد طبقة من البيان.

5. التحقيق والتاريخ النحوي: كيف بُنيت آلة السامرائي قبل توجيهها إلى القرآن

يمثل «تحقيقات نحوية» الوجه النقدي الصريح للمشروع. الكتاب يتناول مسائل شاع في العصر الحديث الاعتراض فيها على النحاة أو نسبة أقوال إليهم، مثل حقيقة تاء التأنيث الساكنة، وطبيعة حروف المضارعة، ومسألة تقدم الفاعل، ونسب بعض الآراء إلى الكوفيين. المغزى الأوسع من هذه المسائل أن السامرائي لا يتعامل مع «النحو الموروث» كتلة واحدة مقدسة ولا كتراث يجب تجاوزه، بل مادة تحتاج إلى تحقيق في النقول، واستقراء للأقوال، وتمييز بين اصطلاح النحاة والواقع الدلالي. هذا الحس التحقيقي ضروري في مشروعه البياني؛ لأن من يريد أن يعلل فرقًا قرآنيًا بقاعدة نحوية لا يستطيع الاعتماد على قاعدة مبتورة أو نسبة تاريخية غير دقيقة.

أما «ابن جني النحوي»، و«أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية»، و«الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري»، فهي ليست هوامش سيرية على مشروع البيان، بل مختبر تكوينه العلمي. ابن جني يفتح الباب على فقه الخصائص والاشتقاق وعلاقة الصوت بالمعنى ومجال القياس؛ وابن الأنباري يمثل طبقة في تاريخ الصناعة النحوية والخلاف؛ والزمخشري يجمع النحو واللغة بالتفسير والبلاغة في صورة شديدة الصلة بما سيصبح محور السامرائي نفسه. دراسة الزمخشري خصوصًا تفسر كثيرًا من أدوات السامرائي اللاحقة: ملاحظة الفروق في التراكيب، العناية باللفظة في سياقها، استثمار الاحتمال الإعرابي، وعدم فصل النحو عن التفسير. ولذلك يمكن القول إن هذه الدراسات الثلاث تكشف «سلسلة النسب العلمي» للمشروع: تراث نحوي عميق، يلتقي مع نظرية النظم والبيان، ثم يعاد تركيبه في خطاب حديث كثير المقارنة.

وتذكر فهارس أخرى عملًا بعنوان «أثر الخلافات النحوية» في كتيب مستقل، كما تذكر «دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل». حتى لو اختلف وضع بعض هذه الأعمال بين كتاب مستقل وبحث أو طبعة متداولة، فإن دلالتها على بنية المشروع واضحة: الخلاف النحوي ليس تاريخ أفكار محضًا، والمتشابه اللفظي ليس بابًا في الحفظ؛ كلاهما مورد لاختبار كيف يؤدي تغير التحليل أو تغير اللفظ إلى تغير الدلالة. وهذا بالضبط الجسر بين التاريخ النحوي والتفسير البياني.

6. التعبير القرآني: الكتاب الذي يحول علوم اللغة إلى منهج مقارنة

«التعبير القرآني» من الكتب المركزية لأنه ينقل الأدوات السابقة إلى corpus القرآن على نحو مباشر، ويقوم على موازنات بين آيات متشابهة في الموضوع مختلفة في العبارة، وعلى تحليل الاختيار اللغوي والبلاغي والمعنوي. القيمة هنا ليست في جمع «لطائف» منفصلة، بل في تأسيس عادة بحثية: ابحث عن البديل الممكن، ثم اسأل لماذا لم يقع. إذا ورد فعل في موضع واسم في موضع، أو ذُكر مفعول هنا وحذف هناك، أو تقدمت كلمة في سورة وتأخرت في نظيرها، لا تُعامل الاختلاف كتنويع أسلوبي بلا وظيفة، ولا تفترض الوظيفة قبل البحث؛ بل تجمع السياقين، وتحدد ما تغير في الموضوع والنبرة والزمن والمخاطَبين والآيات المحيطة، ثم تختبر أي تفسير يفسر الاختلاف بأقل قدر من التعسف.

هذا الكتاب يرسخ مفهوم «المناسبة الموضعية»: اللفظة لا تكون بليغة في ذاتها منفصلة عن موضعها، بل بلاغتها في كونها أنسب من البدائل للمقام الذي وردت فيه. ولهذا فإن تعبيرًا قد يكون فصيحًا في العربية لكنه لو وضع مكان التعبير القرآني لانكسر شيء من الدقة أو الإيقاع أو التناسب أو امتداد المعنى. هذه الرؤية قريبة من قلب نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، حيث الفضل للعلاقات لا للألفاظ المفردة في الفراغ. إلا أن السامرائي يكثر من تجزئة الفروق وتطبيقها على مواضع كثيرة، فتتكون لدى القارئ «حساسية مقارنة»؛ لا يعود يرى الآيتين المتشابهتين نسختين من المعنى نفسه، بل نظامين دقيقين قد يتقاطعان في الأصل ويختلفان في زاوية العرض.

ومن الناحية المنهجية، «التعبير القرآني» هو أفضل نقطة لفهم بقية كتبه القرآنية؛ فـ«بلاغة الكلمة» تضيق العدسة إلى المفردة، و«مراعاة المقام» يركز على علاقة الاختيار بالسياق، و«لمسات بيانية» يقدم تطبيقات على نصوص وسور، و«أسئلة بيانية» يحول الفروق إلى صيغة سؤال وجواب، و«على طريق التفسير البياني» يمد التحليل عبر سور كاملة، و«التناسب بين السور» يرفع مستوى الرؤية إلى البنية الكبرى للمصحف. بهذا المعنى، لا تمثل هذه الكتب تكرارًا تجاريًا لمادة واحدة، بل تكبيرًا وتصغيرًا للعدسة حول الظاهرة نفسها.

7. بلاغة الكلمة ومراعاة المقام: الميكروسكوب الدلالي والسياق الحاكم

في «بلاغة الكلمة في التعبير القرآني» تُردّ البلاغة إلى دقة الاختيار المعجمي والصرفي. الكلمة ليست حاملة لمعنى معجمي فحسب؛ بنيتها، ومجاورتها، وإيقاعها، ودرجة عمومها وخصوصها، وما تحمله من إيحاءات واستعمالات، كلها تدخل في سبب تفضيلها. لذلك فإن مقارنة «أتى» و«جاء»، أو صيغ المصادر، أو المفرد والجمع، أو أسماء متقاربة، لا تنتهي إلى قاموس مرادفات، بل إلى شبكة فروق. من أهم ثمار هذا المنهج أنه يقاوم وهم الترادف التام: قد تتقارب كلمتان في أصل الدلالة، لكنهما لا تتطابقان في كل القيود، وقد يخصص القرآن لكل منهما سياقات أو ظلالًا. غير أن المنهج الرصين يقتضي هنا الحذر؛ فالفرق يجب أن يثبت باستقراء كافٍ، لا بمجرد أن النص استعمل كلمتين مختلفتين ثم افتراض ضرورة وجود فرق معجمي صارم في كل موضع.

أما «مراعاة المقام في التعبير القرآني» فهو من أنضج الصيغ النظرية للمشروع، لأنه يجمع الظواهر المتفرقة تحت عامل السياق: الذكر والحذف، التقديم والتأخير، التوكيد وعدمه، الفواصل، الالتفات، وضع الظاهر موضع المضمر أو العكس، اختيار لفظة على أخرى. «المقام» هنا ليس كلمة فضفاضة تبرر أي تأويل، بل مجموعة قيود يجب تفصيلها: موضوع الكلام، حال المخاطب، مقدار سبق المعلومة، ما يحتاج إلى توكيد، ما يُفهم بلا تصريح، اتجاه الحجاج، بناء القصة، موقع الآية في السورة، والإيقاع الذي تنتهي به الفواصل. دراسة أكاديمية لكتاب «مراعاة المقام» لخصت عددًا من مظاهره في التقديم والتأخير والذكر والحذف والعموم والخصوص والضمائر، وهذا يؤكد أن المقام عند السامرائي موجه يربط الدلالة النحوية واللغوية بالسياق لا مجرد مصطلح بلاغي خارجي.

إذا جمعنا الكتابين نحصل على معادلة مركزية: «دقة الكلمة» لا تُفهم خارج «دقة المقام». فاللفظة التي تبدو أقوى ليست دائمًا الأنسب؛ قد يقتضي المقام الأخف، أو الأعم، أو الموجز، أو الصيغة التي تترك احتمالًا مفتوحًا. والتوكيد ليس فضيلة مطلقة؛ إذا كان المعنى حاضرًا في ذهن المخاطب فقد يكون ترك التوكيد أبلغ. والذكر ليس أكمل دائمًا؛ قد يكون الحذف أبلغ حين يوسع المعنى أو يسرع الإيقاع أو يحذف ما يدل عليه السياق. بهذه القواعد تتغير فكرة البلاغة من «زيادة الزينة» إلى «اقتصاد الاختيار»: كل زيادة أو حذف أو تحويل وظيفة تستجيب لضرورة في هندسة الخطاب.

8. لمسات بيانية وأسئلة بيانية ودراسة المتشابه: المدرسة المقارِنة في التطبيق

«لمسات بيانية في نصوص من التنزيل» يعرض نصوصًا من سور مختلفة، منها الفاتحة، ومقاطع من المائدة، ومقارنات في قصة إبراهيم بين الحجر والذاريات، وقصة موسى بين النمل والقصص، ومقارنات بين المؤمنون والزمر، والمؤمنون والمعارج، والطور والقلم، ثم سور أو مقاطع أخرى مثل القمر والجمعة والمنافقون والقيامة والبلد. اختيار هذه المادة يكشف طبيعة الكتاب: المقارنة بين رواية القصة أو المعنى في أكثر من سورة مختبر ممتاز، لأن الثابت الموضوعي يسمح بعزل المتغير التعبيري. فإذا كان الحدث واحدًا تقريبًا واختلفت الصياغة، صار السؤال: أي فرق في السياق دعا إلى هذا الفرق في العبارة؟ ومن هنا يربط السامرائي بين درجة الخوف أو نوع المشهد أو محور السورة وبين ألفاظ القصة وترتيبها.

«أسئلة بيانية في القرآن الكريم» يعيد المنهج نفسه في قالب تعليمي شديد الفاعلية. السؤال غالبًا ينشأ من ملاحظة فرق: لماذا قال هنا كذا وهناك كذا؟ لماذا حذف في موضع وذكر في آخر؟ ما دلالة تقديم كلمة؟ ما الفرق بين صيغتين؟ ترتيب الأسئلة وفق مسار المصحف يجعل الكتاب أشبه بتمرين طويل على الانتباه. القيمة التربوية ليست في حفظ الأجوبة فقط، بل في تعلم توليد السؤال. قارئ السامرائي الجيد لا ينتظر أن يقول له المؤلف أين

اللمسة، يبدأ هو برصد الاختلافات. وهذه مهارة منهجية يمكن نقلها إلى أي نص عربي: ابدأ من anomaly أو variation، ثم لا تفسرها قبل أن تبني مجموعة المقارنة.

أما العمل المتعلق بالمتشابه اللفظي في «ملاك التأويل» فيقع في قلب هذا المسار؛ إذ إن المتشابه اللفظي يضع أمام الباحث آيات شديدة التقارب مع فروق دقيقة، فيجبره على رفض التفسير السطحي القائل إن الصيغ متبادلة بلا أثر. لكن في الوقت نفسه يجب تجنب النقيض المتطرف، أي تحويل كل حرف إلى «سر» لا سبيل إلى اختباره. المعيار العلمي الأقوى هو أن يفسر التعليل مجموعة من المواضع لا موضعًا واحدًا، وأن يكون متسقًا مع استعمال العربية والسياق، وأن يقبل المقارنة بتعليل بديل. بهذه الشروط تتحول مدرسة «اللمسات» من ذوق فردي إلى برنامج تحليلي قابل للنقاش.

9. من أسرار البيان وقبسات وشذرات: توسيع مجال التطبيق

«من أسرار البيان القرآني» كتاب جامع يقترب من أن يكون مختبرًا متنوع المستويات؛ فهو يبحث في أبنية المصادر والصفات والمفردات، ثم في خصائص الاستعمال القرآني من توكيد وذكر وحذف وتقديم وتأخير وتشابه واختلاف، ثم في الفاصلة القرآنية، ثم يطبق على آيات مختارة. أهميته أنه يجمع داخل كتاب واحد ما وزعته بقية المؤلفات على مجالات منفصلة: الصرف، المفردة، التركيب، الإيقاع، والتفسير. ولذلك يمكن اعتباره «نسخة مصغرة من المشروع»؛ من يريد أن يرى كيف تنتقل الملاحظة من وزن صرفي مثل اختلاف بناء المصدر إلى وظيفة نصية في آية، ثم إلى انسجام الفاصلة، يجد فيه مسارًا واضحًا.

«قبسات من البيان القرآني» أكثر تركيزًا على مجموعات آيات وسور، ومن موضوعاته آيات الصيام من البقرة، وخواتيم آل عمران، وسورة المجادلة، والتغابن، والانفطار، والقدر، والعصر، ثم أسئلة بيانية. هنا تظهر فكرة «الموقع في الموضوع العام للسورة» بقوة؛ فالآية لا تشرح وحدها، بل يدرس موقعها قبلًا وبعدًا. وهذا يضيف إلى منهج المقارنة بعدًا خطيًا: ماذا يفعل الانتقال من آية إلى آية؟ كيف يخدم الترتيب نمو الموضوع؟ كيف تتهيأ الفاصلة أو العبارة لما بعدها؟ بهذا يصبح البيان ليس فقط حسن اختيار داخلي للجملة، بل حسن توزيع للجمل داخل مسار النص.

«شذرات من القضاء والجزاء في التعبير القرآني» مثال على تحويل المنهج البياني إلى دراسة مفهومية موضوعية؛ إذ يختار مفهومي القضاء والجزاء، ويفرق بين القضاء والحكم، وينظر في جزاء الأعمال، ثم يجعل سورة فاطر ميدانًا للتحليل. أهمية هذا النوع أنه يمنع اختزال البيان في «زخرفة أسلوبية»: المفردة القرآنية جزء من بناء مفهوم عقدي وأخلاقي. الفروق اللغوية هنا تساعد على ضبط شبكة المفاهيم، والعكس صحيح؛ فهم المجال المفهومي يمنع تفسيرًا لغويًا مبتورًا. ومن هذا الباب يمكن تعميم منهج السامرائي على دراسات المصطلح القرآني: لا يكفي إحصاء الكلمة، بل يجب ربط البنية والمجاورة والسياق والنظائر بعلاقات المفهوم.

10. على طريق التفسير البياني وإضاءات سورة إبراهيم: حين يتحول المنهج إلى تفسير ممتد

«على طريق التفسير البياني» هو أقرب مؤلفات السامرائي إلى مشروع تفسير تطبيقي ممتد. وفق عروض الكتاب وفهارسه، يشتمل الجزء الأول على مقدمات في التفسير البياني وأدواته والتشابه والاختلاف، ثم تفسير سور مثل الفلق والناس والإخلاص والكوثر وقريش والضحى والليل والإنسان والصف والحديد، ويتناول الجزء الثاني يس ولقمان، والثالث هود، والرابع الأنبياء. أهمية هذا الانتقال أن التحليل لا يعود منتقيًا لمواضع شديدة اللمعان فقط، بل يضطر إلى متابعة السورة آية بعد آية، وهو اختبار أصعب لأي منهج؛ لأن التفسير لا يستطيع دائمًا أن يقوم على «فرق لفظي» ظاهر، بل يحتاج إلى الوحدة الموضوعية، والروابط، والاستعانة بالمأثور واللغة وبقية التفاسير.

عرض نقدي منشور في مركز تفسير وصف منهج السامرائي بأنه يستفيد من الزمخشري وعبد القاهر والرازي وأبي حيان وغيرهم، ويركز على النحو واللغة والبلاغة والصرف، وعلى المختلف والمتشابه والوحدة الموضوعية. هذه الملاحظة مهمة لأنها تضع الكتاب في سياقه الحقيقي: «التفسير البياني» ليس بديلًا شاملًا لكل أنواع التفسير. فهو قوي في سؤال «كيف صيغ المعنى؟» ولكنه يحتاج إلى التفسير بالمأثور، وأسباب النزول، والفقه، والعقيدة، والقراءات، والتاريخ حيث تتعلق المسألة بها. السامرائي نفسه لا يستطيع - ولا يدعي منهجيًا - أن جهة البيان تستنفد كل وجوه القرآن. ولذلك فأقوى استعمال للكتاب هو أن يكون طبقة تفسيرية تُضاف إلى غيرها، لا أن يُحمّل ما ليس من وظيفته.

«إضاءات بيانية في تفسير سورة إبراهيم» يمثل تطبيقًا أحدث وأكثر تركيزًا على سورة واحدة. قيمته في رؤية كيف يعمل المنهج حين تكون الوحدة النصية محددة: الكلمة، الترتيب، التكرار، الربط بين موضوعات السورة، وانتظام المقاطع في غرض أوسع. والتركيز على سورة واحدة مفيد للدارس لأنه يسمح ببناء «خريطة قيود» أدق من المقتطفات المتفرقة. كل تفسير لفرق لفظي يجب أن يعود إلى موضوع السورة واتجاهها، وإلا بقي التعليل موضعيًا. بهذا المعنى يمكن اعتبار «إضاءات» خطوة نحو دمج التحليل الميكروسكوبي للكلمة مع التحليل الماكروسكوبي لبنية السورة.

11. التناسب بين السور في المفتتح والخواتيم: من الجملة إلى معمار المصحف

في «التناسب بين السور في المفتتح والخواتيم» ترتفع وحدة التحليل من الكلمة والجملة والآية إلى السورة وعلاقاتها. الكتاب يركز على وجوه من علم المناسبات، وبخاصة التناسب بين مفتتح السورة وخاتمتها، والتناسب بين خاتمة سورة ومفتتح التي تليها. هذه النقلة ليست ترفًا؛ إذا كان النص القرآني يوزع الموضوعات بترتيب مقصود، فإن النهاية قد تعيد صياغة السؤال الذي افتتحت به السورة، أو تغلق دائرة دلالية، وقد تمهد الخاتمة للسورة التالية. منهجيًا، هذا يضيف قيدًا جديدًا على التحليل: لا يكفي أن تكون الجملة مناسبة لآيتها، بل ينبغي اختبار موقعها داخل حركة السورة، ثم موقع السورة ضمن تسلسل المصحف حين يكون للتناسب وجه معتبر.

هنا يتضح مبدأ «التناسب متعدد المقاييس». على المستوى الصغير: تناسب الصوت مع المعنى، والصيغة مع المقام. على المستوى المتوسط: تناسب الجملة مع الآية، والآية مع المقطع. وعلى المستوى الكبير: تناسب المفتتح والخاتمة، والسور المتجاورة. كل مستوى لا يلغي الآخر؛ بل يمكن أن تتراكم الأسباب. وهذا يمنح مشروع السامرائي بعدًا نظاميًا: الاختيار البلاغي لا يحدث في نقطة معزولة بل داخل شبكة. ومع ذلك، فإن علم المناسبات من أكثر المجالات عرضة للتكلف إذا فُرضت روابط ضعيفة، ولذلك ينبغي أن تخضع الدعوى لقرائن موضوعية واضحة: اشتراك لفظي ذو وظيفة، استكمال موضوع، تقابل بنيوي، انتقال حجاجي مفهوم، لا مجرد تشابه يمكن إيجاده في أي نصين متجاورين.

12. نداء الروح ونبوة محمد من الشك إلى اليقين: الخلفية الإيمانية للمشروع

«نداء الروح في الإيمان بالله واليوم الآخر» و«نبوة محمد صلى الله عليه وسلم من الشك إلى اليقين» يبدوان لأول وهلة بعيدين عن كتب النحو والبيان، لكنهما يكشفان الدافع الوجودي الكامن وراء جانب من المشروع. فالدراسة البيانية عند السامرائي ليست لعبة لغوية محايدة في هدفها النهائي؛ هو يربط إحكام التعبير القرآني بدلالة الوحي والإيمان، ويعرض في كتاب النبوة مسارًا حجاجيًا من الشك إلى اليقين. لهذا السبب كثيرًا ما تنتهي التحليلات البيانية عنده إلى تقرير أن هذا الإحكام لا يفسر تفسيرًا بشريًا عاديًا. ويمكن للباحث أن يفصل بين مستويين: المستوى اللغوي القابل للفحص، حيث نختبر الفرق بين صيغتين وسياقين؛ والمستوى العقدي الاستدلالي، حيث تُضم هذه الفروق إلى حجة أوسع عن مصدر القرآن والنبوة. الفصل المنهجي بين المستويين يزيد الحجة قوة، لأن صحة تحليل نحوي جزئي لا ينبغي أن تحمل وحدها عبء البرهان العقدي كله.

والفائدة التربوية من هذين الكتابين أن مشروع السامرائي ينطلق من علاقة وثيقة بين المعرفة والإيمان؛ لكنه، حين يكون في أفضل حالاته العلمية، لا يكتفي بالانفعال بجمال النص، بل يحاول تحويل الانفعال إلى تحليل: ما موضع الجمال؟ ما البديل الممكن؟ ما الذي يضيع بتغييره؟ هذا الانتقال من «الإحساس بالإعجاز» إلى «تحليل البنية» هو الذي يعطي مؤلفاته اللغوية قيمتها حتى عند قارئ يريد دراسة العربية من حيث هي عربية. وفي المقابل، من يقرأها في إطار ديني يرى أن المعرفة النحوية تصبح وسيلة تدبر، أي أن القاعدة لا تنتهي عند الامتحان الدراسي بل تُستثمر في قراءة الوحي.

القسم الثاني: ملفات تفصيلية للكتب المفردة

الغرض من هذا القسم هو منع ذوبان الكتب في الخريطة العامة. لكل كتاب وظيفة خاصة، ولذلك تُعاد قراءته هنا بوصفه وحدة مستقلة، مع بيان ما يضيفه إلى المشروع وما ينبغي أن يبقى في ذهن القارئ بعد إغلاقه.

معاني النحو 1-4

هذا الكتاب هو المركز الذي ينبغي أن تقاس إليه بقية المؤلفات؛ ليس فقط لأنه أضخمها، بل لأن بنيته تكشف تصورًا كاملًا لوظيفة النحو. يبدأ من الجملة والإعراب والتعريف والتنكير، ثم يمر بأبواب الإسناد والنواسخ والفاعل والمفاعيل والقيود والمشتقات والتوابع، وينتهي إلى أنظمة شرطية وإنشائية مثل الشرط والنفي والاستفهام والتعجب والنداء. قيمة هذا الامتداد أنه يعيد توزيع أبواب النحو حول سؤال واحد: ما الذي يفعله التركيب في المعنى؟ فإذا قلت إن المعرفة غير النكرة لم تكمل الدرس حتى تبين أثر التعريف في التعيين والعهد والجنس والحضور الذهني. وإذا قلت إن المبتدأ مرفوع والخبر مرفوع لم تكمل وظيفة الجملة حتى تدرس ترتيب الطرفين، ومتى يسوغ الحذف، ومتى يكون التقديم ذا أثر، وما الذي يضيفه كون الخبر مفردًا أو جملة أو شبه جملة. بهذه الطريقة يتحول كل باب إلى «متحول دلالي» يمكن أن يغير تفسير النص.

وللكتاب أهمية خاصة في أبواب النفي والشرط والاستفهام والتوكيد، لأنها أبواب تمس مباشرة بناء الحجاج والمعنى المنطقي. النفي لا يُقرأ كعلامة سالبة مجردة؛ أداة النفي، زمن الفعل، موقع النفي، والاستثناء بعده يمكن أن تغير نطاق الحكم. والشرط لا يربط جملتين فحسب؛ نوع الأداة وطبيعة الفعل ودرجة تحقق الشرط تدخل في رسم العلاقة بين المقدمة والنتيجة. والاستفهام قد يخرج من طلب المجهول إلى أغراض بلاغية متعددة لا تُعرف إلا بالمقام. أما التوكيد، فليس مقياسًا مطلقًا لقوة المعنى؛ بل يُسأل عن حاجة المخاطب إليه. هذا الربط بين التركيب والحجاج يجعل «معاني النحو» ذا صلة مباشرة بأصول الفقه وعلم الكلام والتفسير، لأن كثيرًا من الخلافات في هذه العلوم تبدأ من تحديد نطاق لفظ أو جملة.

ومن أعمق أفكار الكتاب أن تعدد الوجه الإعرابي ليس دائمًا مشكلة يجب القضاء عليها. قد يفتح الوجه الثاني معنى إضافيًا منسجمًا، وقد يتسع النص لأكثر من علاقة. هنا يصبح الإعراب أداة استكشاف للمعنى لا مجرد تصنيف. غير أن الاتساع لا يعني الفوضى؛ كل وجه يحتاج قرينة لغوية وسياقية. هذه الروح هي ما يجب أن يأخذه القارئ من الكتاب حتى لو لم يحفظ كل مسألة: حين يرى تركيبًا، يسأل ما العلاقات الممكنة؟ ما القيود التي تمنع بعض الوجوه؟ وما الذي يضيفه كل وجه إلى الصورة؟ هذه الأسئلة تشكل عقلًا نحويًا يتجاوز الإعراب الآلي.

وعند القراءة العملية لا يُنصح بالتعامل مع الأجزاء الأربعة ككتاب سردي. الأفضل بناء «دفتر فروق» موضوعي: صفحة للتعريف والتنكير، وأخرى للذكر والحذف، وثالثة للتقديم، ورابعة للنفي والشرط، وهكذا. في كل صفحة تُجمع القاعدة مع الشاهد ومع الفرق الدلالي. بهذه الطريقة يتحول الضخم إلى شبكة قابلة للاستدعاء، وتظهر صلاته تلقائيًا بكتب التعبير القرآني. وهذا هو المعنى الحقيقي لاعتبار «معاني النحو» قلب المشروع: منه تأتي معظم الأدوات التي سيطبقها المؤلف لاحقًا على النص القرآني.

الجملة العربية: تأليفها وأقسامها

الكتاب أشبه بدراسة تشريحية للجملة العربية قبل الانتقال إلى فسيولوجيا معناها. يبدأ من مفاهيم الكلمة والكلام والجملة والإسناد، ثم يحدد عناصر التأليف، ويعطي عناية للذكر والحذف وأدلة المحذوف، ثم يقسم الجمل بحسب بنيتها ووظيفتها. أهمية هذا العمل أن القارئ يتعلم التفريق بين «المادة»

و«العلاقة»: الكلمات قد تكون واحدة تقريبًا لكن صورة الإسناد تختلف، ومن ثم يختلف ما يجعل محورًا وما يجعل تابعًا أو قيدًا. لذلك فالكتاب مفيد لمن يريد فهم كيف يبني النحويون الوحدة التي سينطلق منها التحليل الدلالي.

ويضيف الكتاب عنصر النغمة الصوتية إلى عناصر الجملة، وهي إشارة مهمة إلى أن المعنى في الكلام الطبيعي لا يصدر من الرسم وحده. النغمة قد تميز خبرًا من استفهام أو انفعال من تقرير، وإن كان النص المكتوب يعوض بعض ذلك بالسياق والأدوات. وعند القرآن تصبح الفاصلة والإيقاع جزءًا من المشهد الصوتي الأوسع، ولذلك يمكن رؤية هذا الكتاب تمهيدًا بعيدًا لمباحث الفاصلة في مؤلفاته البيانية. كما أن باب الحذف هنا يعطي أدوات تأسيسية لفهم كيف يستدل على المحذوف دون أن يتحول الحذف إلى ذريعة لتقدير أي شيء.

الفرق بين هذا الكتاب و«معاني النحو» أن الأول يريد تثبيت هندسة الجملة نفسها، أما الثاني فيتوسع في معاني جميع الأبواب. ولهذا فإن طالبًا يجد «معاني النحو» ثقيلًا يستطيع أن يبدأ بهذا الكتاب ليكتسب لغة الوصف، ثم يعود إلى الموسوعة. وفي مشروع التفسير البياني، هذه اللغة الوصفية ضرورة: لا يمكنك أن تقول إن تقديم عنصر أفاد معنى إلا إذا كنت تعرف ما الرتبة الأصلية، وما نوع العنصر، وما حدود الجملة التي وقع فيها التقديم.

الجملة العربية والمعنى

هذا الكتاب هو الوجه الدلالي الصريح لدراسة الجملة. يلفت إلى أن الدلالة قد تكون قطعية أو احتمالية، ظاهرة أو مستفادة من الفحوى، ويجعل من «أمن اللبس» مبدأً شارحًا لكثير من أنماط العربية. لكنه في الوقت نفسه يبين أن الاحتمال قد يكون مقصودًا ومثمرًا. وهذه النقطة ذات وزن نظري: البلاغة لا تعني دائمًا الوصول إلى جملة لها تفسير واحد، أحيانًا يكون الجمال في أن الصيغة الواحدة تحتمل معنيين متوافقين من غير أن تفقد الانضباط. هذا ما يمكن تسميته «اقتصاد التعدد»: عبارة قصيرة تحمل أكثر مما تحمله إعادة صياغة أطول.

يناقش الكتاب أدوات مثل الحذف والتضمين والألفاظ المشتركة والعدول من تعبير إلى آخر وتعدد الوجوه الإعرابية والعطف بين المتغايرين. يجمعها سؤال واحد: كيف تستطيع العربية أن توسع مجال الدلالة من دون أن تسقط في الإبهام؟ التضمين مثلًا يسمح للفعل أن يحمل معنى فعل آخر فيكتسب شيئًا من تعديته أو علاقته، والحذف يترك فراغًا يملؤه السياق أو يفتح عمومًا، والاشتراك يحتاج قرينة. لذلك فالقارئ يتعلم ألا يساوي بين «عدم التصريح» و«عدم المعنى»؛ كثير من المعنى يُبنى في العلاقات والافتراضات السياقية.

الكتاب شديد الصلة بعلوم التأويل؛ لأن أي مفسر أو أصولي يواجه السؤال نفسه: متى يجوز حمل الكلام على أكثر من وجه؟ متى يكون الاحتمال معتبرًا؟ ومتى يكون تكلفًا؟ السامرائي لا يقدم نظرية أصولية مكتملة لذلك، لكنه يزود القارئ بأمثلة لغوية تجعل هذه الأسئلة محسوسة. ومن هنا يمكن قراءة الكتاب إلى جانب مباحث دلالات الألفاظ في أصول الفقه للاستفادة من تلاقي المدرستين.

معاني الأبنية في العربية

يفرض الكتاب على القارئ أن ينظر إلى الصرف بوصفه علم معنى لا علم تصريف شكلي. الجذر يعطي مجالًا دلاليًا، لكن البناء يوجه هذا المجال. زيادة حرف أو تغير وزن قد ينقل الفعل من اللزوم إلى التعدية، أو يضيف المشاركة أو الطلب أو المطاوعة أو التكلف أو الكثرة بحسب الاستعمال. والمصادر والمشتقات ليست نسخًا مختلفة بصريًا للمعنى نفسه، بل لها خصائص في الثبوت والحدوث والفاعلية والمفعولية والدرجة. بهذه الرؤية يصبح الصرف أول طبقة من Layers التحليل قبل النحو.

منهج الكتاب، كما تصفه صفحات الناشر، يقوم على النظر والموازنة بين النصوص في استعمال الصيغ، مع اعتماد الاستعمال القرآني وضوابط علماء اللغة. وهذه نقطة ينبغي الاحتفاظ بها: معنى الوزن لا يثبت من القاموس فقط، بل من distribution؛ أي من المواضع التي تستعمل فيها الصيغة وما تقترن به. لو أُعيد بناء الكتاب اليوم بأدوات corpus، لأمكن قياس هذه التوزيعات على ملايين الكلمات العربية، وهو امتداد طبيعي لروحه الاستقرائية.

وتظهر ثمرة الكتاب بوضوح في «من أسرار البيان القرآني»، حيث يقارن المؤلف بين أبنية مصادر وصفات ومفردات. من لا يملك خلفية «معاني الأبنية» قد يرى تلك المقارنات لطائف متفرقة؛ أما من قرأه فيفهم أنها تطبيق لنظرية أعم: البنية نفسها اختيار. وهكذا يربط الكتاب بين صرف العربية وبلاغة القرآن بجسر علمي واضح.

تحقيقات نحوية

ميزة «تحقيقات نحوية» أنه يدرّب القارئ على مقاومة القصص السهلة عن التراث. عندما يقال مثلًا إن النحاة أخطؤوا في عد عنصر ما حرفًا لا ضميرًا، أو إن جمهورهم منع تركيبًا، أو إن مدرسة نحوية قالت قولًا بعينه، لا يقبل الكتاب النسبة قبل التتبع. هذه العقلية مهمة لأن كثيرًا من الكتب المعاصرة تبني «تجديدها» على صورة مبسطة عن القدماء. التحقيق الحقيقي يبدأ بجمع النصوص الأصلية وتحرير المصطلح ثم معرفة هل الخلاف لفظي أم حقيقي.

في المشروع الأكبر، وظيفة الكتاب هي ضبط البنية التحتية. التفسير البياني يعتمد على قواعد ومفاهيم نحوية؛ فإذا كان المفهوم نفسه مشوشًا، انتقلت المشكلة إلى التفسير. لذلك يعكس الكتاب جانبًا من شخصية السامرائي الباحثة: ليس همه البيان القرآني فقط، بل إعادة فحص تفاصيل الصناعة التي يعتمد عليها البيان. كما أنه يذكرنا بأن المؤلف نفسه قابل للنقد؛ فقد وجدت دراسات حديثة أن بعض تحقيقاته أدق من غيرها، وأن بعض الآراء قد لا تتميز بالجدة المزعومة. وهذه نتيجة صحية لأي مدرسة علمية.

ابن جني النحوي

هذا العمل المبكر، المرتبط بتكوين السامرائي الجامعي، مهم لفهم جذور اهتمامه بالبنية والدلالة. ابن جني من أكثر علماء العربية حساسية للعلاقة بين الصوت والبنية والاشتقاق والقياس، والاشتغال عليه يفتح أمام الباحث أسئلة تتجاوز إعراب الجمل إلى طبيعة اللغة نفسها. حتى من غير تحويل كتاب السامرائي إلى نسخة من «الخصائص»، يمكن رؤية أثر هذه البيئة الفكرية في ميله اللاحق إلى البحث عن معنى التغير الصغير في الصيغة والصوت.

وظيفة الكتاب في corpus ليست أن يمدنا بقواعد تفسير قرآني مباشرة، بل أن يكشف تدريب المؤلف على قراءة عالم نحوي من داخله: مصطلحاته، أصوله، طرائق احتجاجه. وهذا النوع من الدراسات يمنح الكاتب حصانة نسبية من الانتقائية؛ لأنه تعلّم أولًا تاريخ الصناعة قبل أن يقترح طريقة جديدة في عرضها.

أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية

توضح طبعات الكتاب الحديثة أنه يتناول سيرة ابن الأنباري وثقافته وشيوخه وتلامذته، وجهوده في علوم العربية، ومسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأصول النحو، وموقفه من الشواهد والعوامل. هذه الموضوعات تجعل الكتاب درسًا في epistemology النحو التقليدي: ما الدليل؟ كيف يُحتج بالشاهد؟ ما موقع القياس؟ كيف تؤثر المدرسة في الترجيح؟ ومن هنا فهو أكثر من ترجمة عالم.

صلة الكتاب بمشروع السامرائي اللاحق تأتي من «الخلاف» و«الشاهد». حين يوازن المؤلف بين تعبيرين قرآنيين فهو يقوم بصورة حديثة من الاحتجاج بالمادة اللغوية، وحين يرجح معنى لتركيب فهو يحتاج إلى وعي بالخلافات التي صاغها السابقون. لهذا يمكن أن يُقرأ الكتاب كدراسة في الخلفية المنهجية التي منعت السامرائي من اختزال النحو في رأي مدرسي واحد.

الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري

هذه أطروحة الدكتوراه، وهي من أهم المفاتيح لفهم المرحلة التي سيتجه فيها السامرائي إلى القرآن. يتناول الكتاب عصر الزمخشري ونشأته وسيرته، وتطور التأليف النحوي حتى عصره، والشواهد وموقف النحاة منها، ثم دراساته النحوية واللغوية. الزمخشري نفسه حالة فريدة لأنه نحوي ولغوي ومفسر بلاغي، و«الكشاف» نموذج تاريخي لامتزاج الإعراب بالبيان. لذلك ليس غريبًا أن يخرج من دراسة عميقة له باحث يجعل النحو وسيلة لقراءة الاختيار القرآني.

الأثر الأعمق هو ترسيخ مبدأ أن تفسير القرآن يحتاج إلى فقه اللغة في أعلى مستوياته، وأن النكتة البلاغية لا تنفصل عن بناء الجملة. عرض مركز تفسير لمنهج السامرائي لاحقًا لاحظ اعتماده على الزمخشري ضمن مصادره، إلى جانب عبد القاهر والرازي وأبي حيان وغيرهم. بهذا يتضح أن كتاب الزمخشري ليس مرحلة انقضت، بل مخزونًا منهجيًا ظل حاضرًا في الأعمال المتأخرة.

كما يعلم الكتاب الباحث ضرورة الفصل بين الاستفادة والموافقة. يمكنك أن تأخذ من الزمخشري دقة التحليل اللغوي من غير أن تتبنى كل اختياراته العقدية أو التفسيرية. وهذه قدرة أساسية في البحث التراثي: تفكيك العالم إلى أدوات وحجج يمكن تقييمها بدل قبوله أو رفضه كتلة واحدة.

التعبير القرآني

هذا الكتاب هو بوابة المشروع القرآني الأكثر اتساعًا، ومن وصف الناشر يتبين أنه دراسة مستفيضة تقوم على الموازنات بين آيات من حيث التشابه والاختلاف في التعبير وما يتصل بذلك من جوانب لغوية وبلاغية ومعنوية. الموازنة هنا ليست زينة عرض؛ إنها طريقة اكتشاف. فحين تتساوى أجزاء كثيرة من السياق ويختلف عنصر واحد، يزداد احتمال أن يحمل الاختلاف وظيفة محددة. وهذا شبيه بفكرة controlled comparison في البحث: تقلل المتغيرات حتى ترى أثر المتغير الباقي.

أبرز الحقول التي يعمل فيها المنهج: اختيار المفردة، التقديم والتأخير، التعريف والتنكير، الذكر والحذف، الفعل والاسم، الأزمنة والصيغ، التوكيد، الضمائر، وأحيانًا الفاصلة. لكن قوة الكتاب في الجمع بين هذه الحقول: قد لا يكون السر في واحد منها منفردًا. ربما اختيرت كلمة لأن معناها أدق ولأن فاصلتها أنسب ولأنها تتناغم مع محور السورة. هذه «تعددية السبب» تمنع التفسير الأحادي الساذج.

والكتاب يؤسس لمعيار مهم في التدبر: لا تستبدل لفظة قرآنية بمرادف ظاهري ثم تقول إن المعنى لم يتغير. جرّب الاستبدال ذهنيًا واسأل ما الطبقات التي فُقدت. هذه التجربة المقارنة لا تثبت وحدها إعجازًا، لكنها تكشف كثافة الاختيار. وإذا تكررت الفروق المنضبطة عبر corpus واسع، صارت لدينا ظاهرة تستحق التفسير العلمي والبلاغي.

لذلك، لو اضطر القارئ إلى كتاب واحد من مؤلفات البيان ليفهم «طريقة السامرائي»، فهذا من أقوى الخيارات؛ لأنه لا يحصر المنهج في كلمة أو سورة بل يعرض أنماطًا متنوعة. وما يأتي بعده إما تعميق لمستوى محدد أو تطبيق ممتد.

بلاغة الكلمة في التعبير القرآني

الكتاب يضع المفردة تحت المجهر. لا يقصد بالكلمة مجرد المعنى المعجمي، بل يراها مركبًا من جذر وبنية وصوت واستعمال وتاريخ سياقي. لذلك يمكن لكلمتين أن تتقاربا في المعجم ثم تختلفا في القوة أو الامتداد أو الملازمة أو السياق. وتصبح المهمة استقراء استعمال كل واحدة قبل إعلان الفرق. هذا المنهج مفيد جدًا في محاربة القراءة التي تسوي بين كل «المترادفات» ثم تتساءل لماذا تغير اللفظ.

لكن هذا المجال يحتاج أكبر قدر من الانضباط، لأن النفس تميل إلى اختراع فروق بعدية. ولذلك يجب التمييز بين ثلاثة مستويات: فرق ثابت في أصل اللغة، فرق غالب في الاستعمال، وفرق خاص بمقام آية. خلط هذه المستويات قد يحول الملاحظة الصحيحة إلى قاعدة مطردة كاذبة. القراءة النقدية للكتاب ينبغي أن تسجل لكل فرق: ما الأدلة المعجمية؟ كم موضعًا قرآنيًا يدعمه؟ هل توجد أمثلة مضادة؟ وهل يمكن للسياق وحده تفسيره؟

عند ضبط هذه الشروط يصبح الكتاب تدريبًا ممتازًا في lexical semantics العربية، ويكمل «معاني الأبنية»؛ فالأخير يسأل عن معنى الصيغة، وهذا يسأل عن دقة اختيار المفردة داخل النص. ومع «مراعاة المقام» يكتمل مثلث: معنى الكلمة، معنى البناء، وملاءمة السياق.

مراعاة المقام في التعبير القرآني

إذا كان لا بد من اختيار مفهوم واحد يفسر غالبية الفروق عند السامرائي فهو «المقام». الكتاب يجعل المقام حاضرًا في الذكر والحذف، التقديم والتأخير، التوكيد وعدمه، الفواصل، الالتفات، والاختيار المعجمي. المعنى العملي للمقام هو أن التعبير المناسب يتحدد بما يحتاجه هذا الموضع تحديدًا، لا بما يُعد أفصح في الفراغ. قد يكون التوكيد مناسبًا مع الإنكار وغير مناسب مع التسليم، وقد يكون ذكر الاسم ضروريًا لإعادة تنشيط المرجع بينما يكفي الضمير في موضع آخر.

هذا يقترب من pragmatics: جزء من المعنى لا يوجد في اللفظ وحده بل في العلاقة بين المتكلم والخطاب والسياق والمعلومات المشتركة. لكن السامرائي يطبق ذلك داخل تراث البلاغة العربية وعلوم القرآن. لذلك يمكن للباحث المعاصر أن يستخدم مصطلحات مثل information structure وfocus وpresupposition لتطوير بعض ملاحظاته، مع الحرص على عدم إسقاط نظريات حديثة على النص دون برهان.

أهم خطر في مفهوم المقام أنه إذا لم يُفصّل يصبح تفسيرًا دائريًا: «اختير اللفظ لأنه يناسب المقام، ونعرف المقام لأنه اختير اللفظ». للخروج من الدائرة يجب وصف المقام بقرائن مستقلة: موضوع السورة، نوع المخاطب، ما سبق ذكره، طبيعة الحجاج، والمشهد القصصي. كلما كان الوصف مستقلًا زادت قوة التعليل. بهذا الضبط يصبح الكتاب من أكثر أعمال السامرائي قابلية للتحويل إلى منهج بحثي عام.

لمسات بيانية في نصوص من التنزيل

الكتاب يبرهن فاعلية المقارنة في نصوص محددة. فهرسه يضع القارئ أمام قصص أو سور متجاورة في المعنى، مثل قصة إبراهيم في الحجر والذاريات، وقصة موسى في النمل والقصص. هذه المقارنات ممتازة تربويًا لأن القارئ يعرف أن القصة واحدة في الأصل، فيضطر إلى تفسير اختلاف زاوية السرد. هنا تظهر علاقة العبارة بالمشهد: مقدار الخوف، موضع الحوار، التركيز على الشخصية، سرعة الحدث، ونقطة العبرة قد تغير الألفاظ والترتيب.

ومن فوائد الكتاب أنه يجعل الوحدة المقارنة أكبر من كلمة. أحيانًا يكون الفرق سلسلة: فعل مختلف، ثم تقديم، ثم حذف، ثم فاصلة. تفسير عنصر واحد بمعزل عن البقية قد يفشل. لذلك يجب على القارئ رسم «جدول فرق» بين المقطعين قبل قراءة تعليل المؤلف. هذه الممارسة تحول الكتاب إلى مختبر، وتسمح للطالب أن يقيس نفسه: هل وصل إلى بعض التعليل قبل أن يراه؟

كما أن الكتاب يبين أن البيان القرآني لا ينحصر في القصص؛ فهناك سور ومقاطع تشريعية وإيمانية. هذا الاتساع مهم لأنه يختبر صلاحية المنهج عبر genres مختلفة داخل القرآن: قصة، وعظ، حكم، تصوير أخروي، خطاب للمؤمنين. كل نوع يفرض قيودًا مختلفة على التعبير.

أسئلة بيانية في القرآن الكريم 1-2

هذه السلسلة هي الشكل البيداغوجي الأمثل للمشروع. السؤال يجبر العقل على اكتشاف «المشكلة» قبل الجواب. كثير من الطلاب يمرون على اختلاف لفظي دون أن يروه، حين يُصاغ في سؤال يصبح الاختلاف بارزًا. ولأن الكتاب مرتب حسب الموضوعات في المصحف، فهو يصلح رفيقًا للتلاوة: كلما مر القارئ بموضع له نظير استحضر السؤال، ثم عاد إلى المصادر.

القيمة العلمية الحقيقية ليست كثرة الإجابات بل تكوين generator للأسئلة. بعد مدة ينبغي أن يبدأ القارئ بإنتاج أسئلته التي لا توجد في الكتاب. عندها يكون قد استوعب المنهج. ويمكن تحويل الكتاب إلى قاعدة بيانات: كل سؤال يسجل معه نوع الظاهرة (صرف، نحو، معجم، ترتيب، حذف، فاصلة)، والسياق، والجواب، ومدى قوة الدليل. مثل هذه القاعدة ستكون أداة بحث ضخمة في البيان القرآني.

ومن زاوية التعليم، أسلوب السؤال والجواب يساعد الحفظ لكنه قد يوهم أحيانًا أن لكل سؤال جوابًا واحدًا نهائيًا. لذلك ينبغي للباحث المتقدم أن يضيف مرحلة «الجواب البديل»: ما التفسيرات الأخرى الممكنة؟ لماذا يفضل جواب السامرائي؟ وهل توجد مواضع تُضعفه؟ هذه الإضافة تنقل الكتاب من ثقافة الجواب إلى ثقافة البرهان.

من أسرار البيان القرآني

بحسب فهرس دار الفكر ووصف دار ابن كثير، يتحرك الكتاب من الأبنية القرآنية - المصادر والصفات والمفردات - إلى خواص الاستعمال مثل التوكيد والذكر والحذف والتقديم والتأخير والتشابه والاختلاف، ثم إلى الفاصلة، ثم إلى تفسير آيات مختارة. هذه البنية تجعله دورة مكثفة في المنهج كله. فالقارئ يبدأ من microstructure للكلمة وينتهي إلى تفسير النص، مرورًا بالصوت والتركيب.

الأمثلة التي يذكرها وصف الناشر مثل الثواب والمثوبة، الرضوان والمرضاة، التائب والتواب، الخائن والخوان، أتى وجاء، رجع ورد، المهد والمهاد، تكشف نوع العمل: مقارنات بين أبنية تبدو متقاربة. المقصد أن الوزن أو اللفظ لا يُستبدل بلا أثر. ومن ثم يربط الكتاب ذلك بخصائص قرآنية أوسع. هذه الطريقة تجعل الكتاب مناسبًا لمن يريد أن يرى «pipeline» التحليل في مجلد واحد.

الفاصلة القرآنية في هذا السياق ليست قافية تُجبر النص على لفظ معين، بل عنصر من عناصر الانسجام قد يتكامل مع المعنى. التحليل الجيد لا يقول إن اللفظة اختيرت «للفاصلة فقط»، بل يبين كيف تحقق الدقة الدلالية والانسجام الصوتي معًا. هذه الثنائية من أهم علامات البيان العالي: لا يضحي المعنى بالصوت ولا الصوت بالمعنى.

قبسات من البيان القرآني

فهرس الكتاب يضم آيات الصيام، خواتيم آل عمران، المجادلة، التغابن، الانفطار، القدر، العصر، ثم أسئلة بيانية. هذه الاختيارات تجمع تشريعًا وذكرًا وفكرًا أخرويًا وسورًا قصيرة، وتؤكد أن أدوات البيان تعمل عبر موضوعات مختلفة. التركيز على موقع الآية في موضوع السورة يجعل الكتاب خطوة بين «اللمسات» الموضعية والتفسير الممتد.

بالنسبة للباحث، أفضل قيمة في الكتاب هي تعلم «الاستقصاء في الآية الواحدة»: لا نتوقف عند الإعراب، بل اجمع أقوال المفسرين واللغويين والمعجميين والبلاغيين، ثم انظر ماذا تضيف المقارنة. هكذا يكون السامرائي وريثًا لتراث متعدد المصادر لا صاحب intuition منفرد. وهذا المنهج الاستقصائي يمكن أن يُعمم على أي مشروع تفسير لغوي حديث.

شذرات من القضاء والجزاء في التعبير القرآني

الكتاب يختلف عن كثير من كتب السامرائي لأنه يختار حقلًا مفهوميًا محددًا: القضاء والجزاء. يبدأ بضبط معنى القضاء وصلته بالحكم، ثم ينظر في الجزاء الإلهي على الأعمال، ويستخدم سورة فاطر ميدانًا. هذه الطريقة تجمع semantic field analysis بالتفسير البياني: الكلمة تُفهم ضمن عائلة مفاهيم وعلاقات، ثم ينظر كيف ينسجها النص.

الفائدة المنهجية أن البيان ليس دائمًا مقارنة لفظتين متشابهتين؛ قد يكون تحليل شبكة مفاهيم عبر سورة. وهذا يفتح بابًا لدراسات قرآنية معاصرة: الرحمة والعذاب، الهدى والضلال، العلم والجهل، البيع والشراء، الحياة والموت، مع مراعاة البنية الصرفية والنحوية لا الإحصاء المعجمي وحده.

التناسب بين السور في المفتتح والخواتيم

هذا الكتاب يمثل المستوى الأعلى scale-wise. بدلاً من السؤال لماذا تقدمت كلمة، يسأل كيف تتناسب بداية السورة مع نهايتها، وكيف تمهد خاتمة سورة لمطلع التالية. إنه انتقال من micro-stylistics إلى macro-coherence. الفرضية أن ترتيب النص يمكن أن يحمل علاقات تتجاوز الآية، وأن الوحدة القرآنية تُرى في وصل المقاصد والبنى.

أهمية هذا المنهج أنه يمنع التجزئة الشديدة، لكنه أيضًا أكثر عرضة للتكلف. لذلك يجب ترتيب درجات التناسب: علاقة صريحة في الموضوع أو اللفظ أقوى من تشابه بعيد، والتقابل البنيوي المتكرر أقوى من ملاحظة واحدة. يمكن للباحث أن يعطي كل علاقة «درجة ثقة» بدل معاملتها كلها باليقين نفسه. هذا التطوير يجعل علم المناسبات أكثر قابلية للبحث المنهجي.

على طريق التفسير البياني 1-4

هذا أوسع اختبار تطبيقي للمنهج. الجزء الأول يقدم قواعد وأدوات ثم يفسر مجموعة سور، ثم تتوسع الأجزاء إلى يس ولقمان وهود والأنبياء. الانتقال إلى سورة كاملة يجبر المفسر على التعامل مع مواضع لا توجد فيها دائمًا مفارقة بيانية لافتة، ومن ثم يحتاج إلى توازن بين اللغة والسياق والمأثور والوحدة الموضوعية. لهذا الكتاب قيمة أكبر من مجموعة لطائف؛ إنه محاولة إثبات أن المنهج قادر على العمل باستمرار.

عرض مركز تفسير يشير إلى تأثر المؤلف بالزمخشري وعبد القاهر والرازي وأبي حيان وغيرهم، وإلى اهتمامه بالمتشابه والمختلف وبالوحدة الموضوعية. وهذه المصادر مهمة لفهم أن «التفسير البياني» ليس اختراعًا منفصلًا عن تاريخ التفسير، بل إعادة تمركز لبعض أدواته. السامرائي يختار زاوية البيان ويعطيها مركزية أكبر، لكنه يتحرك داخل تقاليد تفسيرية راسخة.

من الناحية النقدية، الكتاب يعلّم أيضًا حدود التخصص. البيان يمكن أن يشرح دقة الصياغة، لكنه لا يحسم وحده كل مسألة تاريخية أو فقهية أو عقدية. ولذلك يجب أن يُقرأ مع تفسير بالمأثور وتفسير لغوي أقدم وربما تفسير مقاصدي؛ عندها يرى القارئ ماذا يضيف كل منظور. هذه المقارنة بين التفاسير نفسها تطبيق لمبدأ السامرائي: الفرق يكشف الوظيفة.

أفضل تمرين بحثي مع هذا الكتاب هو أخذ سورة واحدة وبناء طبقات: البنية الموضوعية، الروابط بين المقاطع، المفردات المفتاحية، الظواهر النحوية، الفواصل، والنظائر في سور أخرى. ثم مقارنة هذه الخريطة بتفسير السامرائي. بهذه الطريقة يصبح الطالب مشاركًا في التفسير لا قارئًا سلبيًا.

إضاءات بيانية في تفسير سورة إبراهيم

التركيز على سورة إبراهيم يسمح بتطبيق مكثف لمنهج السامرائي المتأخر: كل حرف أو كلمة أو ترتيب يُنظر إليه في سياق السورة، مع فرضية أن التعبير الفني مقصود. قيمة الكتاب ليست فقط في النتائج الفردية بل في model الدراسة السُّوَرية؛ حين تحدد corpus مغلقًا نسبيًا تستطيع تتبع التكرار والمفردات المركزية والتقابلات بصورة أدق.

ومن جهة البحث، يمكن استخدام الكتاب نموذجًا لدراسة قابلة لإعادة الإنتاج: يقرأ باحثان السورة، يبنيان قائمة الظواهر، ثم يقارنان تفسيرات مستقلة. مواضع الاتفاق تعطي قرائن قوية، ومواضع الاختلاف تكشف أين يدخل الذوق. هذا النوع من العمل يمكن أن يطور التفسير البياني من المدرسة الفردية إلى المدرسة التعاونية.

نداء الروح في الإيمان بالله واليوم الآخر

هذا الكتاب المبكر يكشف أن قضايا الإيمان والآخرة لم تكن خاتمة جاءت بعد التخصص اللغوي، بل جزءًا من تكوين المؤلف. لذلك يمكن فهم كثير من خطاب كتبه القرآنية في ضوء غاية إيمانية: زيادة اليقين عبر التأمل في النص. ومع ذلك، يجب الفصل في الورقة العلمية بين التجربة الوجدانية والحجة اللغوية؛ الأولى تعطي الدافع، والثانية تحتاج أدوات تحقق.

مكان الكتاب في الخريطة هو «الغاية» لا «الآلة». فالآلة بناها النحو والصرف والبلاغة، والغاية عند المؤلف أوسع من وصف اللغة: الوصول إلى معرفة وإيمان. هذا يفسر نبرة كتبه الأخيرة التي تربط أسرار البيان بمصدر القرآن.

نبوة محمد صلى الله عليه وسلم من الشك إلى اليقين

العنوان نفسه يعلن مسارًا معرفيًا: انتقال من حالة شك إلى يقين حول النبوة. الكتاب مصنف في العقيدة والردود، وتذكر الفهارس المتاحة طبعات في أكثر من ثلاثمئة صفحة. وهو يختلف عن كتب البيان في أن مركزه حجاجي عقدي، لكنه مهم لفهم كيف ينظر السامرائي إلى الدليل: ليس الإيمان عنده انفصالًا عن النظر، بل يمكن أن يمر عبر سؤال واعتراض ثم تراكم حجج.

عند ربط هذا الكتاب بالمشروع البياني ينبغي تجنب اختزال أحدهما في الآخر. الدقة اللغوية للقرآن يمكن أن تكون جزءًا من evidence cumulative، لكنها ليست الدليل الوحيد على النبوة. السيرة، مضمون الدعوة، حفظ النص، التاريخ، وشخصية النبي وغيرها تدخل في بناء الحجة. هذا التعدد يجعل الانتقال من «البيان» إلى «اليقين» أكثر صلابة من الاعتماد على لطيفة بلاغية مفردة.

القسم الثالث: أطلس المفاهيم العابرة للكتب

هذه المقالات القصيرة نسبيًا لا تلخص كتبًا، بل تجمع الظاهرة الواحدة عبر corpus السامرائي كله. وهي أقرب إلى قاموس تشغيلي طويل الفقرات: إذا صادفت ظاهرة في القرآن رجعت إلى مفهومها هنا ثم إلى الكتب المتخصصة.

التعريف والتنكير بوصفهما إدارة لدرجة التعيين

في المدرسة السامرائية لا ينبغي النظر إلى أل والتنكير كعلامتين مدرستين؛ هما طريقة لإدارة ما يعرفه المتلقي عن المرجع. المعرفة قد تستدعي معلومًا سابقًا أو جنسًا أو معينًا، والنكرة قد تفتح النوع أو تفيد فردًا غير معين أو تحمل تعظيمًا أو تقليلًا بحسب السياق. لذلك حين يختلف موضعان في التعريف والتنكير يجب أولًا تحديد «حالة المرجع» في ذهن المخاطب: هل سبق ذكره؟ هل المقصود فرد أم جنس؟ هل يراد إطلاق الصفة دون تقييد؟ هذه الأسئلة تجعل الظاهرة قريبة من information status في اللسانيات الحديثة. الخطأ الشائع هو إعطاء التنكير معنى واحدًا دائمًا مثل التعظيم؛ الصواب أن التعظيم فرضية من عدة فرضيات تختبر بالمقام.

التقديم والتأخير بوصفهما هندسة للبؤرة

الرتبة في العربية مرنة بسبب الإعراب، ولذلك يمكن أن تحمل قيمة خطابية. التقديم قد يلفت الانتباه، أو يحقق اختصاصًا، أو يضبط نطاق النفي أو الشرط، أو يناسب سياقًا سبق فيه عنصر بعينه. لكن لا يصح أن نقول آليًا «التقديم يفيد الحصر» في كل موضع. منهج السامرائي الأفضل يضع التركيب أمام بديله ثم يحث ما الذي يتغير. وفي تحليل معاصر يمكن الاستعانة بمفاهيم topic وfocus: ما المعلومة التي يتحدث عنها الخطاب؟ وما المعلومة الجديدة أو المصححة؟ بهذا يصبح التقديم جزءًا من هندسة توزيع المعلومات.

الذكر والحذف: الاقتصاد مقابل التوسيع

الحذف من أكثر الظواهر حضورًا في كتب السامرائي. المعنى الأساسي أن عدم الذكر قد يكون له أثر إيجابي: تسريع الإيقاع، تجنب التكرار، ترك الفعل مطلقًا على مفاعيل متعددة، أو الاعتماد على علم المخاطب. لكن الحذف لا يثبت لمجرد أن الباحث يستطيع تخيل كلمة؛ يجب وجود دليل على أن البنية تستدعي عنصرًا محذوفًا. كما ينبغي التفريق بين حذف نحوي مقدر وبين عدم ذكر شيء أصلاً مع تمام التركيب. هذه الدقة تمنع الإفراط في «التقديرات» التي يمكن أن تجعل أي معنى ممكنًا.

التوكيد ونظرية حاجة المخاطب

قيمة التوكيد نسبية لحالة الخطاب. زيادة إنّ أو اللام أو القسم أو التكرار لا تجعل الجملة «أبلغ» مطلقًا؛ بل تصبح أبلغ إذا كان السياق يحتاج تثبيتًا. غياب التوكيد قد يكون الأدق حين لا يوجد إنكار. هذا المبدأ يمكن صياغته كاقتصاد معلوماتي: لا ترسل من القوة التعبيرية أكثر مما يحتاج الموقف إلا لغرض. ومن هنا يمكن تفسير اختلاف درجة التوكيد بين قصص أو خطابات متشابهة بالنظر إلى حال المخاطبين ومسار الحجاج، وهو باب واسع في «مراعاة المقام».

الفعل والاسم والزمن: الحدث والثبوت دون آلية جامدة

كثير من التحليل البياني يقابل الجملة الفعلية بالحركة والتجدد، والاسمية بالثبوت. هذه قاعدة نافعة لكنها ليست قانونًا ميكانيكيًا؛ الاسم قد يقع في سياق مؤقت والفعل قد يدل على عادة متكررة. الذي ينبغي فعله هو اختبار طبيعة المحمول والسياق والزمن والقرائن. الصيغة الفعلية تجلب معها زمنًا وبنية حدث، بينما الاسم يمكن أن يقدم الصفة ككيان أو وصف، ومن هذا الفرق تنشأ آثار بلاغية حقيقية إذا دعمتها القرائن. «معاني النحو» و«معاني الأبنية» يمنحان الأساس لهذه المقارنات.

الضمائر والالتفات وإدارة منظور الخطاب

الانتقال بين ضمير وآخر أو بين الظاهر والمضمر ليس مجرد تنويع. الضمير يعتمد على مرجع حاضر في الذاكرة الخطابية، أما إعادة الاسم الظاهر فقد تعيد تنشيط المرجع أو تضيف وصفًا أو تمنع لبسًا. والالتفات بين التكلم والخطاب والغيبة يغير منظور المشهد ويجدد الانتباه. لكن تفسير الالتفات يجب أن يتجاوز عبارة «للتنشيط» العامة إلى وظيفة الموضع: هل قرب المخاطَب؟ هل نقل المشهد؟ هل أبرز صفة؟ هذا النوع من التفصيل هو روح المقام.

الشرط والنفي والاستفهام كمنطق لغوي حي

هذه الأبواب توضح كيف يلتقي النحو بالاستدلال. الشرط يبني علاقة اعتماد بين قضيتين، والنفي يحدد نطاق السلب، والاستفهام يمكن أن يتحول إلى إنكار أو تقرير أو تعجب أو غيره. اختلاف الأداة أو الرتبة أو الاستثناء بعد النفي قد يغير البنية المنطقية للجملة. لذلك يحتاج قارئ القرآن والأصولي إلى أكثر من معرفة الإعراب؛ يحتاج إلى رسم النطاق: ما الذي دخل تحت النفي؟ ما الذي عُلّق على الشرط؟ ما القضية التي يطلب الاستفهام تثبيتها؟ هذه الأسئلة تجعل «معاني النحو» أداة تفكير لا كتاب لغة فقط.

الفاصلة والصوت: الإيقاع الذي لا يبتلع المعنى

يعطي السامرائي للصوت والفاصلة أهمية، لكنه في أقوى تحليلاته لا يجعل الإيقاع سببًا منفردًا يفرض لفظًا أضعف دلالة. البلاغة العليا هي التوافق بين الصوت والمعنى. يمكن أن يكون للحرف وصيغته أثر في الخفة والثقل، ويمكن أن تسهم الفاصلة في وحدة المقطع، لكن ذلك يجب أن يندمج مع الوظيفة المعجمية والنحوية. هذه النظرة تمنع فصل موسيقى القرآن عن دلالته وتفتح باب phonostylistics عربية يمكن تطويرها بأدوات قياس الإيقاع والتكرار الصوتي.

المتشابه اللفظي: مختبر الفروق لا متحف الأسرار

المتشابه اللفظي يقدم أفضل مادة للمنهج لأنه يشبه تجربة طبيعية: نصان متقاربان جدًا مع تغيرات صغيرة. المطلوب أن يُجمع كل الفرق، ثم تُربط التغيرات بالسياق. لكن الخطر أن يصبح الباحث متوقعًا «سرًا» لكل حرف مهما كان، فيرى ما يريد. الحل هو بروتوكول صارم: corpus كامل للنظائر، فرضيات متعددة، اختبار أمثلة مضادة، ثم درجة ثقة. بهذا يتحول المجال إلى بحث يمكن أن يخطئ ويصيب، وهي علامة العلم لا نقصه.

الوحدة السُّوَرية والمناسبة: من الموضع إلى النظام

المرحلة الأخيرة في مشروع السامرائي هي إدراك أن الآية جزء من سورة، والسورة جزء من ترتيب. موضوع السورة يقيّد تفسير اللفظة، والمفتتح قد يزرع عناصر تعود في الخاتمة، والسورة التالية قد تستأنف خيطًا. لا يعني ذلك أن لكل تجاور رابطًا عميقًا حتميًا، بل أن العلاقة فرضية تستحق الفحص. أقوى الروابط ما كانت متعددة القرائن: موضوعية ولفظية وبنائية معًا. هذه الرؤية تجعل القرآن نظامًا متعدد المقاييس وتجمع كل ما سبق من كلمة وصيغة وجملة ومقام في معمار واحد.

القسم الرابع: التركيب النهائي والتقويم وخطة الدراسة

13. النموذج الموحد: اثنا عشر قانونًا يمكن استخلاصها من **corpus** السامرائي

يمكن ضغط مئات التحليلات في اثني عشر قانونًا إجرائيًا، مع التأكيد أن هذه الصياغة تركيب تحليلي لهذه الورقة وليست قائمة وضعها السامرائي بهذا الاسم. القانون الأول: **قانون البدائل**؛ لا معنى دقيقًا للاختيار حتى نعرف البديل الممكن. القانون الثاني: **قانون الفارق المحدود**؛ عند مقارنة نصين متشابهين ابدأ بأصغر نقطة تغير قبل بناء تفسير شامل. القانون الثالث: **قانون تراكب المستويات**؛ الفرق قد يكون صرفيًا ونحويًا وصوتيًا وسياقيًا في الوقت نفسه. القانون الرابع: **قانون المقام**؛ لا تُفسر الظاهرة قبل تحديد موضوع السياق وحال الخطاب وما سبق من معلومات. القانون الخامس: **قانون الاقتصاد**؛ الحذف وعدم التوكيد قد يكونان أبلغ من الزيادة متى قام الدليل. القانون السادس: **قانون الاتساع**؛ الاحتمال ليس عيبًا دائمًا، فقد يحمل التركيب معاني متوافقة في صيغة واحدة.

القانون السابع: **قانون عدم الترادف الآلي**؛ تقارب المعنى لا يساوي قابلية الاستبدال التام، ويجب استقراء الفروق. القانون الثامن: **قانون الرتبة**؛ تغيير ترتيب العناصر قد يغير البؤرة أو الاختصاص أو نطاق النفي والتوكيد. القانون التاسع: **قانون الصيغة**؛ هيئة الكلمة جزء من المعنى، فلا يستوي المصدر مع مصدر آخر ولا الوصف مع الفعل في كل مقام. القانون العاشر: **قانون الوحدة النصية**؛ التفسير المحلي يُراجع على ضوء المقطع والسورة. القانون الحادي عشر: **قانون النظائر**؛ أقوى التعليلات ما يفسر مجموعة مواضع متشابهة لا مثالًا واحدًا. القانون الثاني عشر: **قانون قابلية المعارضة**؛ التعليل البياني ليس قويًا لأنه جميل، بل لأنه يتفوق على بدائل تفسيرية بعد فحص corpus والسياق. هذا القانون الأخير إضافة نقدية ضرورية حتى تظل المدرسة البيانية بحثًا لا حدسًا محصنًا.

إذا صيغ المشروع بهذه الطريقة صار قابلاً للاستفادة في تخصصات متعددة. في أصول الفقه يمكن تطبيق قوانين البدائل والمقام ونطاق النفي والاستثناء على دلالات الألفاظ. في التفسير تُستخدم الوحدة النصية والنظائر. في اللسانيات يمكن تحويل بعض الفروق إلى corpus studies: هل يستعمل بناء معين غالبًا في سياق دلالي مخصوص؟ وفي تعليم العربية يمكن إعادة بناء المنهج الدراسي من سؤال المعنى: بدلاً من حفظ أن «الحال منصوب»، يتعلم الطالب ما الذي تضيفه الحال إلى تصوير الحدث، ومتى يستغنى عنها، وما الفرق بين الحال والجملة الوصفية. هذه القدرة على العبور بين الحقول هي السبب في أن «معاني النحو» وكتب البيان لا ينبغي أن تقرأ منفصلة.

14. خوارزمية عمل عملية لتحليل أي فرق قرآني على طريقة السامرائي

يمكن تحويل المنهج إلى بروتوكول بحثي من ثماني حركات مترابطة. تبدأ بتثبيت النص وضبط القراءة والسياق، ثم تحديد الظاهرة: لفظ، صيغة، ترتيب، حذف، توكيد، فاصلة، ضمير، أو اختلاف بين موضعين. بعدها تُبنى مجموعة البدائل: ما التعابير العربية الصحيحة التي كان يمكن نظريًا أن تؤدي أصل المعنى؟ ثم تُجمع النظائر القرآنية والاستعمالات العربية ذات الصلة، لأن الفرق الذي لا يظهر إلا في مثال واحد قد يكون وهمًا تفسيريًا. في الحركة الرابعة يُحلل المستوى الصرفي، وفي الخامسة النحوي، وفي السادسة المقام والسياق النصي، وفي السابعة يُختبر التعليل على المواضع الأخرى، وفي الثامنة تُقارن فرضيات متعددة ويُختار الأقل تكلفًا والأكثر تفسيرًا للبيانات.

مثلًا، إذا وجدت ذكر المفعول في موضع وحذفه في موضع آخر، فلا يكفي أن تقول «الحذف للإيجاز». يجب أن تسأل: هل الحذف يوسع دائرة الفعل فيصدق على أشياء متعددة؟ هل المفعول معلوم من السياق؟ هل ذكره في الموضع الآخر ضروري للمقابلة أو لرفع اللبس؟ هل إيقاع الفاصلة مؤثر؟ وهل نجد نمطًا مشابهًا في مواضع أخرى؟ وإذا كان الفرق في التوكيد، فالسؤال ليس «لماذا أكّد؟» فقط، بل هل المخاطَب منكر، أو المعنى بعيد، أو في السياق ما يستدعي تثبيته؟ وإذا كان الفرق في الفعل والاسم، يُختبر الحدوث والتجدد في مقابل الثبوت، لكن من غير تحويل هذه القاعدة إلى مفتاح آلي؛ فقد تتدخل عوامل أخرى. هذه الروح هي الأهم: لا توجد «قاموس أسرار» يفسر كل موضع بكلمة واحدة، بل شبكة قرائن.

ويمكن تطوير هذا البروتوكول اليوم بأدوات corpus linguistics والحوسبة: استخراج جميع مواضع صيغة بعينها، قياس ترافقاتها، مقارنة السياقات، وبناء قاعدة بيانات للفروق المتشابهة. مثل هذا العمل يمكن أن يختبر كثيرًا من حدوس المدرسة البيانية على نطاق أوسع، ويكشف أين يكون الفرق قويًا إحصائيًا وأين يحتاج إلى تقييد. وبذلك يصبح مشروع السامرائي قابلًا للامتداد من القراءة البشرية الدقيقة إلى بحث رقمي لا يفقد الحس اللغوي، وهو اتجاه واعد للباحثين في القرآن واللسانيات العربية.

15. ما الذي يضيفه كل كتاب ولا يقوم غيره مقامه؟

يمكن الآن تحديد الوظائف من غير تكرار: «معاني النحو» هو الموسوعة المركزية للعلاقة بين الأبواب النحوية والمعنى؛ «الجملة العربية: تأليفها وأقسامها» يضبط معمار الجملة ومكوناتها؛ «الجملة العربية والمعنى» يركز على القطع والاحتمال والظاهر والباطن وأمن اللبس واتساع الدلالة؛ «معاني الأبنية» يجعل الصرف طبقة تفسير مستقلة؛ «تحقيقات نحوية» يختبر المرويات والأحكام الخلافية؛ دراسات ابن جني والأنباري والزمخشري تمنح المشروع عمقه التاريخي ومصادره. «التعبير القرآني» هو الجسر الجامع إلى البيان؛ «بلاغة الكلمة» ميكروسكوب الاختيار المعجمي والصرفي؛ «مراعاة المقام» نظرية السياق؛ «لمسات بيانية» مختبر المقارنة التطبيقية؛ «أسئلة بيانية» صيغة تربوية لتوليد المشكلات؛ «من أسرار البيان» يجمع مستويات متعددة؛ «قبسات» يوسع التفسير الموضوعي والسياقي؛ «شذرات» يطبق المنهج على شبكة مفهومية مخصوصة؛ «التناسب» ينقل النظر إلى معمار السور؛ «على طريق التفسير البياني» يختبر المنهج في تفسير ممتد؛ «إضاءات سورة إبراهيم» دراسة سُوَرية مركزة؛ أما «نداء الروح» و«نبوة محمد» فيكشفان الخلفية العقدية والغاية الإيمانية.

ولهذا، من يريد أقل عدد من الكتب مع أعلى تغطية لا يحتاج إلى شراء corpus كله فورًا. خمسة عناوين يمكن أن تمثل الأعمدة: «معاني النحو» لبنية اللغة، «معاني الأبنية» للصرف، «التعبير القرآني» للمنهج المقارن، «مراعاة المقام» للسياق، و«على طريق التفسير البياني» للتطبيق الممتد. ثم يضاف «بلاغة الكلمة» لمن يريد الدقة المعجمية، و«التناسب» لمن يريد البنية الكبرى، و«تحقيقات نحوية» لمن يريد الجانب النقدي. أما من يقتني corpus كله فالقيمة ليست في كثرة الأمثلة، بل في رؤية كيف يعاد تشغيل المبادئ نفسها على مقاييس مختلفة؛ وهنا ينبغي القراءة الشبكية لا الخطية، أي الانتقال بين الكتب بحسب المسألة.

16. تقويم نقدي: أين تبلغ مدرسة السامرائي ذروة قوتها وأين ينبغي الاحتراز؟

أقوى ما في المشروع أولًا أنه يعيد «المعنى» إلى النحو، فيكسر الانطباع المدرسي بأن العربية شبكة علامات بلا غاية. وثانيًا أنه يُكسب القارئ مهارة المقارنة، وهذه مهارة بحثية لا تنتهي بانتهاء الأمثلة. وثالثًا أنه يجمع الصرف والنحو والمعجم والبلاغة والسياق بدل أن يعاملها جزرًا منفصلة. ورابعًا أنه يعيد الاعتبار للوحدة النصية، فلا يكتفي بالكلمة المنعزلة. وخامسًا أن لغته في كثير من الكتب تسمح لغير المتخصص بالاقتراب من مسائل دقيقة من غير إسقاط أصلها العلمي. لهذه الأسباب وصفت دراسات «معاني النحو» بأنه عمل مميز في ربط النحو بالدلالة، ووصفت دراسات «على طريق التفسير البياني» أثر تخصصه النحوي في كشف التراكيب والفروق.

لكن هناك ثلاثة احترازات منهجية. الأول هو خطر **التعليل بعد وقوع النص**: حين نعرف الصياغة القرآنية يمكن للعقل أن يبتكر لها تعليلًا جميلًا، ولذلك يجب أن نختبر هل التعليل كان سيتنبأ فعلًا بالاختيار في مواضع أخرى. الثاني خطر **إفراط الفروق**: ليس كل تقارب بين لفظتين يقتضي فرقًا ثابتًا مطردًا، فاللغات تحتوي على مناطق ترادف وتقاطع، وقد تتغير القيود بحسب السياق. الثالث خطر **الانتقائية**: اختيار الشواهد المؤيدة وترك المضادة يخلق وهم القانون. العلاج في الثلاثة واحد: corpus أوسع، وتصريح بالبدائل، وتقييم التعليل على جميع النظائر، وقبول أن بعض المواضع قد يبقى متعدد الاحتمال.

ويضاف إلى ذلك أن التفسير البياني لا يغني عن بقية علوم التفسير. فالقراءة اللغوية قد تحدد معنى تركيب لكنها لا تحل وحدها سؤال سبب النزول أو صحة الحديث أو الخلاف الفقهي أو القراءات. كما أن الانتقال من دقة البيان إلى الاستدلال العقدي يحتاج مقدمات إضافية؛ لا يصح أن يُختصر

البرهان على النبوة في «وجدنا فرقًا بلاغيًا دقيقًا». الأقوى أن تُبنى الحجة تراكميا: الاتساق البياني واحد من وجوه كثيرة. بهذه الضوابط لا يُنتقص المشروع، بل يُحفظ من أن يتحول من مدرسة تحليل إلى خطاب إعجاب غير قابل للنقد.

17. مسار دراسة مضغوط يحفظ القيمة العلمية

لمن يريد تحصيل المشروع لا مجرد اقتناء الكتب، يبدأ المسار بـ«الجملة العربية: تأليفها وأقسامها» لأنه يمنح هيكل الجملة، ثم ينتقل إلى «الجملة العربية والمعنى» ليتعلم علاقة التركيب بالاحتمال والدلالة. بعد ذلك يقرأ مختارات منتظمة من «معاني النحو» على مهل، ولا يلزم أن يقرأ الأجزاء الأربعة دفعة واحدة؛ الأفضل اختيار أبواب مرتبطة بما يقرأه في القرآن: النكرة والمعرفة، التقديم، الحذف، الشرط، النفي، الاستفهام، المشتقات. بالتوازي يُقرأ «معاني الأبنية» كي لا يبقى التحليل نحويًا فقط. عند اكتمال هذه الآلة يأتي «التعبير القرآني»، ثم «بلاغة الكلمة» و«مراعاة المقام». وبعد ذلك يصبح «لمسات بيانية» و«أسئلة بيانية» تدريبًا، لا مجرد تلقي.

في المرحلة الأعلى يُقرأ «على طريق التفسير البياني» ببطء مع تفسيرين أو ثلاثة مختلفي الاتجاه، ويُطلب من القارئ أن يسجل في الهامش ثلاثة أعمدة: الدعوى البيانية، القرينة، والبديل الممكن. ثم يراجع «التناسب بين السور» لاكتساب مستوى البنية الكبرى. أما كتب «تحقيقات نحوية» ودراسات الأعلام فتُقرأ حين يريد الطالب الانتقال من الاستفادة إلى البحث، لأنها تعلمه ألا يكتفي بالنتيجة بل يرجع إلى تاريخ المسألة. بهذه الطريقة تتحول مكتبة السامرائي إلى برنامج تكوين: من البنية، إلى الدلالة، إلى المقام، إلى المقارنة، إلى تفسير السورة، ثم إلى نقد المنهج نفسه.

18. خاتمة: ما الذي يبقى في الذهن بعد ضغط عشرات الكتب؟

إذا أريد تلخيص مشروع السامرائي في جملة واحدة فهي: **المعنى العربي نتيجة اختيار من بدائل، والاختيار لا يُفهم إلا داخل المقام**. ومن هذه الجملة تتفرع كتبه جميعًا تقريبًا. الصيغة الصرفية بديل؛ الرتبة بديل؛ الذكر والحذف بديلان؛ نوع الجملة بديل؛ مستوى التوكيد بديل؛ اللفظة المتقاربة بديل؛ الفاصلة بديل؛ ترتيب السورة بديل. وظيفة الباحث ليست أن يعجب بالاختيار بعد وقوعه فقط، بل أن يبني مساحة البدائل ثم يثبت لماذا يضيق المقام عليها حتى يصبح المختار أليق. هذا هو العمق الذي يجعل مشروعه مفيدًا لطالب النحو والتفسير وأصول الفقه والبلاغة معًا.

والحفظ الحقيقي لعلوم هذه الكتب لا يكون بمحاولة ضغط كل مثال، بل بحفظ «آلة توليد العلم» التي أنتجت الأمثلة: الحساسية للفروق، التزام السياق، استقراء النظائر، تعدد مستويات التحليل، والقدرة على مراجعة التعليل. من امتلك هذه الآلة يستطيع أن يعود إلى أي كتاب من كتبه فيستخرج فائدته بسرعة، بل يستطيع أن يطبق المنهج على مواضع لم يناقشها المؤلف. لهذا صُممت هذه الورقة بوصفها خريطة تشغيلية لا ملخصًا مدرسيا؛ إنها تريد أن تترك في يد القارئ نموذجًا يستطيع به إعادة بناء كثير من corpus السامرائي، وأن تُبقي باب النقد مفتوحًا لأن أقوى تكريم لمشروع لغوي كبير هو أن يُستعمل ويُختبر ويُطوّر، لا أن يُحوّل إلى مجموعة أجوبة محفوظة.

ملحق: فهرس استرجاع سريع لكل كتاب

هذا الملحق لا يعيد تلخيص الفصول السابقة؛ وظيفته أن يضمن ظهور كل عنوان صراحة داخل الورقة وأن يعطي مفتاحًا واحدًا لاسترجاع مكانه في المشروع. الأعمال الإضافية في آخر القائمة مذكورة بوصفها عناوين متداولة في فهارس ودراسات، وقد يختلف وضعها الطباعي عن قائمة الناشر الحالية.

إضاءات بيانية في تفسير سورة إبراهيم — تفسير بياني مركز لسورة واحدة يدمج اختيار اللفظ والتركيب بوحدة السورة.

ابن جني النحوي — دراسة تأسيسية في تراث ابن جني تكشف أحد منابع الحس الصرفي والنحوي والدلالي.

أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية — دراسة تاريخية نقدية في صناعة النحو والخلاف ومناهج التقعيد.

أسئلة بيانية في القرآن الكريم 1-2 — صيغة سؤال وجواب مرتبة على مسار المصحف لتدريب العين على الفروق التعبيرية.

على طريق التفسير البياني 1-4 — التطبيق الأطول للمنهج على سور كاملة مع مقدمات في أصول التفسير البياني.

بلاغة الكلمة في التعبير القرآني — تحليل دقة المفردة والصيغة وعدم قابلية البدائل المتقاربة للاستبدال المطلق.

التناسب بين السور في المفتتح والخواتيم — دراسة مناسبات على مستوى افتتاح السورة وخاتمتها والربط بين السور.

تحقيقات نحوية — مراجعة مسائل ونسب نحوية خلافية واختبار دقة الأحكام الموروثة والحديثة.

التعبير القرآني — المحور الجامع للمقارنة بين الآيات والاختيارات اللغوية والبلاغية.

شذرات من القضاء والجزاء في التعبير القرآني — تحليل بياني موضوعي لمفهومي القضاء والجزاء مع تطبيقات من سورة فاطر.

قبسات من البيان القرآني — دراسات بيانية لآيات وسور مختارة مع ربطها بالبناء العام للسورة.

الجملة العربية: تأليفها وأقسامها — معمار الجملة: الإسناد، العناصر، الذكر والحذف، وأقسام الجمل.

الجملة العربية والمعنى — الدلالة القطعية والاحتمالية، الظاهر والفحوى، أمن اللبس، والاتساع الدلالي.

من أسرار البيان القرآني — دمج الأبنية والمفردات والتوكيد والحذف والفواصل مع تطبيقات تفسيرية.

الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري — دراسة مصدر رئيسي يلتقي فيه النحو بالتفسير والبلاغة.

لمسات بيانية في نصوص من التنزيل – مختبر للمقارنات بين القصص والآيات المتشابهة والفروق السياقية.

مراعاة المقام في التعبير القرآني – صياغة ناضجة لدور السياق في التقديم والحذف والتوكيد والالتفات والفاصلة.

معاني الأبنية في العربية – الدلالة الصرفية للأوزان والصيغ بالاستقراء والموازنة.

معاني النحو 1-4 – الموسوعة المركزية التي تعيد تفسير أبواب النحو بوظائفها الدلالية.

نبوة محمد صلى الله عليه وسلم من الشك إلى اليقين – مسار حجاجي عقدي حول النبوة يكشف الغاية الإيمانية وراء جانب من المشروع.

نداء الروح في الإيمان بالله واليوم الآخر – كتاب إيماني مبكر يبرز الخلفية العقدية والوجدانية للمؤلف.

دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل – عمل متداول في الفهارس يضع الفروق بين الآيات المتشابهة في صلب التحليل.

أثر الخلافات النحوية – عمل موجز متداول في بعض الفهارس يبرز أثر الخلاف والتحليل النحوي في فهم الظواهر.

القسم الخامس: التوسعة الموسوعية الموحَّدة - ما في بطن المشروع لا عناوينه فقط

هذه التوسعة ليست إعادةً للقسم السابق ولا تضخيماً لفظياً له، وإنما محاولة ثانية أبطأ وأعمق لفكّ «الآلة الداخلية» التي تنتظم كتب فاضل صالح السامرائي، بحيث تبقى في يد القارئ بعد القراءة صورة قريبة من محتوى المشروع نفسه: ما الأسئلة التي يتعقبها، وما الفروق التي يكرر النظر فيها، وما مستويات الدلالة التي يجمعها، وما نوع البرهان الذي يرتضيه حين يوازن بين تعبيرين، وما المواضع التي يتحول فيها من النحو إلى البيان ومن البيان إلى التفسير ومن تفسير الموضع إلى معمار السورة. المقصود هنا حفظ أكبر قدر ممكن من العلم القابل للاستعمال من غير نسخ أمثلة الكتب ولا تحويل الورقة إلى بديل عن النصوص الأصلية؛ ولذلك تُضغط الأمثلة في قوانين، وتُستخرج من الأبواب شبكات من الأسئلة، ويُفصل بين ما هو قاعدة عربية عامة وما هو تطبيق قرآني وما هو تعليل اجتهادي يحتمل المراجعة. بهذا المعنى تصبح الورقة «ذاكرة تركيبية» للمشروع: لا تحفظ جواباً واحداً عن آية واحدة، بل تحفظ كيف يُبنى الجواب، وما القرائن التي ينبغي أن تُجمع قبل إطلاقه، وما الذي يجعل تعليلاً أرجح من تعليل.

19. معاني النحو من الداخل: تحويل أبواب النحو إلى نظرية في إنتاج المعنى

إذا كان لا بد من كتاب واحد يفسر لماذا استطاع السامرائي أن يكتب لاحقاً في التعبير القرآني بهذه الكثافة، فهو «معاني النحو». فالمشروع فيه لا يعيد شرح أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، ولا يكتفي بترتيب أبواب النحو على طريقة المتون، وإنما ينقل مركز الثقل من السؤال «ما العامل وما العلامة؟» إلى السؤال «ما المعنى الذي أحدثه هذا التركيب، ولماذا اختير هذا الوجه دون سواه، وما المجال الدلالي الذي يفتحه اختلاف البناء؟». يبدأ ذلك من الجملة نفسها: الإسناد ليس مجرد ضم اسم إلى اسم أو فعل إلى فاعل، بل هو إنشاء علاقة معرفية بين مسند ومسند إليه، تتبدل قيمتها باختلاف تعريف الطرفين وتنكيرهما، وباختلاف تقديم أحدهما، وباختيار الجملة الاسمية أو الفعلية، وبالقيود التي تدخل عليها من نفي واستفهام وشرط وتوكيد. ومن هنا تصبح ظاهرة الإعراب جزءاً من اقتصاد المعنى؛ فالعلامة لا تُفهم منفصلة عن الوظيفة، والوظيفة لا تُفهم منفصلة عن شبكة البدائل. القدرة العربية على تغيير الرتبة مع بقاء الوظيفة النحوية تخلق مساحة بلاغية واسعة: يمكن تقديم المفعول مع بقاء كونه مفعولاً، فيتحول التقديم إلى قرينة اهتمام أو اختصاص أو مقابلة أو توافق مع السياق. وبهذا يلتقي النحو بالبلاغة من داخل البنية لا بعد اكتمالها.

في التعريف والتنكير تتضح طريقة السامرائي بأقوى صورة. «المعرفة» ليست صنفاً شكلياً واحداً، بل درجات وطرائق إحالة: الضمير يختزل المرجع ويستدعي حضوره الذهني، والعلم يشير إلى فرد بعينه، واسم الإشارة يضيف البعد الإشاري والقرب أو البعد، والموصول لا يعرّف إلا بواسطة صلته، و«أل» تتنوع وظائفها بحسب العهد والجنس والاستغراق وغيره. أما التنكير فيتحرك بين الإبهام والتعظيم والتقليل والتكثير والنوعية وعدم القصد إلى فرد معين. لذلك لا يصح أن يقال إن المعرفة «أقوى» دائماً من النكرة أو أن النكرة أضعف؛ فالقيمة يحددها المقام. وقد يكون التنكير أبلغ لأنه يفتح مجال النوع أو التعظيم، وقد يكون التعريف ضرورياً لأنه يحيل إلى معلوم سابق أو يجعل الجنس كله منظوراً. في التحليل القرآني سيعود هذا الباب باستمرار: لماذا عُرّف لفظ في موضع ونُكّر في آخر؟ وهل المراد فرد معروف، أم حقيقة الجنس، أم فرد من أفراد الجنس، أم التهويل؟ هذه الأسئلة ليست زوائد بل تحكم التفسير نفسه، لأن الانتقال بين التعيين وعدم التعيين يغير مجال الإحالة، ومجال الإحالة يغير القضية التي تحملها الجملة.

والضمائر عنده ميدان كامل للدلالة، لا مجرد ألفاظ إحالة. اختيار الإظهار بدل الإضمار، أو الإضمار بدل الإظهار، قد يعيد توصيف المرجع أو يثبت صفة في الذهن أو يحقق انسجاماً إيقاعياً أو يرفع لبساً. وضمير الفصل قد يؤدي وظيفة تتجاوز ما يُذكر مدرسياً من الفصل بين الخبر والصفة، إذ يسهم في القصر والتوكيد بحسب السياق. وضمير الشأن يهيئ الذهن لجملة لاحقة ذات شأن، فيصير جزءاً من إدارة الانتباه. وعودة الضمير إلى مفرد أو جمع أو معنى مفهوم من السياق تكشف مرونة الإحالة العربية. وهذه المرونة شديدة الأهمية في التفسير، لأنها تمنع التسرع في رد كل ضمير إلى أقرب مذكور آلياً. السامرائي هنا يتعامل مع النظام الضميري كجهاز ترابط نصي: الضمير يربط، لكنه يختار أيضاً زاوية النظر إلى المرجع، ويمكن أن يتغير التعبير من الاسم الظاهر إلى الضمير لتقليل التكرار أو لنقل مركز الثقل من هوية المذكور إلى الفعل الذي يسند إليه.

ثم تأتي الجملة الاسمية والفعلية وما يتصل بهما من الثبوت والتجدد والزمن. لا يختزل السامرائي الفرق في قاعدة آلية تقول إن الاسمية للثبوت والفعلية للتجدد ثم ينتهي، بل ينظر إلى الفعل نفسه وزمنه وسياقه وإلى نوع الخبر والمقام. الجملة الاسمية تصلح لبناء حكم غير محكوم بزمن صرفي ظاهر، وقد توحي بالثبوت حين يساعد المقام، بينما الفعل يربط الحدث ببنية زمنية أو حدوثية. لكن المضارع قد يستعمل للاستمرار والعادة واستحضار الصورة، والماضي قد يأتي لتحقق الوقوع أو لتقريب المستقبل منزلة الواقع، كما أن «كان» وأخواتها لا تقتصر على تحويل الإعراب، بل تدخل الزمن والتحول والاستمرار والنفي والانقطاع على بنية الإسناد. وهنا تظهر قيمة قراءة كتب السامرائي إلى جانب كتب الأصول: لأن دلالة الصيغة الزمنية ليست مجرد «ماضٍ/حاضر»، بل تتداخل مع جهة القضية، واستمرارها، وعاديتها، وتحقيقها، وهي مسائل تمس بناء الاستدلال من النص.

في باب الفعل والتعدية يبرز مبدأ آخر: بنية الفعل تحدد نوع الحدث وعدد أطرافه وعلاقاتها. الفعل اللازم لا يرسم المشهد نفسه الذي يرسمه المتعدي، ونقل الفعل بالتضعيف أو الهمزة أو غيرهما قد يضيف مسبباً أو يجعل الفاعل يُحدث الفعل في غيره. والتضمين - حين يحمل الفعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته أو يكتسب شيئاً من مجاله - يتيح تفسير ظواهر لا تكفيها القاعدة السطحية. غير أن التضمين عند الاستعمال البحثي يحتاج احتياطاً، فلا ينبغي أن يتحول إلى صندوق يفسر كل خروج عن المألوف، بل يثبت بقرائن الاستعمال والسياق. ومن هذه المنطقة تنتقل كتب السامرائي القرآنية إلى دراسة اختلاف حروف الجر مع الأفعال، لأن الحرف ليس وصلة فارغة؛ قد يغير اتجاه العلاقة أو يبرز ابتداءً أو انتهاءً أو استعلاءً أو مصاحبةً أو اختصاصاً أو سببية، ويكون اختلاف الحرف أحياناً مفتاحاً لاختلاف المشهد كله.

أما النفي والاستفهام والشرط والقصر والتوكيد فهي، في «معاني النحو»، أقرب إلى منطق اللغة الطبيعي. أدوات النفي ليست مترادفات، إذ يختلف مجالها الزمني والتركيبي وقوة اتصالها بالفعل أو الاسم، كما تختلف قدرتها على نفي الوقوع أو الاستمرار أو الجنس أو التوقع. والاستفهام لا يساوي طلب المعلومة دائماً، يتحول بالسياق إلى إنكار وتقرير وتعجب وتوبيخ وتمني وغير ذلك، لكن هذه المعاني لا تُستخرج من الأداة وحدها بل من المقام والعلاقة بين المتكلم والمخاطب وما هو معلوم مسبقاً. والشرط يبني علاقة بين قضيتين ويجعل وقوع إحداهما معلقاً بالأخرى بدرجات تختلف باختلاف الأداة والزمن والتصور. والتوكيد ليس زيادة صوتية مجانية، بل جواب عن حال المخاطب أو عن أهمية الخبر أو عن احتمال إنكاره؛ ومن هنا سيكون مبدأ «زيادة التوكيد بزيادة الحاجة» واحداً من مفاتيح التحليل القرآني، مع ضرورة الحذر من تحويله إلى قانون حسابي صلب.

وتظهر في الأبواب المتعلقة بالمشتقات والمصادر والصفات منطقة التقاء النحو بالصرف. اسم الفاعل قد يدل على من قام بالفعل مع درجات من الحدوث أو الاستمرار يحددها السياق، واسم المفعول يغير زاوية المشهد من الفاعل إلى من وقع عليه الفعل، والصفة المشبهة أقرب إلى الصفات الراسخة في بابها، وصيغ المبالغة ترفع قوة الوصف أو تكراره بحسب الصيغة والاستعمال. والمصدر يجرد الحدث من كثير من قيوده الزمنية والشخصية فيمكن أن يتحول إلى مفهوم أو حقيقة أو مقدار. هذه الفروق ستصبح مركزية في «بلاغة الكلمة» و«معاني الأبنية»: فاختيار «فاعل» بدلاً من الفعل، أو المصدر بدلاً من الجملة الفعلية، ليس مجرد تنويع أسلوبي؛ إنه تغيير في مستوى تمثيل الحدث نفسه: من وقوع مرتبط بزمن إلى صفة مرتبطة بموصوف، أو إلى حدث مجرد يمكن أن يدخل في علاقات جديدة.

وأبواب التوابع والعطف والبدل والنعت والتوكيد تكشف جانباً آخر من نظرية المعنى، هو كيفية بناء المعلومة داخل المركب. النعت يضيف قيداً أو وصفاً يضيق المرجع أو يمدحه أو يذمه أو يكشف حاله، والبدل يعيد تسمية المرجع أو يفسره أو يجزئه، والعطف ينشئ علاقة بين وحدتين لا تتساوى دلالة أدواتها دائماً: الواو لا تحمل الترتيب الذي تحمله الفاء أو ثم، و«أو» تتحرك بين البدائل بحسب السياق، و«بل» تنقل الذهن من حكم إلى آخر. لهذا فإن قراءة حروف العطف بوصفها مفاتيح لتركيب الحجاج ضرورية لفهم كثير من الآيات؛ فهي لا تربط جملاً فقط، بل تبني تسلسلاً أو مقابلة أو انتقالاً أو استدراكاً، أي أنها جزء من منطق النص الكلي.

الخلاصة التي لا ينبغي أن تضيع من «معاني النحو» هي أن النحو في تصور السامرائي ليس طبقةً سابقة على المعنى ثم تأتي البلاغة لتزينها، بل هو أحد مصانع المعنى. كل باب نحوي تقريباً يمكن إعادة صياغته كسؤال دلالي: ماذا تغيّر حين عُرّف الاسم؟ ماذا أحدث تقديمه؟ ماذا أضافت الأداة؟ ما الذي خسره النص لو حُذف التوكيد أو زيد؟ ماذا يترتب على العدول من فعل إلى اسم أو من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول؟ وإذا حُفظت هذه الأسئلة، حفظ القارئ جوهر الكتاب حتى إن نسي آلاف الجزئيات.

20. الجملة العربية: تأليفها وأقسامها والجملة العربية والمعنى - من الهيكل إلى الاحتمال

الكتابان اللذان خصهما السامرائي بالجملة يؤديان وظيفتين متكاملتين. «الجملة العربية: تأليفها وأقسامها» يضع التشريح البنيوي: ما الذي يجعل سلسلة ألفاظ جملة؟ ما موقع الإسناد؟ ما العمدة وما الفضلة؟ ما صور تأليف الجملة الاسمية والفعلية وما يدخل عليها؟ ما الذي يجوز حذفه وما القرائن التي تدل عليه؟ وكيف تُقسم الجمل من حيث البنية والوظيفة؟ بينما «الجملة العربية والمعنى» يحول هذا الهيكل إلى دينامية دلالية: ليس المهم أن نعرف أن عنصراً محذوف، بل أن نسأل ماذا أحدث الحذف في مجال الدلالة، وهل أبقى احتمالات متعددة، وهل كان المحذوف معلوماً بحيث صار ذكره أثقل من حذفه، وهل أدى الحذف إلى الإيجاز أو العموم أو شدة التركيز على الباقي. بذلك يصبح الكتاب الأول «نحو البنية» والثاني «فلسفة عمل البنية».

من أهم ما ينبغي حفظه من دراسة الجملة مفهوم «العمدة والفضلة» مع تحريره من الفهم المدرسي المبسط. الفضلة نحواً ليست فضلةً في المعنى بالضرورة؛ قد يكون المفعول أو الحال أو الظرف هو مركز الرسالة الاتصالية، وإن أمكن حذف بعضه من جهة اكتمال الإسناد الأساسي. هذا التفريق بالغ الأهمية في تحليل القرآن، لأن التقديم والتأخير كثيراً ما يحرك ما يسمى نحواً فضلة إلى واجهة الجملة من حيث الاهتمام. كذلك فإن الحذف لا يعني وجود «كلمات ضائعة» ينبغي إعادة بنائها دائماً، بل قد يكون جزءاً من تصميم الخطاب، بحيث يكون عدم التصريح هو الذي يوسع المعنى أو يترك المخاطب يستحضره من السياق. إن تحويل كل حذف إلى تقدير ثابت يضيّق أحياناً ما وسّعه النص؛ ولذلك ينبغي أن يُقرأ التقدير بوصفه أداة لفهم الإعراب لا بوصفه دائماً النص الكامل الوحيد الذي حُذف منه شيء.

وتبرز في «الجملة العربية والمعنى» قضية الدلالة القطعية والاحتمالية، وهي من أكثر النقاط صلة بالتفسير وأصول الفقه. التركيب الواحد قد يسمح بأكثر من علاقة أو أكثر من مرجع أو أكثر من جهة حمل، وليس كل احتمال مساوياً للآخر. هنا تظهر الحاجة إلى القرائن: الصناعة النحوية تقترح فضاء الممكنات، لكن السياق والاستعمال والعقيدة العامة للنص والمقابلات الداخلية قد ترجح وجهاً. هذه النظرة تمنع وهمين متقابلين: وهم أن كل تركيب لا يحمل إلا معنى واحداً ميكانيكياً، ووهم أن كل معنى ممكن لغوياً مقبول تفسيرياً. ما يفعله الباحث هو بناء سلم ترجيح، والبحث عن «أمن اللبس» الذي يسمح للعربية أحياناً بالحذف أو التقديم أو الاشتراك من غير انهيار التواصل.

ويضيف السامرائي إلى تصور الجملة عنصر الأداء والنغمة، وهو عنصر غالباً ما يُغفل في القراءة الكتابية. الجملة المنطوقة تحمل فوق كلماتها طبقة من التنغيم والوقف والضغط يمكن أن تميز الخبر من السؤال أو التقرير من التعجب. القرآن المدوَّن لا ينقل نغمة متكلم بشري، لكن علم الوقف والابتداء والأداء القرائي يذكر الباحث بأن البنية الصوتية والوقفية جزء من تلقي المعنى. وهذه الإشارة تمهد لاحقاً لاهتمامه بالفاصلة والإيقاع في التعبير القرآني، مع بقاء الفرق بين الدلالة اللغوية الأصلية والأثر الصوتي المصاحب.

21. معاني الأبنية في العربية: الصيغة الصرفية بوصفها قراراً دلالياً

«معاني الأبنية» يمنع القارئ من اختزال الصرف في تحويلات آلية بين الماضي والمضارع والمصدر أو في حفظ جداول الأوزان. الفكرة الأساسية أن البناء الصرفي طبقة اختيار: الجذر يمنح المادة المعجمية العامة، لكن الوزن يحدد كيفية تصور الحدث أو الصفة أو صاحبه. الزيادة في المبنى قد ترتبط بزيادة في المعنى في مواضع، لكن هذا ليس قانوناً عددياً مطرداً؛ المهم هو أن الأبنية التاريخية للعربية اكتسبت وظائف واتجاهات مثل التعدية والمشاركة والطلب والتكلف والمطاوعة والتدرج والاتخاذ، ثم يحدد الاستعمال المعجمي والسياق مقدار تحقق هذه الاتجاهات في كلمة بعينها. لذلك لا يصح أن يحمل كل فعل على «المعنى القياسي» لوزنه قهراً، ولا أن تهمل دلالة الوزن كلياً لأن الاستعمال خصصه.

الأسماء المشتقة هي الوجه الآخر لهذه النظرية. الانتقال من فعل إلى اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة يغير المنظور الذي يقدم به الحدث. الفعل يضع الحدث في زمن وحركة، بينما المشتق يربطه بموصوف ويتيح أن يتحول إلى خاصية أو هوية خطابية. وصيغ المبالغة لا تعني شيئاً واحداً بسيطاً هو «الكثرة»؛ قد تقوي الفعل أو تكثر مرات صدوره أو تدل على الرسوخ بحسب الجذر والسياق. كذلك تتفاوت المصادر في أبنيتها وإيحاءاتها، ويكون اختيار مصدر من بين صيغ محتملة جزءاً من دقة التعبير. والجمع والتثنية والمفرد ليست أعداداً محضة؛ فقد يستعمل المفرد للجنس، والجمع لإبراز الأنواع أو الأفراد، ويكون اختيار جمع تكسير أو جمع سلامة ذا صلة بالاستعمال والدلالة.

في التطبيق القرآني تنفتح هذه الطبقة على أسئلة شديدة الخصوبة: لماذا جاءت الصفة على وزن معين؟ لماذا استُعمل اسم الفاعل لا الفعل؟ لماذا عُدل إلى مصدر؟ لماذا اختلف بناء الكلمة بين موضعين متقاربين؟ هذه الأسئلة هي الجسر المباشر إلى «بلاغة الكلمة». والدرس المنهجي الأهم أن التحليل الصرفي لا يستقل عن السياق: لا يكفي أن يقال «هذا الوزن يدل على كذا» ثم يُلصق بالآية؛ بل يقارن الاستعمال في نظائره، وينظر في ملاءمة المعنى للمقام، ويُختبر هل التفسير يفسر الفرق فعلاً أم يكرر تعريف الوزن في صورة أخرى.

22. تحقيقات نحوية ودراسات ابن جني والزمخشري وابن الأنباري: البنية التاريخية للعقل التحليلي

قد تبدو كتب «ابن جني النحوي»، و«الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري»، و«أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية»، و«تحقيقات نحوية» خارج مركز المشروع القرآني، لكنها في الحقيقة تشرح مصدر أدواته. دراسة ابن جني تفتح على تصور للعربية لا يفصل الأصوات والصيغ والدلالة والتعليل، وعلى حس قوي بعلاقات الاشتقاق والمناسبة بين المبنى والمعنى وإمكان تفسير الظواهر من عللها لا من صورتها فقط. والزمخشري يمثل نموذجاً بالغ الأهمية لأن النحو عنده يدخل مباشرة في التفسير والبلاغة؛ «الكشاف» واحد من أكبر المختبرات التي أثبتت تاريخياً أن اختلاف الإعراب والرتبة والحذف ليس شأناً مدرسياً بل يغير فهم الآية. أما ابن الأنباري فيمثل جانب صناعة الخلاف والاحتجاج النحوي، أي كيف تتكون المدارس وتتنازع في تفسير العامل والبنية، وكيف تُبنى الحجة من السماع والقياس والتعليل.

«تحقيقات نحوية» مهم لأنه يكشف نزعة السامرائي النقدية تجاه المقولات الشائعة. الباحث هنا لا يكتفي بنسبة رأي إلى القدماء أو بترديد اعتراض حديث على النحو، بل يعود إلى النصوص ويحاول تحرير محل النزاع. ومن هذه الروح ينبغي أن يُقرأ مشروعه كله: القيمة ليست في تحويل أحكام السامرائي نفسها إلى مسلمات جديدة، بل في تبني حس التحقيق الذي يراجع النسبة والمثال والقاعدة والاستعمال. فإذا قال تحليل بياني إن لفظة أبلغ من أخرى أو إن تقديماً أفاد معنى مخصوصاً، ينبغي للباحث أن يسأل كما يسأل المحقق النحوي: ما الشاهد؟ هل هذا المعنى مطرد في نظائر كافية؟ هل توجد أمثلة مضادة؟ هل السبب المذكور مستقل عن النتيجة أم صيغ بعد ملاحظتها؟ بهذه الأسئلة تتحول القراءة من الإعجاب إلى العلم.

هذه الكتب التاريخية تكشف أيضاً أن السامرائي ليس صاحب منهج نشأ في فراغ معاصر، بل هو امتداد انتقائي لتقليد طويل من النحو الدلالي والبلاغة التفسيرية. عبد القاهر الجرجاني قدّم في نظرية النظم أساساً لفكرة أن البلاغة في العلاقات لا في المفردات المعزولة، والزمخشري مارس ذلك داخل التفسير، وابن جني عمّق النظر في الصيغة والاشتقاق والصوت، والرازي وأبو حيان وغيرهما وسعوا دائرة الاعتراض والترجيح. ما يفعله السامرائي هو إعادة جمع كثير من هذه الموارد في لغة تعليمية مقارنة، وتكثيفها حول سؤال الفروق التعبيرية في القرآن.

23. التعبير القرآني: المختبر الذي يجمع النحو والصرف والبلاغة والسياق في عملية واحدة

«التعبير القرآني» هو الكتاب الذي تظهر فيه الأدوات السابقة وهي تعمل مجتمعة. لا يبدأ التحليل عادة من قاعدة نظرية مجردة ثم يبحث لها عن شاهد، بل من ملاحظة فرق داخل النص: قصة تتكرر بتعبير مختلف، فعل يظهر في موضع ويغيب في آخر، لفظتان متقاربتان تتوزعان على سياقين، ترتيب يتبدل، ضمير يحل محل الاسم أو العكس، حرف جر يتغير، جمع يقابل مفرداً، صيغة اسمية تقابل فعلية. هذه الفروق تُعامل بوصفها بيانات تحتاج تفسيراً، لا بوصفها تنويعاً لا دلالة له ولا بوصفها أسراراً محسومة قبل البحث. والقاعدة الأولى هي رفض الترادف المطلق: قد توجد ألفاظ متقاربة جداً، لكن التقارب لا يلزم منه التطابق في كل مقام. لذلك يُبحث عن الفرق في أصل المادة، وبنيتها، واستعمالاتها، وتراكيبها المألوفة، وما يجاورها في الموضع، وما يقابله في المواضع النظيرة.

من أكثر آليات الكتاب تكراراً الموازنة بين ترتيبين. التقديم والتأخير عند السامرائي ليس «قاعدة بلاغية» ذات معنى واحد، فلا يساوي كل تقديم حصراً أو اختصاصاً. التقديم قد ينشأ عن مقتضى الصناعة، أو عن اتصال بما قبله، أو عن تقديم الأهم في ذلك المقام، أو عن المقابلة، أو عن ترتيب الأحداث، أو عن مراعاة الفاصلة مع بقاء ملاءمة المعنى، أو عن أكثر من عامل في وقت واحد. المنهج السليم إذن أن يبدأ بما يجيزه النظام النحوي ثم يسأل عن سبب اختيار واحد من الجائزات. فإذا كانت العربية تبيح «إياك نعبد» و«نعبدك» مثلاً من جهة أصل الإسناد، فالسؤال البياني لا يصح إلا

بعد الاعتراف بأن الخيارين ليسا متكافئين تداولياً، موضع المفعول يغير البؤرة، وقد يرتبط بالقصر والسياق والنسق. لكن السامرائي في أفضل تحليلاته لا يكتفي بوسم جاهز، بل يضم إليه ما قبل الآية وما بعدها ونظام السورة.

الذكر والحذف يمثلان آلية ثانية كبرى. الحذف في العربية لا يُفهم دائماً على أنه اختصار كمية الكلمات، بل يمكن أن يؤدي وظيفة دلالية أعمق: توسيع المتعلق، أو تعميم الفعل، أو ترك الذهن يستخرج المراد من قرينة ظاهرة، أو سرعة الإيقاع، أو عدم الحاجة إلى إعادة معلوم. والذكر بالمقابل قد يزيل احتمالاً، أو يؤكد استقلال عنصر، أو يعيد اسماً ظاهراً لتحقيق وصف أو تهويل أو تقريع. لذلك فإن مقارنة موضعين لا بد أن تسأل: ما الذي كان سيفقد لو ذُكر المحذوف هنا؟ وما الذي كان سيفقد لو حُذف المذكور هناك؟ بهذا الاختبار المضاد يمكن أن نميز بين تعليل حقيقي وتعليل تجميلي. إذا كان ذكر العنصر أو حذفه لا يغير شيئاً من تفسيرنا المقترح، فربما لم نفهم الوظيفة بعد.

التعريف والتنكير، والمفرد والجمع، والمذكر والمؤنث، والاسم والفعل، والماضي والمضارع، كلها تُعامل بوصفها طبقات متراكبة من الاختيار. لا يُقرأ التغيير في واحد منها منفصلاً، قد يكون التنكير متآزراً مع تقديم اللفظ ومع صيغة صرفية معينة في بناء أثر واحد. وهذا من أهم أسرار قوة التحليل السامرائي حين ينجح: بدلاً من تعليق معنى ضخم على قرينة واحدة ضعيفة، يجمع شبكة قرائن صغيرة تتجه إلى نتيجة واحدة. في المقابل، من أهم حدود التقليد الشعبي لمدرسته أن القارئ قد يلتقط قرينة منفردة ويجعلها «سراً» قطعياً. الدراسة العلمية ينبغي أن تحفظ التعدد السببي: الفاصلة مثلاً قد تشارك في اختيار الصيغة، لكن لا ينبغي افتراض أن المعنى ضُحي به لأجلها؛ الأفضل البحث عن التعبير الذي يحقق المعنى والإيقاع معاً.

حروف الجر في «التعبير القرآني» مثال ممتاز على هذه الشبكية. الفرق بين «إلى» و«على» و«في» و«من» و«الباء» لا يختزل في التعريف المدرسي، لأن الحرف يدخل في علاقة مع الفعل والاسم والمشهد. تغيير الحرف قد يغير صورة الحركة أو الاتصال أو الاستعلاء أو الظرفية أو الابتداء. وقد يكون الفعل نفسه متضمناً معنى يفسر الحرف. لهذا فإن التحليل الجاد يجمع ثلاثة مستويات: الدلالة الأصلية للحرف، البناء الذي يألفه الفعل في العربية، والمقام الخاص. وإذا تعارضت هذه المستويات ينبغي ألا يفرض الباحث معنىً معجمياً مجرداً على استعمال اصطلحت عليه العربية.

ويدخل الصوت والإيقاع في الكتاب لا باعتبارهما بديلاً عن الدلالة، بل طبقة ملاءمة إضافية. الفاصلة القرآنية ترتبط بوحدة الآية وبالنسق الصوتي للسورة، وقد يكون لاختيار لفظ دون آخر أثر في الإيقاع، غير أن بلاغة القرآن عند السامرائي تقوم على اجتماع المناسبات لا على التضحية بالمعنى للصوت. وهذا مبدأ مهم: حين نجد لفظة تحقق معنى أدق وتنسجم في الوقت نفسه مع الجرس، فالقيمة في هذا التوافق المركب. أما أن يقال إن كلمة استعملت «لأجل الفاصلة» وحدها، فذلك يهبط بالتحليل من نظام متعدد القيود إلى تفسير شكلي فقير.

ويتكرر في الكتاب مبدأ «السياق النظير»: لا يكفي أن نفهم الآية داخل بضعة أسطر؛ ينبغي أن نقارنها بالموضع الذي يعيد القصة أو الحكم أو الوصف. في قصص الأنبياء مثلاً لا يكون اختلاف العبارة تناقضاً ولا مجرد إعادة بلاغية، لأن كل سورة تستدعي من القصة ما يخدم مقصدها وبنيتها. المشهد الواحد يمكن أن يُصور من زاوية الخوف في موضع، ومن زاوية الحجة في موضع آخر، فتتغير الألفاظ والتفاصيل والترتيب. هذه النظرة تجعل التكرار القرآني «إعادة نمذجة» للمادة بحسب مقصد السورة، وتضع بذرة نظرية الوحدة الموضوعية التي ستظهر بوضوح في «على طريق التفسير البياني» و«التناسب بين السور».

24. بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: لماذا لا تقوم الكلمة على معناها المعجمي وحده

«بلاغة الكلمة» يضيق العدسة حتى تكاد المفردة تصبح مختبراً مستقلاً، لكنه لا يعزلها عن السياق. الكلمة القرآنية عند السامرائي تملك على الأقل خمس طبقات ينبغي أن تُستحضر معاً: مادتها المعجمية، بنيتها الصرفية، خصائصها الصوتية، تاريخ استعمالها وتلازماتها، ووظيفتها في الجملة والمقام. لذلك قد تشترك كلمتان في تعريف معجمي قريب لكن تختلفان في الدرجة أو الاتجاه أو المصاحبات أو الإيحاء. والبلاغة لا تثبت بمجرد العثور على فرق قاموسي؛ يجب أن يُظهر الباحث أن الفرق هو الذي يحتاجه الموضع بالفعل. هذه النقلة من «الفرق اللغوي» إلى «المناسبة السياقية» هي قلب الكتاب.

المادة المعجمية تعطي المجال الأول. الجذر قد يستدعي شبكة من الصور والمعاني، لكن الكلمة القرآنية لا تختار من الشبكة إلا ما يفعله السياق. ولهذا لا ينبغي الوقوع في اشتقاق حر يجعل كل حرف أو جذر حاملاً لمعنى سري ثابت. السامرائي - حين يتكئ على الاستعمال العربي والنظائر - يقدم نموذجاً أكثر انضباطاً: يُفحص ما تقوله المعاجم وما تستعمله العرب، ثم ينظر في السياق. وبعد الجذر تأتي الصيغة؛ فقد تكون لفظتان من مادة واحدة لكن إحداهما اسم فاعل والأخرى فعل أو مصدر، فيتبدل تمثيل الحدث. وقد تختلف زيادة حرف في البنية فتضيف معنى أو تنقل الفعل إلى باب آخر. وهنا تتصل «بلاغة الكلمة» مباشرة بـ«معاني الأبنية».

الطبقة الصوتية لا تعني نظرية ساذجة تجعل كل صوت يحمل معنى ثابتاً، لكنها تلاحظ أن طول الكلمة ومقاطعها وتجاور أصواتها يسهم في نسيج التعبير، ولا سيما إذا اقترن بالفاصلة أو بالتكرار. القيمة العلمية تظهر حين يكون الصوت مؤيداً لا دليلاً وحيداً. كذلك المصاحبة اللفظية مهمة: قد يكون للفظ مجال من الكلمات التي يكثر أن يصحبها، فيتكون له «ملف استعمال» أضيق من تعريفه القاموسي. القرآن قد يستثمر هذه المصاحبات أو يعدل عنها، وعندئذ يكون العدول نفسه جديراً بالسؤال.

ومن أعمق ما يمكن استخلاصه من الكتاب مبدأ «عدم قابلية الاستبدال السياقي»؛ وهو مبدأ أقوى من الادعاء بأن كل كلمتين مختلفتين دائماً في المعنى. المقصود أن النص المختار يحقق مجموعة قيود في موضعه، وإذا استبدلنا كلمة قريبة ربما حفظنا جزءاً من المعنى المعجمي وخسرنا شيئاً في الصيغة أو

الرتبة أو الإيقاع أو المناسبة مع نظير آخر. هذا اختبار عملي ممتاز: بدلاً من السؤال الغامض «لماذا هذه الكلمة جميلة؟» نضع بديلاً حقيقياً ونقيس ما الذي تغير. ومن هنا يمكن تحويل التحليل البياني إلى مقارنة قابلة للنقاش لا إلى انطباع ذوقي.

25. مراعاة المقام: الكتاب الذي يجعل السياق حاكماً على جميع الأدوات

إذا كان «معاني النحو» يعطي الأدوات و«التعبير القرآني» يطبقها، فإن «مراعاة المقام» يصوغ القانون الأعلى الذي يربطها: لا قيمة مطلقة للتقديم أو الحذف أو التوكيد أو لفظة بعينها خارج المقام الذي استدعاها. والمقام هنا أوسع من «الآيات المجاورة»؛ إنه يشمل موضوع الكلام، وحال المخاطَب، وما سبق تقريره، وما سيأتي، وطبيعة السورة، ودرجة الإنكار أو التسليم، والمقابلات، وتوزيع الألفاظ في النص. لذلك يمكن أن يكون التعبير الأطول هو الأبلغ في مقام، والأقصر هو الأبلغ في مقام آخر، ويمكن أن تكون الصيغة الأشد توكيداً مناسبة مع المنكر وغير مناسبة مع من لا يحتاج إلى ذلك.

في الذكر والحذف يفسر المقام مقدار ما يحتاجه السامع. إذا كان المرجع حاضراً بقوة، قد يصبح ذكره حشواً، وإذا كان ثمة احتمال التباس أو حاجة إلى إعادة الوصف صار الإظهار أدق. وفي التوكيد يتغير المقدار بحسب حالة الخطاب؛ وليس المقصود فقط وجود «إن» أو اللام، بل مجموع طبقات التوكيد: الاسمية، والتكرار، والضمير، والقسم، والقصر وغيرها. لكن هذه الأدوات لا تجمع ميكانيكياً؛ فقد يحقق تركيب واحد أثراً يغني عن آخر. المقام هو الذي يفسر لماذا جاء التركيب بهذه «الجرعة» من القوة.

الالتفات أحد المواطن التي يظهر فيها مفهوم المقام بوضوح. الانتقال من الغيبة إلى الخطاب أو العكس ليس زينة بل تغيير في زاوية الحضور. حين يتحول الكلام إلى المخاطب قد يقرّبه أو يواجهه أو يشد انتباهه، وحين يعود إلى الغيبة قد يضعه موضع الحديث عنه والحكم عليه. لكن معنى الالتفات لا يُحدد بنوع الانتقال وحده؛ السياق هو الذي يحدد هل الأثر تشريف أو تقريع أو تعميم أو تصوير. وكذلك وضع الظاهر موضع المضمر قد يعيد صفةً يريد النص تثبيتها بدلاً من الاكتفاء بضمير محايد.

الفواصل في هذا الكتاب ليست قوافٍ بمعنى الشعر، بل نهاية آيات تشترك مع المعنى في صناعة النسق. المقام قد يفسر اختلاف فاصلتين في موضوعين متشابهين، لأن كل خاتمة تلخص جهةً من المعنى أو تربطه باسم إلهي يناسب الحكم. هنا يصبح من الضروري ألا نقرأ الأسماء الحسنى في خواتيم الآيات كخواتيم زخرفية؛ اختيار «عليم حكيم» أو «غفور رحيم» أو غيرهما يدخل في حجاج الآية. هذا النوع من التحليل يكشف اتصال علم المناسبة بالمعنى العقدي والتشريعي.

والدرس الأكبر من «مراعاة المقام» هو مقاومة القواعد ذات المعنى الواحد. ليس كل تقديم للحصر، ولا كل تنكير للتعظيم، ولا كل حذف للاختصار، ولا كل تكرار للتوكيد فقط. الأداة تفتح احتمالات، والمقام يرجح. هذه الجملة وحدها تحمي قارئ السامرائي من أكبر خطر في تقليده: تحويل نتائج تحليلية حساسة للسياق إلى قاموس جامد من نوع «إذا رأيت كذا فمعناه كذا». المنهج الحقيقي عنده أدق من ذلك؛ إنه استدلال ترجيحي متعدد القرائن.

26. لمسات بيانية وأسئلة بيانية والمتشابه اللفظي: تدريب العين على أن ترى الفرق قبل أن تفسره

قيمة «لمسات بيانية في نصوص من التنزيل» و«أسئلة بيانية في القرآن الكريم» ليست فقط في الأجوبة التي يقدمانها، بل في تدريب نمط من الانتباه. القارئ العادي يمر على آيتين متقاربتين فيحسبهما واحدة تقريباً؛ القارئ المدرب يلتقط تغير حرف أو ترتيب أو صيغة أو اسم أو فعل، ثم يسأل قبل إصدار الحكم. هذا التحول من القراءة الاستهلاكية إلى القراءة المقارنة هو مهارة مستقلة. وفي «أسئلة بيانية» تصبح صيغة السؤال نفسها أداة تعليم: لماذا جاء هذا هنا؟ ما الفرق بين التعبيرين؟ لماذا حُذف؟ لماذا عُرّف؟ ما وجه اتصال الآية بما قبلها؟ هذا النمط يجعل القارئ يختبر النص ببدائل مضادة ثم يبحث عن القرائن.

المتشابه اللفظي هو أعلى مختبر لهذه المهارة، لأن البيانات فيه متقاربة إلى درجة أن الفروق الصغيرة تصبح هي المتغيرات الأساسية. عندما تتكرر قصة موسى أو إبراهيم أو وصف المؤمنين والكافرين، يستطيع الباحث أن يعامل كل نسخة بوصفها «تجربة سياقية» مختلفة: الموضوع العام ثابت نسبياً، بينما السورة والمقام والهدف يختلف. فإذا تغيّر التعبير بما يوافق هذه الاختلافات حصلنا على دليل على حساسية الصياغة للسياق. لكن ينبغي تجنب الاستنتاج المفرط؛ ليس كل فرق صغير له علة واحدة يمكننا القطع بها. الأفضل بناء مجموعة تعليلات مرتبة بالقوة، والتمييز بين ما تدعمه قرائن متعددة وما هو احتمال جمالي.

ومن فوائد هذه الكتب أنها توضح أن الفرق البياني قد يكون موزعاً على أكثر من مستوى. تغيير كلمة قد يحقق فرقاً معجمياً وصرفياً وفاصلياً في آن، وقد يتصل بتكرار لفظ في السورة كلها. لذلك فإن أفضل طريقة لاستعمالها ليست حفظ مئات الإجابات، بل إعادة كل جواب إلى «نوعه»: هل هو فرق في المعجم؟ في الصيغة؟ في الرتبة؟ في الحذف؟ في علاقة القصة بمقصد السورة؟ بهذه الفهرسة يتحول الكتابان إلى قاعدة بيانات معرفية يمكن نقلها إلى مواضع جديدة.

27. من أسرار البيان، قبسات، وشذرات القضاء والجزاء: من الظاهرة المفردة إلى الحقل الموضوعي

«من أسرار البيان القرآني» يوسّع المختبر ويجمع طيفاً من الظواهر: الأبنية، المفردات، الذكر والحذف، التقديم، التوكيد، التشابه والاختلاف، والفاصلة. قيمته في أن القارئ يرى تداخل الأدوات بدل تخصيص كتاب كامل لواحدة منها. وهو لذلك مناسب بعد قراءة الكتب المؤسسة، لأن المثال الذي يبدو منفرداً يمكن رده إلى شبكة القواعد السابقة. «قبسات من البيان القرآني» يتحرك بين مقاطع وسور، فيكشف أن التحليل البياني لا يلزم أن يبقى عند

الكلمة، يمكن أن يصعد إلى المقطع ووحدة الموضوع والخاتمة. أما «شذرات من القضاء والجزاء في التعبير القرآني» فيمثل خطوة نوعية أخرى: اختيار حقل دلالي أو مفهوم عقدي/تشريعي، ثم تتبع التعبيرات التي تبنيه. هنا يلتقي التحليل البياني بالدراسة الموضوعية؛ لا نسأل فقط لماذا هذه الكلمة في آية، بل كيف يصنع القرآن مفهوم «القضاء» أو «الجزاء» عبر شبكة من الألفاظ والصيغ والسياقات.

هذا الانتقال مهم جداً لأي باحث يريد تطوير المشروع. الخطوة التالية الطبيعية بعد تحليل الفروق الموضعية هي بناء «خرائط مفاهيمية قرآنية» تميز بين الألفاظ المتجاورة داخل مجال واحد وتربطها بالبنية النحوية والسياق. يمكن مثلاً دراسة الخوف والخشية والرهبة، أو العلم واليقين والظن، أو العفو والمغفرة والصفح، لا باعتبارها قائمة فروق معجمية، بل نظاماً تتغير فيه الصيغ والمتعلقات والمقامات. هذه الإمكانية موجودة جنينياً في كتب السامرائي، و«شذرات» من أوضح أمثلتها.

28. على طريق التفسير البياني وإضاءات سورة إبراهيم: عندما يتحول تحليل الفرق إلى تفسير سورة

«على طريق التفسير البياني» هو الامتحان الحقيقي لمنهج السامرائي، لأن الانتقال من سؤال موضعي إلى تفسير سورة كاملة يفرض قيوداً أصعب. في السؤال الموضعي يمكن للباحث أن يختار فرقاً لافتاً ويحلله، أما في تفسير السورة فلا بد من الحفاظ على الاستمرارية: كيف تتصل الآية بما قبلها؟ لماذا جاء هذا المقطع في هذا الموضع؟ ما العلاقة بين المفتتح والخاتمة؟ كيف يخدم التعبير الجزئي غرض السورة؟ ما الذي يمنعنا من تقديم «لطيفة» جميلة لكنها لا تفسر البناء العام؟ ولهذا يبدأ المشروع بمقدمات في التفسير البياني وما يحتاجه المتصدي له، ثم يطبّق على سور كاملة. الفكرة الأساسية أن البيان ليس طبقةً منفصلة عن التفسير، فاختيار اللفظ والصيغة والرتبة جزء من كيفية بناء المعنى التفسيري نفسه.

التفسير البياني عند السامرائي يعتمد على مجموعة من المصادر الضمنية والمعلنة: النحو، الصرف، المعجم، البلاغة، القراءات عند الحاجة، أقوال المفسرين، والسياق الداخلي. لكنه يتميز بأن السؤال الرئيس غالباً هو «لماذا صيغ المعنى بهذه الصورة؟». هذه الإضافة لا تلغي الأسئلة التقليدية عن سبب النزول أو الحكم أو العقيدة، بل تنظر إلى الآية من جهة صياغتها. لذلك فإن أفضل استعمال للكتاب يكون إلى جانب تفسير أثري وتفسير لغوي/نحوي وتفسير موسوعي؛ المقارنة تكشف ما الذي يضيفه المنهج البياني وما الذي لا يتولاه أصلاً. وهو احتراز مهم حتى لا يتحول البيان إلى تفسير شامل لكل شيء.

في السور القصيرة يظهر المنهج بوضوح لأن البنية شديدة التكثيف. كل كلمة تقريباً تحمل وزناً ظاهراً في النسق، والفواصل محدودة، والتكرار قليل فيسهل ملاحظة التناسب. لكن السور الأطول تختبر القدرة على حفظ الموضوعات والانتقالات. وهنا يتبين أن «الوحدة الموضوعية» عند السامرائي ليست ادعاء أن كل سورة لها موضوع واحد بسيط يمكن اختزاله في كلمة، بل أن موضوعاتها ومقاطعها يمكن أن تُقرأ في نظام من العلاقات، وأن افتتاحها وخاتمتها وتوزيع القصص والأحكام فيها ليس اعتباطياً. من المفيد أن يتعامل القارئ مع السورة كمجموعة طبقات: خريطة المقاطع، الروابط النحوية بين الآيات، الكلمات المفتاحية المتكررة، التحولات في المخاطب، نهايات الآيات، ثم الفروق مع السور النظيرة. هذه الطبقات إذا التقت صنعت تفسيراً بيانياً قوياً.

«إضاءات بيانية في تفسير سورة إبراهيم» يقدم حالة دراسة مركزة تسمح برؤية هذه الآلة في نطاق واحد. التركيز على سورة واحدة يتيح تتبع المصطلحات والصور من أولها إلى آخرها، وفهم لماذا تظهر موضوعات الرسالة والكفر والشكر والعاقبة والدعاء في ترتيب مخصوص. القيمة المنهجية ليست في حفظ كل إضاءة، بل في تعلم كيف تُربط المفردة بموقعها داخل السورة، وكيف تتحول الخاتمة أو الفاصلة إلى جزء من المعنى لا إلى عنصر منفصل. دراسة كهذه تصلح نموذجاً للباحث: اختر سورة، ابنِ خريطة تركيبية، ثم لا تسمح لأي تعليل موضعي أن يناقض الخريطة الكبرى.

29. التناسب بين السور في المفتتح والخواتيم: توسيع وحدة التحليل إلى معمار المصحف

في «التناسب بين السور في المفتتح والخواتيم» ينتقل السامرائي من داخل السورة إلى الحدود بينها وبين غيرها. علم المناسبات قديم، لكن الكتاب يركز بصورة عملية على تناسب افتتاح السورة مع خاتمتها، وعلى علاقة خاتمة سورة بما يليها من افتتاح. هذا التحول مهم لأنه يمنع تصور السورة كجزيرة معزولة؛ ترتيب المصحف نفسه يصبح مجالاً للأسئلة. غير أن هذا المجال يحتاج قدراً أعلى من الانضباط، لأن إمكان العثور على تشابهات بين أي نصين كبير نسبياً. ولذلك تكون المناسبة أقوى كلما كانت محددة لغوياً وموضوعياً، وكلما شرحت انتقالاً حقيقياً أو تكراراً منظماً أو مقابلة واضحة، لا مجرد اشتراك بعيد في مفهوم عام.

يمكن تلخيص المنهج هنا بمبدأ «التناسب متعدد المقاييس». على أصغر مقياس تتناسب الصيغة مع الكلمة والكلمة مع الجملة؛ على مقياس متوسط تتناسب الآية مع المقطع والمقطع مع السورة؛ وعلى مقياس أكبر يمكن أن تتناسب الخاتمة مع المفتتح والسورة مع جارتها. هذه المستويات ليست مستقلة، وأقوى التحليلات هي التي يساند فيها المستوى الصغير المستوى الكبير. فإذا انتهت سورة باسم أو معنى يظهر في افتتاح التالية، وكان بين الموضوعين انتقال مفهوم، وكان توزيع الألفاظ يدعم الصلة، تصبح المناسبة أكثر من انطباع. بهذا يمكن إدخال علم المناسبات في منهج شبه اختباري بدلاً من تركه للذوق الحر.

30. نداء الروح ونبوة محمد من الشك إلى اليقين: لماذا لا ينفصل المشروع اللغوي عن سؤال الإيمان

«نداء الروح» و«نبوة محمد صلى الله عليه وسلم من الشك إلى اليقين» يكشفان أن اهتمام السامرائي باللغة القرآنية ليس تمريناً جمالياً بارداً. هناك خلفية إيمانية واضحة تجعل البيان عنده طريقاً إلى تعميق الثقة بالنص وإدراك إحكامه. في «نبوة محمد» يتقدم سؤال البرهان على النبوة في صورة حجاجية أقرب إلى رحلة من التساؤل إلى اليقين، بينما «نداء الروح» أكثر اتصالاً بالقضايا الإيمانية والوجدانية. ومن المهم منهجياً أن نميز بين مستويين: الدافع الإيماني

للباحث، والبرهان اللغوي الذي يقدمه. الأول يفسر لماذا يختار هذا المجال ولماذا يرى في التناسب دلالة على الإعجاز، لكن الثاني ينبغي أن يبقى قابلاً للفحص من قارئ يشارك مقدماته أو لا يشاركها. كلما أمكن بيان الفرق اللغوي بأدلة مستقلة كان المشروع أقوى علمياً، ثم يأتي الاستدلال العقدي على الإعجاز في مستوى تالٍ.

هذه الثنائية - وجدان الإيمان وانضباط التحليل - تفسر كثيراً من جاذبية كتب السامرائي. القارئ لا يواجه وصفاً تقنياً للنحو فقط، بل يشعر أن الدقة اللغوية ذات معنى وجودي. غير أن الحفاظ على القيمة العلمية يقتضي ألا يتحول الشعور إلى بديل عن الدليل. أقوى قراءة لهذه الكتب هي التي تسمح للدهشة بأن تفتح السؤال، ثم تطلب من اللغة والسياق والنظائر أن تجيب.

31. الأطلس الدلالي الموسع: القوانين العابرة التي تتكرر في أكثر الكتب

يمكن إعادة بناء corpus السامرائي كله من خلال مجموعة من القوانين العابرة. القانون الأول هو «قانون البدائل المقيدة»: العربية تمنح المتكلم بدائل صحيحة متعددة، لكن المقام لا يجعلها متساوية. كلمة قريبة، ترتيب آخر، ذكر بدل حذف، اسم بدل فعل، كلها قد تكون صحيحة من جهة النحو، إلا أن النص يختار ما يحقق قيوداً أكثر في الموضع. هذا القانون يحررنا من وهمين: أن البديل مستحيل لغوياً، أو أن البدائل متطابقة دلالياً. وبينهما تقع البلاغة، في المساحة التي يسمح فيها النظام بأكثر من صيغة ثم يختار السياق واحدة.

القانون الثاني هو «التآزر متعدد الطبقات». لا ينبغي تفسير فرق قرآني بقرينة واحدة ما دام النص يقدم شبكة من القرائن. قد يتفق التقديم مع التعريف ومع صيغة اسمية ومع فاصلة معينة على توجيه الانتباه إلى عنصر محدد. وحين تتآزر القرائن ترتفع قوة الاستدلال. هذا القانون يمكن صياغته بحثياً: كل تعليل بياني ينبغي أن يسأل عن عدد القرائن المستقلة نسبياً التي تؤيده، وعن إمكان تفسيرها جميعاً بفرضية أبسط. فإذا كانت فرضية «المقام يقتضي إبراز المسؤولية» تفسر التقديم والتوكيد واختيار الفعل، فهي أقوى من ثلاث لطائف منفصلة لكل ظاهرة.

القانون الثالث هو «المقام قبل القاموس». المعاجم تحدد مجال المعنى ولا تحسم وظيفة اللفظ في كل موضع. الدلالة السياقية تنتج من تقاطع المعنى المعجمي مع البنية النحوية والغرض والقرائن. ولهذا فإن استخراج معنى غريب من معجم ثم إسقاطه على الآية من غير شواهد لا ينسجم مع أفضل ما في منهج السامرائي. المعجم يقدم المرشحين، والسياق يرشح بينهم.

القانون الرابع هو «الصيغة رؤية للحدث». الفرق بين الفعل والاسم والمصدر واسم الفاعل ليس شكلاً صرفياً، كل واحد يقدّم الحدث من زاوية. الفعل يمثله وقوعاً، والمصدر يجرده، والمشتق يربطه بصاحبه، والمبني للمجهول يغير مركز المشهد، والتعدية تضيف طرفاً. هذا القانون يجعل الصرف جزءاً من semantics لا حاشية عليه.

القانون الخامس هو «الرتبة إدارة للانتباه». العربية ذات إعراب تسمح بمرونة نسبية، ولذلك يكون موقع العنصر مصدراً للمعلومة فوق وظيفته النحوية. المقدم غالباً لا يتقدم عبثاً، لكن معنى التقديم يحدد بالسياق: اختصاص، مقابلة، تشويق، اتصال بما سبق، أو مجرد مقتضى بنيوي. الرتبة بهذا تشبه نظام توزيع البؤرة topic-focus في اللسانيات الحديثة، من غير حاجة إلى إسقاط المصطلحات الحديثة إسقاطاً قسرياً.

القانون السادس هو «الحذف مساحة معنى». المحذوف قد يكون مفهوماً بحيث يصبح ذكره تكراراً، وقد يؤدي حذف المتعلق إلى تعميم، وقد يجعل الجملة أسرع وأشد، وقد يفسح لأكثر من تقدير منسجم. لذلك لا ينبغي أن يعاد بناء المحذوف دائماً بصيغة واحدة نهائية. أفضل تحليل يحدد ما الذي يثبته السياق وما الذي يتركه مفتوحاً.

القانون السابع هو «التوكيد استجابة معرفية». الخبر لا يؤكد لأن العربية تحب الإطناب، بل لأن حالة المعرفة أو الإنكار أو عظمة الأمر تستدعي تعزيزاً. وهذا يسمح بقراءة درجات التوكيد بوصفها معلومات عن العلاقة بين الخطاب والمخاطب. لكن يجب تذكر أن السياق القرآني قد يخاطب أكثر من طبقة من المتلقين، ولذلك لا تختزل الوظيفة في مخاطب تاريخي مفرد.

القانون الثامن هو «المتشابه شبكة تجارب طبيعية». تكرار القصة أو الموضوع في سياقات متعددة يسمح بعزل أثر المقام تقريباً، العناصر القصصية المشتركة تعمل كمتغير ثابت، والفروق في الصياغة تكشف ما أضافه سياق السورة. وهذه من أكثر أفكار المشروع قابلية للتحويل إلى بحث منهجي واسع باستخدام corpora رقمية.

القانون التاسع هو «الوحدة تتدرج ولا تلغي التعدد». السورة قد تحتوي موضوعات كثيرة، لكن بينها علاقات، والمقطع قد يؤدي أكثر من وظيفة، والكلمة نفسها قد تحمل أكثر من إيحاء. الوحدة ليست اختزال النص في شعار، بل اكتشاف تنظيم التعدد. وهذا القانون يمنع الإفراط في نظريات «مقصد السورة الواحد» حين تفرض وحدة مصطنعة.

القانون العاشر هو «التحليل الجيد قابل لاختبار البديل». إذا قيل إن لفظاً اختير للتعظيم، ينبغي أن نسأل ماذا لو استُبدل بأقرب لفظ، وما الذي سيتغير تحديداً. وإذا قيل إن التقديم للاختصاص، نبحث عن مواضع تقدم فيها العنصر من دون اختصاص لنرى شروط القاعدة. هذا الاختبار المضاد هو أفضل طريق لتحويل البلاغة من إعجاب بعدي إلى تفسير قابل للنقد.

القانون الحادي عشر هو «الإيقاع قيد مشارك لا حاكم منفرد». الصوت والفاصلة والجرس عناصر حقيقية، لكنها تعمل مع المعنى لا بدلاً عنه. كلما فسر التعليل الصوتي أيضاً سبب ملاءمة اللفظ دلالياً ارتفعت قوته، وكلما احتاج إلى تجاهل المعنى ليحفظ الفاصلة ضعف.

القانون الثاني عشر هو «البيان تراكم قيود». يمكن تمثيل اختيار التعبير كحل لمسألة optimization: هناك قيود المعنى، النحو، الصرف، المقام، الترابط، الإيقاع، النظائر، مقصد السورة. التعبير المختار ليس بالضرورة «الأجمل» في فراغ، بل الأكثر ملاءمة لمجموعة القيود. هذه الصياغة الحديثة لا يدعي السامرائي استعمالها، لكنها تلخص بصورة دقيقة طريقة عمل كثير من تحليلاته.

32. العلاقة بعبد القاهر والزمخشري والرازي وأبي حيان: أين يقف السامرائي داخل تاريخ البيان

لا يُفهم مشروع السامرائي جيداً إذا عُزل عن نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني. جوهر النظم أن المزية ليست في اللفظة منفردة بل في تعليق بعضها ببعض بحسب معاني النحو؛ أي إن النحو ليس إعراب أواخر الكلمات فقط، بل العلاقات التي بفضلها تتشكل الدلالة البلاغية. هذا الأصل يكاد يكون البنية العميقة التي تسمح بقراءة «معاني النحو» و«التعبير القرآني» معاً. السامرائي لا يعيد صياغة دلائل الإعجاز حرفياً، لكنه يحول المبدأ إلى برنامج مقارن واسع: إذا كانت البلاغة في العلاقات، فكل تغيير في علاقة - رتبة، تعريف، إسناد، تعلق، حذف - مرشح لإنتاج فرق يحتاج إلى تفسير. وفي هذا المعنى يمكن اعتبار مشروعه تحديثاً تعليمياً تطبيقياً لجزء من التراث الجرجاني.

الزمخشري أقرب سلف تطبيقي؛ ففي «الكشاف» يعمل النحو والصرف والبلاغة داخل التفسير، وتستخرج الدقائق من الحذف والتقديم والالتفات والتعريف وغيرها. السامرائي درس الزمخشري مستقلاً، وهذا يفسر حضور هذا الحس. غير أن طريقته المعاصرة تميل إلى المقارنات المتسلسلة بين المواضع وإلى لغة أوضح للقارئ الحديث. الرازي يضيف بعداً آخر: كثافة السؤال والاعتراض وتعدد الاحتمالات وربط التركيب بمقاصد أوسع. وأبو حيان يمثل الرقابة النحوية الصارمة التي تمنع البلاغة من تجاوز ما تحتمله الصناعة. القارئ الذي يجمع هؤلاء يفهم التوازن المطلوب: عبد القاهر يمنح نظرية العلاقة، الزمخشري تطبيق البيان في التفسير، الرازي يوسع فضاء الاحتمال والحجاج، أبو حيان يضبط الصناعة، والسامرائي يعيد تشغيل هذه العناصر في مختبر الفروق القرآنية.

وهذا السياق التاريخي يحمي من خطأ نسبة كل لطيفة إلى «اكتشاف» حديث. كثير من المسائل لها جذور عند القدماء، وقيمة السامرائي قد تكون في الجمع وإعادة الترتيب والتوسيع والتطبيق المنتظم أكثر من الابتكار من الصفر. وفي الوقت نفسه لا ينبغي التقليل من قيمة هذا العمل التركيبي؛ فالمعرفة تتقدم أحياناً حين يعاد تنظيم تراث متفرق في برنامج بحث واضح. الإنجاز هنا أن القارئ يستطيع بعد عدد من الكتب أن يرى منهجاً قابلاً للتعليم والتطبيق لا مجرد شذرات في عشرات التفاسير.

33. التقاطع مع اللسانيات الحديثة: تشابهات نافعة وحدود يجب ألا تُمحى

يمكن تقريب مشروع السامرائي من عدة فروع حديثة من غير ادعاء التطابق. «معاني النحو» يتقاطع مع grammatical semantics لأن البنى النحوية تُدرس من جهة مساهمتها في المعنى. «مراعاة المقام» قريب من pragmatics لأن المعنى يتحدد بحال الخطاب والمعرفة المشتركة والغرض. التقديم والتأخير يمكن مقارنته بمباحث information structure وموضوع الجملة وبؤرتها، والضمائر والحذف والربط بين الآيات تلتقي مع discourse analysis وcohesion، أما مقارنة المواضع المتشابهة فتقترب من corpus linguistics حين تحول النص إلى مجموعة استعمالات قابلة للمقارنة.

لكن هذه المقارنات ينبغي أن تُستخدم كجسور لا كإعادة تسمية. مصطلح «المقام» في البلاغة العربية لا يساوي تماماً مفهوم context في مدرسة لسانية واحدة، و«النظم» أوسع من syntax بالمفهوم الضيق، ودلالات الصيغ التقليدية لا تطابق بالضرورة grammatical aspect الحديث. الفائدة الحقيقية من اللسانيات الحديثة هي تزويد المشروع بأدوات اختبار: corpora قابلة للبحث، قياس التوزيع، تحليل المصاحبات، نماذج topic-focus، واختبارات acceptability. بهذه الأدوات يمكن فحص بعض تعليلات السامرائي على نطاق القرآن كله أو على corpus عربي كبير، فيتحول الاستقراء اليدوي إلى استقراء قابل لإعادة الإنتاج.

مثلاً، إذا قيل إن صيغة معينة تميل إلى الثبوت، يمكن جمع كل مواضعها ومقارنتها بصيغة منافسة. وإذا قيل إن لفظتين متقاربتين تتوزعان على مقامين مختلفين، يمكن بناء جدول للاستخدامات والمتعلقات والحروف المصاحبة. وإذا قيل إن التقديم يرتبط بقوة بالبؤرة، يمكن تحليل نظائره. مثل هذه الأعمال لا «تثبت الإعجاز» آلياً، لكنها ترفع جودة الوصف اللغوي وتكشف أين يكون الفرق مطرداً وأين يكون محلياً. ومن هنا يصبح مشروع السامرائي نقطة انطلاق ممكنة لبحوث computational Quranic stylistics، بشرط أن تبقى الأسئلة اللغوية هي القائد لا مجرد الرغبة في إخراج أرقام.

34. محكمة النقد: أين تبلغ المدرسة أقصى قوتها وأين يمكن أن تقع في الإفراط

أقوى جوانب المنهج هو الحس بالفروق. كثير من القراءة التقليدية تشرح المعنى الإجمالي وتفوت لماذا قيل المعنى بهذه الصيغة. السامرائي يعيد الاعتبار للمستوى الصياغي ويجمع النحو بالصرف والسياق، وهذا يثري التفسير ويمنع اعتبار التعبيرات المتقاربة مترادفة تماماً. القوة الثانية هي الاستقراء الداخلي؛ مقارنة القرآن بالقرآن تقلل الاعتماد على الانطباع، لأن الموضع النظير يقدم معياراً. والقوة الثالثة تعليمية: يستطيع الطالب أن يتعلم أسئلة محددة ويطبقها بنفسه.

لكن الخطر الأول هو post-hoc explanation: بما أن النص ثابت أمامنا، يمكن للعقل أن يخترع بعدياً سبباً لأي فرق تقريباً. العلاج هو اختبار البدائل والأمثلة المضادة. الخطر الثاني هو overdetermination؛ أحياناً تُعطى للكلمة الواحدة عدة «أسرار» لا نعرف أيها سبب الاختيار وأيها نتيجة جميلة تابعة. الأفضل ترتيب الأسباب إلى: لازم لغوي، قرينة قوية، فائدة محتملة. الخطر الثالث هو تحويل الاتجاه الدلالي إلى قاعدة مطردة؛ مثل الاعتقاد أن زيادة المبنى تعني دائماً زيادة المعنى أو أن الاسمية للثبوت في كل موضع. العربية أكثر تعقيداً، والاستعمال المعجمي قد يخصص القواعد.

الخطر الرابع هو الإفراط في المناسبات الكبرى. كلما ارتفعنا من الكلمة إلى السورة ثم إلى علاقة السور، زادت إمكانات الربط وأصبح اختبارها أصعب. لذلك ينبغي أن ترتفع عتبة الدليل مع اتساع الدعوى: علاقة كلمتين يمكن دعمها بالصرف والمعجم، أما القول بأن خاتمة سورة صممت لتناسب افتتاح التالية فيحتاج عدة قرائن مستقلة. والخطر الخامس هو الخلط بين وصف الفرق اللغوي وبين الاستدلال العقدي على الإعجاز. الفرق اللغوي يمكن أن يكون قوياً في نفسه، أما كونه دليلاً على مصدرية القرآن فيدخل في حجة أوسع لها مقدمات أخرى. الفصل بين المستويين يجعل كليهما أوضح.

ومع هذه الاحترازات لا تنخفض قيمة المشروع بل ترتفع؛ لأن النظرية التي تسمح بالنقد أقوى من مجموعة لطائف مغلقة. ويمكن إنشاء «سلم ثقة» لكل تحليل: درجة عالية حين يشهد له الاستعمال العربي ونظائر قرآنية متعددة والسياق المباشر؛ درجة متوسطة حين يقوم على قرينة أو اثنتين من دون معارض؛ درجة احتمالية حين يكون جمالياً ممكناً لكنه غير قابل للتمييز عن بدائل أخرى. هذا السلم ينبغي أن يصبح عادة في القراءة.

35. بروتوكول بحث تطبيقي لاستخراج الفائدة من أي موضع قرآني على طريقة السامرائي وتجاوزها

يبدأ البروتوكول بتثبيت النص لا بالتفسير. تُكتب الآية والموضع النظير إن وجد، ثم تُحدد الفروق حرفياً: أداة، ترتيب، تعريف، عدد، زمن، بناء، حرف جر، ذكر أو حذف. هذه الخطوة تمنع أن يبدأ الباحث بانطباع عام ثم يبحث عن دليل. بعد ذلك تُبنى «مساحة البدائل»: ما الصيغ العربية الصحيحة التي كان يمكن أن تؤدي المعنى الإجمالي؟ ليس المقصود افتراض أن المتكلم كان «يختار» تاريخياً بين قائمة واعية، بل إنشاء نموذج تحليلي يسمح بقياس أثر كل قرار.

ثم تأتي طبقة الصناعة: الإعراب، نوع الجملة، تعلق الجار والمجرور، العائد، معاني الأدوات، الصيغة الصرفية. لا يجوز الانتقال إلى البلاغة قبل ضبط هذه الطبقة، لأن كثيراً من «الأسرار» الوهمية تنشأ من إعراب خاطئ. بعدها طبقة المعجم والاستعمال: يُنظر في مادة الكلمات وفي فروق الألفاظ المتقاربة واستعمالاتها القرآنية. ثم طبقة السياق القريب: موضوع المقطع، ما سبق، ما سيأتي، المخاطَب، درجة التوكيد. ثم السياق البعيد: نظائر القصة أو الحكم، مقصد السورة، توزيع الكلمات في السورة أو القرآن.

بعد جمع البيانات تُكتب فرضيتان أو ثلاث لا فرضية واحدة. مثلاً: التقديم للاختصاص، أو للاتصال بما سبق، أو لمراعاة المقابلة. ثم تُختبر كل فرضية: هل تفسر جميع القرائن؟ هل توجد مواضع مشابهة تنقضها؟ هل تحتاج افتراضات إضافية؟ هنا يمكن استعمال مبدأ economy: الفرضية التي تفسر أكثر بأقل تكلف أقوى. بعد ذلك يُسجل مستوى الثقة، ويُفصل بين «المعنى الذي يثبته التركيب» و«الحكمة المحتملة من اختيار التركيب». الأول أقرب إلى الوصف، والثاني أكثر تأويلاً.

وأخيراً يُربط التحليل بالبنية الكبرى من غير قفزة. إذا ظهر أن الفرق ينسجم مع موضوع السورة يذكر ذلك بقدر الدليل. ويمكن للباحث أن يبني ملفاً لكل ظاهرة: عشرات أمثلة التقديم، أو التعريف والتنكير، أو حروف الجر. بعد مدة يتحول الملف إلى corpus شخصي يسمح باختبار القواعد. هذه الطريقة هي أفضل وفاء لروح السامرائي، لأنها لا تكتفي بتلقي جوابه بل تعيد إنتاج شروط السؤال والتحقق.

36. ما لا ينبغي أن يضيع من كل كتاب: خلاصة حافظة لا بديل مختصر

«معاني النحو»: احفظ أن كل باب نحوي له معنى، وأن الإعراب والرتبة والأداة والتعريف والضمير والمشتق ليست علامات منفصلة بل مفاتيح لبناء الدلالة. الكتاب هو المرجع الأعلى لفهم الجهاز الذي تستعمله بقية المؤلفات.

«الجملة العربية: تأليفها وأقسامها»: احفظ هندسة الإسناد والعمد والفضلات والذكر والحذف وأن الجملة نظام علاقات قبل أن تكون سلسلة كلمات. هو أفضل مدخل لمن يريد رؤية البنية قبل الدخول في التفصيل الموسوعي.

«الجملة العربية والمعنى»: احفظ أن البنية تفتح درجات من الاحتمال، وأن أمن اللبس والقرائن يفسران مرونة العربية، وأن الاحتمال النحوي لا يساوي تلقائياً احتمالاً تفسيرياً مرجحاً.

«معاني الأبنية»: احفظ أن الوزن الصرفي طريقة تصور للحدث والصفة، وأن الزيادة والتحول الصرفي لهما اتجاهات دلالية يضبطها الاستعمال، وأن الفعل والمصدر والمشتقات تمثل الحدث من زوايا مختلفة.

«تحقيقات نحوية»: احفظ روح المراجعة قبل النتيجة؛ لا تنسب رأياً ولا تعمم قاعدة حتى تعود إلى النصوص والشواهد. هذا الكتاب مدرسة في عدم تحويل الموروث أو النقد الحديث إلى مسلمات.

«ابن جني النحوي»: احفظ الصلة بين الصوت والصرف والاشتقاق والتعليل، وأن كثيراً من الحس الدلالي الحديث في المشروع له جذور في التراث النحوي العميق.

«الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري»: احفظ أن النحو يمكن أن يكون آلة تفسير، وأن الاختيار الإعرابي قد يغير المعنى البلاغي والعقدي، وأن «الكشاف» مختبر تاريخي مركزي للنحو الدلالي.

«أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية»: احفظ صناعة الخلاف والحجة والقياس، وكيف يبني النحوي مذهبه من الشاهد والتعليل، لا من حفظ النتائج.

«التعبير القرآني»: احفظ منهج المقارنة، ورفض الترادف المطلق، وجمع القرائن من الرتبة والحذف والصيغة والسياق والنظائر. هو القلب التطبيقي للمشروع.

«بلاغة الكلمة في التعبير القرآني»: احفظ أن المفردة كيان متعدد الطبقات: جذر، صيغة، صوت، مصاحبة، موقع. والبلاغة في أن تتوافق هذه الطبقات مع المقام بحيث يخسر البديل شيئاً من الشبكة.

«مراعاة المقام في التعبير القرآني»: احفظ القانون الأعلى: لا معنى بلاغياً ثابتاً للأداة خارج السياق. المقام هو الذي يحدد وظيفة التقديم والحذف والتوكيد والالتفات والفاصلة.

«لمسات بيانية في نصوص من التنزيل»: احفظ العين المقارنة. الكتاب تدريب على ملاحظة الفروق بين المقاطع والقصص قبل تفسيرها، وعلى أن التكرار القرآني إعادة صياغة بحسب المقام.

«أسئلة بيانية في القرآن الكريم»: احفظ السؤال نفسه بوصفه أداة. من يعرف كيف يسأل «لماذا هنا لا هناك؟» بدأ يتعلم المنهج، حتى قبل أن يحفظ الإجابة.

«من أسرار البيان القرآني»: احفظ التداخل بين الصرف والنحو والمفردة والفاصلة، وأن البيان لا يعمل في طبقة واحدة.

«قبسات من البيان القرآني»: احفظ الانتقال من المثال إلى المقطع والسورة، وأن الظاهرة البلاغية ينبغي أن تُرد إلى سياق أكبر.

«شذرات من القضاء والجزاء في التعبير القرآني»: احفظ إمكان بناء دراسة موضوعية لمفهوم قرآني تجمع الفروق المعجمية والتراكيب والسياقات بدل الاكتفاء بتعريف قاموسي.

«على طريق التفسير البياني»: احفظ أن المنهج لا يكتمل حتى يصمد أمام تفسير سورة كاملة؛ هنا يجب ربط الكلمة والآية بالمقطع والسورة، والاستفادة من المفسرين والنحو والصرف معاً.

«إضاءات بيانية في تفسير سورة إبراهيم»: احفظ قيمة case study؛ تتبع سورة واحدة يسمح بفحص الوحدة والتكرار والكلمات المحورية والانتقال بين المقاطع بدقة لا تسمح بها الأمثلة المتفرقة.

«التناسب بين السور في المفتتح والخواتيم»: احفظ مبدأ التناسب متعدد المقاييس مع رفع عتبة الدليل كلما كبر المقياس؛ المناسبة القوية محددة وليست تشابهاً عاماً.

«نداء الروح»: احفظ الخلفية الإيمانية التي تعطي للمشروع غايته الوجدانية، مع إبقاء الفرق بين الشعور الديني والبرهان اللغوي.

«نبوة محمد صلى الله عليه وسلم من الشك إلى اليقين»: احفظ الحجاج حول النبوة بوصفه وجهاً آخر للمشروع، يكشف أن العناية بالقرآن واللغة مرتبطة بسؤال الصدق والوحي لا بمجرد الجمال الأدبي.

أما الأعمال المتداولة في بعض الفهارس مثل الدراسة في المتشابه اللفظي من «ملاك التأويل» و«أثر الخلافات النحوية»، فقيمتها أنها تشدد على خطين ثابتين: الفروق الدقيقة بين الصيغ المتشابهة، وأن الخلاف النحوي ليس تاريخاً ميتاً بل يمكن أن يؤثر في فهم الدلالة.

37. الخلاصة العليا: ماذا يصبح القارئ قادراً على فعله بعد استيعاب المشروع كله؟

إذا استوعب القارئ هذه المنظومة لا يفترض أن يتحول إلى حافظ لآلاف «اللمسات»، بل إلى محلل لغوي أكثر بطئاً وانضباطاً. سيقرأ الآية على طبقات: يضبط بناءها، ثم يسأل عن الصيغ، ثم عن مواقع الكلمات، ثم عن الخيارات القريبة، ثم عن السياق والنظائر، ثم عن مكان الآية في السورة. وسيتعلم أن «المعنى» ليس نقطة واحدة في المعجم بل نتيجة تفاعل. وسيتعلم كذلك أن اختلاف العبارة يحتاج تفسيراً لكنه لا يبرر أي تفسير، وأن أجمل تعليل هو الذي يفسر عدة ظواهر بقرائن مستقلة ويظل قابلاً للنقد.

بهذا المعنى يمثل مشروع السامرائي مدرسة في «دقة الانتباه». علومه الأساسية ليست مجموعة نتائج، بل عادات معرفية: لا تمر على اختلاف صغير بلا سؤال، لا تفصل النحو عن الدلالة، لا تجعل الصرف جداول صماء، لا تعزل الكلمة عن المقام، لا تستخرج المقام من خيالك بل من النص، لا تجعل الفاصلة خصماً للمعنى، لا تقطع بتعليل احتمالي، ولا تتعامل مع السورة كمخزن آيات مستقلة. وإذا حُفظت هذه العادات فقد حُفظ ما في بطن الكتب أكثر مما يحفظه تلخيص صفحاتها صفحة صفحة، لأن القارئ صار قادراً على إعادة توليد العلم عند العودة إلى الأصل.

ومع ذلك تظل الكتب الأصلية ضرورية. هذه الورقة لا تريد أن تلغي «معاني النحو» ولا «التعبير القرآني» ولا «على طريق التفسير البياني»، بل أن تمنع ضياع بنيتها حين تتوزع على آلاف الصفحات. وظيفتها أن تجعل العودة إلى الأصل أسرع وأعمق: حين تفتح باباً في «معاني النحو» تعرف أي طبقة من النموذج يملأ، وحين تقرأ فرقاً في «بلاغة الكلمة» تعرف أي قوانين ينبغي اختباره بها، وحين يعجبك تعليل في «لمسات» تعرف كيف تفصله إلى دعوى وقرينة وبديل. عند هذه النقطة يصبح corpus السامرائي ليس رفاً من الكتب، بل نظاماً معرفياً قابلاً للتشغيل والتوسع والنقد.

38. ملف الظواهر الكبرى: التعريف والتنكير والإظهار والإضمار بوصفها إدارةً لمرجع الكلام

في مشروع السامرائي لا يصح النظر إلى التعريف والتنكير كحكمين صرفيين منفصلين عن حركة النص. الاسم المعرف يربط المخاطب بمرجع مفترض الحضور في المعرفة المشتركة، لكن طرق التعريف نفسها تختلف: العلم يعيّن، والضمير يعتمد على إحالة سابقة أو مقامية، واسم الإشارة يضيف منظور القرب والبعد، والموصول يجعل الصلة جزءاً من تعريف المرجع، و«أل» قد تستدعي عهداً أو جنساً أو استغراقاً. التنكير بالمقابل لا يعني الجهل دائماً؛ قد يفتح النوع، أو يفخم، أو يقلل، أو يجعل المقصود فرداً غير معين. لهذا فإن دراسة الموضع لا تبدأ بعبارة «النكرة للتعظيم» مثلاً، بل بالسؤال: ما البدائل

التعريفية الممكنة؟ وما الذي كان سيترتب على تعيين المرجع؟ وهل السياق يريد فرداً بعينه أم نموذجاً من جنس؟ وهل يعود الاسم في السياق بعد ذلك معرفةً لأن الذهن صار قد تعهده؟

ويرتبط بهذا الإظهار والإضمار. الضمير يحقق اقتصاداً وربطاً، لكن الاسم الظاهر قد يعود بعد إمكان الإضمار لأن النص يريد إعادة الصفة أو الاسم إلى الواجهة. هذا مهم خاصة حين يكون للاسم نفسه حمولة تقويمية أو عقدية، إعادة الظاهر ليست تكراراً عديم الفائدة إذا أعادت سبب الحكم أو أكدت هوية الفاعل. ومن هنا ينشأ باب «وضع الظاهر موضع المضمر»، وهو في أفضل تحليلاته ليس قانوناً ذا وظيفة واحدة، بل تقنية لإعادة توصيف المرجع. والعكس صحيح: الإضمار قد يحافظ على استمرار الموضوع ويمنع تشتيت البؤرة. إذا جمع الباحث التعريف والتنكير والإظهار والإضمار تحت عنوان «إدارة المرجع في الخطاب» صار قادراً على فهم عشرات المسائل المتفرقة بوصفها نظاماً واحداً.

39. ملف الرتبة: التقديم والتأخير من حرية الإعراب إلى بنية المعلومات

التقديم والتأخير من أشهر أبواب البلاغة وأكثرها تعرضاً للاختزال. المشروع السامرائي يدفع إلى فهمه تدريجياً. أولاً: ما الذي تسمح به العربية نحواً؟ بعض العناصر مقيدة المواقع، وبعضها أوسع حركة بسبب العلامات الإعرابية. ثانياً: ما البنية المعلوماتية؟ هل العنصر المقدم معلوم يُبنى عليه، أم هو موضع قصر، أم عنصر مقابل لما سبق، أم شديد الصلة بسؤال مقدر؟ ثالثاً: ما السياق الصوتي والتركيبي؟ ربما قدّم لتجاور لفظي أو موازنة بنية أو تدرج في سرد. رابعاً: هل هناك نظير قرآني بنفس المادة مع ترتيب مختلف؟ النظير هنا بالغ القوة لأنه يكشف أن التقديم ليس ضرورة نحوية بل اختياراً.

والتمييز بين «الأهمية» و«الاختصاص» ضروري. كثير من الشروح تقول إن المقدم أهم، لكن الأهمية وصف واسع لا يفسر كيف ولماذا. إذا أمكن تحديد أن التقديم يقابل عنصراً سابقاً، أو يحصر الفعل فيه بدليل، أو يهيئ للحديث عنه، يصبح التعليل أدق. كذلك لا ينبغي افتراض أن كل مفعول مقدم يفيد الحصر، فالاختصاص يحتاج قرائن. وفي البحث المتقدم يمكن تحليل التقديم ضمن topic-focus: ما الذي يعد موضوعاً قائماً في ذهن السامع، وما الجديد الذي يراد إثباته عنه؟ هذه اللغة الحديثة قد تساعد، لكن الأصل يبقى النص العربي نفسه.

40. ملف الحذف والذكر: كيف يصنع الصمت جزءاً من المعنى

الحذف عند السامرائي ليس فراغاً بل علاقة بين ما قيل وما صار غير محتاج إلى القول. قد يحذف المفعول لأن المقصود إبراز الفعل في ذاته أو تعميم متعلقاته، وقد يحذف جواب الشرط أو القسم إذا كان السياق يفرضه ويكون الحذف أبلغ في التشويق أو التهويل. وقد يحذف عنصر تكرر حتى صار الذهن يستحضره فوراً. لكن لكل حذف شرطاً: وجود قرينة تمنع انهيار الفهم. وهذا ما يجعل «أمن اللبس» مفهوماً حاكماً؛ العربية تحذف حين يستطيع المخاطب إعادة بناء القدر اللازم، لا حين يصبح النص فوضى.

أما الذكر بعد إمكان الحذف فليس حشواً بالضرورة. قد يكون المراد تثبيت الاسم، أو دفع توهم، أو إنشاء موازنة، أو إبراز كل فرد من أفراد التعداد. ولذلك فإن المقارنة بين موضع ذكر وموضع حذف من أجدى الأدوات؛ السؤال ليس «لماذا حذف هنا؟» فقط، بل «ما الذي تغير في المقام بحيث احتاج الموضع الآخر إلى الذكر؟». هذا التحليل الثنائي يمنع إسقاط تعليل عام على كل حذف. وهو مفيد في تفسير الإيجاز القرآني: الإيجاز ليس قلة الكلمات فقط، بل نسبة عالية بين المادة المنطوقة ومقدار المعنى المستدعى من السياق.

41. ملف التوكيد والقصر والنفي: درجات القوة في بناء الموقف الحجاجي

أدوات التوكيد تتوزع على مستويات: إنّ واللام والقسم والتكرار والضمير المنفصل وصيغ القصر والجملة الاسمية وغيرها. السامرائي يربطها بالمقام: خطاب المنكر أو المتردد أو مقام الأمر العظيم يمكن أن يستدعي تقوية الخبر. لكن مجموع الأدوات أهم من أداة مفردة. قد يؤدي تقديم ما حقه التأخير مع النفي والاستثناء إلى قصر قوي، بينما تحقق أداة أخرى معنى مختلفاً. من هنا ينبغي رسم «حزمة التوكيد» في الآية لا عدّ الأدوات فقط.

والنفي نفسه متعدد البنى. نفي الفعل في الزمن ليس كنفي الجنس، ونفي الوقوع ليس كنفي الإمكان أو الاستمرار بحسب التركيب، والنفي إذا دخل على قيد قد يختلف عن دخوله على أصل الحكم. لهذا يكون الفرق بين أدوات النفي ذا أثر على الاستدلال. والقصر في صوره المختلفة يحدد مجال الحكم: هل يقصر الفاعل على الفعل، أم الفعل على الفاعل، أم ينفي بدائل مقدرة؟ هذه الدقة ضرورية لأن كثيراً من الأحكام العقدية أو التشريعية تتأثر بمجال النفي والإثبات.

42. ملف الشرط والاستفهام: اللغة وهي تبني الاحتمال والحجاج

الشرط يربط قضيتين، لكنه ليس صيغة منطقية واحدة مجردة. أدوات الشرط تختلف في الاستعمال، وزمن الأفعال ودرجة تحقق الشرط يغيران صورة العلاقة. وقد يكون الشرط تعليمياً أو تهديدياً أو افتراضياً أو كاشفاً عن سنة. من منظور السامرائي، المهم هو كيف تتعاون الأداة والزمن وترتيب الجواب والفاء والحذف في بناء الأثر. الشرط أداة تنظيم حجاجي لأنه يسمح بتحديد ما يترتب على فرض معين، ولذلك يتقاطع بقوة مع قراءة الآيات التشريعية والوعد والوعيد.

أما الاستفهام فيكشف أهمية المقام أكثر من أي باب. الصيغة النحوية قد تكون سؤالاً، لكن المتكلم قد لا يطلب معلومة بل يقرر أو ينكر أو يوبخ أو يعجب أو يستبطئ. تحديد الوظيفة لا يأتي من علامة الاستفهام بل من الوضع التداولي: هل الجواب معلوم؟ هل المخاطب منكر؟ هل السؤال يضعه أمام نتيجة لا يستطيع الفرار منها؟ هذا يجعل الاستفهام القرآني جزءاً من الحجاج، لا مجرد لون بلاغي. وأفضل تحليل لا يكتفي بتسمية الغرض، بل يشرح لماذا كان السؤال أنسب من الخبر المباشر في ذلك المقام.

43. ملف الزمن والاسمية والفعلية: كيف يصوغ التركيب صورة الحدث

الزمن النحوي في العربية لا يطابق الزمن الواقعي دائماً مطابقة بسيطة. الماضي قد يستعمل لتحقق المستقبل أو لاستحضار حدث، والمضارع قد يدل على الحال أو الاستقبال أو العادة أو التجدد، واسم الفاعل قد يقدّم الحدث بوصفه صفة. لذلك فإن تفسير الفرق بين الماضي والمضارع يحتاج إلى أكثر من خط زمني؛ يحتاج إلى aspect، أي كيفية تصور امتداد الحدث أو تكراره أو تمامه. هذا المجال حاضر عملياً في تحليلات السامرائي وإن لم يستعمل دائماً المصطلحات اللسانية الحديثة.

والاسمية والفعلية ترتبطان بهذا التصور. الجملة الاسمية يمكن أن تقدم الحكم بوصفه علاقة مستقرة نسبياً، والفعلية تبرز الوقوع والحركة، لكن السياق قد يقلب التوقعات. ولهذا تكون القاعدة «اتجاهاً» لا قانوناً مطلقاً. المهم أن يسأل الباحث لماذا تحولت الصياغة بين اسم وفعل في موضعين، وهل يتغير مركز الاهتمام من الحدث إلى صاحبه أو من التجدد إلى الصفة. هذه الأسئلة نافعة جداً في الآيات التي تصف المؤمنين أو الكافرين أو صفات الله أو مشاهد القيامة.

44. ملف التعدية وحروف الجر والتضمين: هندسة العلاقات بين أطراف الحدث

الفعل لا يحمل معناه وحده؛ طريقة تعديته تحدد كيف يرتبط بأطراف المشهد. بعض الأفعال تتعدى مباشرة، وبعضها بحرف، وبعضها يتغير معناه بتغير الحرف. وحروف الجر نفسها تحمل صوراً مكانية أصلية توسعت إلى علاقات مجردة. «في» قد تبني ظرفية، و«على» استعلاءً أو تمكّناً، و«إلى» انتهاءً واتجاهاً، و«من» ابتداءً أو تبعيضاً، والباء إلصاقاً أو استعانةً أو سببية بحسب السياق. المهم أن هذه المعاني ليست قائمة ثابتة تطبق آلياً؛ الفعل والحرف يتفاعلان كوحدة.

التضمين يقدم تفسيراً حين يستعمل فعل مع حرف يألفه فعل قريب، فيقال إن الأول ضمن معنى الثاني. وهو أداة نافعة لكن خطرة إذا استعملت بلا ضابط؛ يمكن بها تفسير أي شيء تقريباً. المنهج الأفضل أن يثبت وجود صلة دلالية حقيقية وأن يكون التركيب مشهوداً في العربية وأن يضيف التضمين معنى لا يمكن تفسيره بمجرد توسع الحرف. هذه الروح النقدية ضرورية في تلقي أمثلة السامرائي وإعادة استخدامها.

45. ملف المفرد والمثنى والجمع والجنس: العدد بوصفه معنى لا حساباً فقط

العدد النحوي يشارك في تصوير المرجع. المفرد قد يراد به فرد واحد، وقد يراد به اسم الجنس أو الحقيقة، والجمع قد يبرز كثرة الأفراد أو تنوع الأنواع. بعض الجموع تحمل استعمالات خاصة لا يستعاض عنها بأي جمع آخر، واختيار جمع تكسير أو جمع سلامة قد يرتبط بما استقر في اللغة من فروق. كذلك الضمائر وأسماء الإشارة تتغير مع العدد فتؤثر في ترابط النص. لذلك لا يكفي القول إن موضعاً «جمع لأنه كثير»؛ ينبغي النظر في المقابل: لماذا لم يستعمل اسم الجنس؟ هل المقام يريد الأفراد واحداً واحداً أم الفئة ككل؟

وتظهر أهمية هذا الباب في المتشابه اللفظي، حيث قد يأتي لفظ مفرداً في موضع وجمعاً في آخر مع تقارب الموضوع. هنا يصبح العدد قرينة على زاوية التصوير: الحديث عن الحقيقة أو عن أفرادها، عن الجنس أو عن الوقائع، عن وحدة المصدر أو تعدد المظاهر. هذا النوع من الفرق لا ينفصل عن التعريف والتنكير والصيغة، ولذلك يُحلل ضمن شبكة لا منفرداً.

46. ملف الفاصلة والصوت: كيف ندرس الجرس من غير أن نحوله إلى سحر لغوي

الفاصلة القرآنية جزء ظاهر من التجربة السمعية للنص، ومؤلفات السامرائي تعطيها وزناً مع رفض أن تكون علة سطحية وحيدة. المنهج الدقيق يميز بين ثلاثة أمور: اختيار لفظ مناسب للمعنى وتوافقه في الوقت نفسه مع الفاصلة؛ ترتيب عناصر الجملة بما يحقق نسقاً صوتياً من غير إخلال؛ وتكرار أصوات أو أبنية يساند الجو الدلالي. لا يلزم من ذلك أن لكل حرف معنى ثابتاً أو أن الجرس وحده يفسر الاختيار. علم الأصوات يمكن أن يصف الثقل والخفة والمقاطع والتكرار، لكن الانتقال من الوصف إلى دلالة نفسية يحتاج قرائن.

أقوى الاستدلالات الصوتية هي التي تكون جزءاً من حجة أكبر. إذا كانت كلمة أدق معجمياً وأنسب صرفياً وتحقق فاصلة السورة أيضاً، نملك توافقاً مركباً. أما إذا كان التعليل الصوتي يتطلب تجاهل استعمال الكلمة أو سياقها فهو ضعيف. بهذه القاعدة نحفظ جمال الحس الموسيقي في كتب السامرائي من الانزلاق إلى «إعجاز عددي/صوتي» غير منضبط.

47. ملف وحدة السورة: من الكلمات المفتاحية إلى هندسة الانتقال بين المقاطع

الوحدة عند السامرائي تظهر عبر روابط عديدة: افتتاح يضع ثيمة، كلمات تتكرر، قصص أو أحكام تخدم جهة مشتركة، انتقالات تربط المقاطع، وخاتمة تعيد توجيه القارئ. لا يلزم أن تكون السورة حول موضوع واحد بسيط، بل قد تكون ذات «مركز جاذبية» يربط موضوعات متعددة. والبحث عن الوحدة يبدأ من البيانات: ما المقاطع؟ ما الكلمات المحورية؟ أين تتغير الضمائر؟ كيف تنتقل السورة من تقرير إلى قصة إلى دعاء؟ ما الذي يعود في الخاتمة؟ هذه الأسئلة أكثر أماناً من فرض عنوان ثم ليّ الآيات إليه.

وعند مقارنة السور التي تعرض قصة واحدة، تظهر الوحدة في اختيار الجزء المناسب من القصة. السورة لا تعيد التسجيل نفسه، بل تنتقي وتوسع وتختصر وتعيد ترتيب الزوايا. هذه الحقيقة تفسر كثيراً من المتشابه اللفظي: الفرق لا يُفهم داخل الجملة وحدها بل بوظيفة المقطع في السورة. ولهذا فكل قارئ لكتب السامرائي ينبغي أن يتعلم الانتقال المستمر بين microscope الكلمة وmacroscope السورة.

48. برنامج حفظ العلم من الكتب: كيف تتحول القراءة إلى **corpus** شخصي لا إلى ذاكرة لطائف

أفضل طريقة عملية لحفظ علوم السامرائي هي إنشاء دفتر أو ملف رقمي لا يُرتب بحسب أسماء الكتب، بل بحسب الظواهر. باب للتعريف والتنكير، باب للرتبة، باب للحذف، باب للصيغ، باب لحروف الجر، باب للفاصلة، باب للمتشابه. كلما قرأت مثالاً في أي كتاب تُسجله تحت الظاهرة مع أربع خانات: الموضع، الفرق، التعليل، درجة الثقة/القرائن. بهذه الطريقة تتجمع أمثلة «التعبير القرآني» و«لمسات» و«أسئلة» و«مراعاة المقام» في corpus واحد، فتظهر لك القواعد التي تتكرر والاستثناءات التي تمنع التعميم.

ومع الزمن يمكن تحويل الدفتر إلى بحث: اختر ظاهرة واحدة واجمع عشرين أو خمسين موضعاً ثم صنفها. ستكتشف أن بعض القواعد الشائعة تحتاج تفصيلاً، وأن بعض تعليلات الكتاب كانت خاصة بموضعها وليست قاعدة عامة. هذه اللحظة هي الانتقال من قارئ إلى باحث. الورقة الحالية صممت لتكون هي الطبقة الأولى من هذا الدفتر، تحفظ المفاهيم، لكن الأصل أن تُغذى من قراءتك أنت للنصوص والكتب.

49. تشريح «معاني النحو» على مستوى الأبواب: ماذا تبحث عنه أثناء القراءة جزءاً جزءاً

عند قراءة «معاني النحو» لا ينبغي أن يكون الهدف إنهاء الأجزاء الأربعة، بل بناء شبكة من المفاهيم. في الأبواب الأولى ركّز على معنى الجملة والإسناد والإعراب، لأن هذه المنطقة تضع الفرضية الكبرى: العلامة ليست غاية، والعلاقة النحوية تؤثر في المعنى. بعد ذلك تأتي النكرة والمعرفة والضمائر، هنا يبني الكتاب نظرية الإحالة: كيف يُعرّف المرجع، وكيف يعود الضمير، وكيف يؤدي ضمير الفصل أو الشأن وظيفةً لا يستوعبها مجرد التعريف المدرسي. ثم تتوسع أبواب المبتدأ والخبر والنواسخ لتظهر الفروق بين إثبات علاقة اسمية مجردة وإدخال الزمن أو التحول أو النفي أو المقاربة. لا تقرأ «كان وأخواتها» بوصفها قائمة ترفع وتنصب، بل بوصفها وسائل لإعادة نمذجة الحكم.

في أبواب الفعل والفاعل والمفعول ستظهر هندسة الحدث: من قام بالفعل؟ على من وقع؟ هل عُرف الفاعل أم بُني الفعل للمجهول لأن مركز الاهتمام انتقل إلى الحدث أو المفعول؟ ماذا يفعل حذف المفعول؟ هل يعمم الفعل أم يترك المتعلق مفهوماً؟ وبعدها تأتي المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والظروف، وهي أبواب يخطئ من يسميها «فضلات» ثم يقلل من معناها، لأنها غالباً تضبط الكيفية والزمان والمكان والسبب والتمييز، أي إنها التي تجعل الحدث المحدود حدثاً محدداً في العالم. القراءة البيانية تبدأ حين تسأل: لو حُذفت الحال أو قُدمت، ما الذي يتغير في الصورة؟

وفي أبواب الشرط والاستفهام والنفي والتوكيد والقصر، يتحول النحو إلى تحليل للحجاج. هنا ينبغي أن تبني جداول مقارنة ذهنية بين الأدوات لا لحفظ تعريفاتها بل لاختبار مجالها. ما الذي تنفيه «ما» وما الذي تبنيه «لن» في سياقها؟ كيف تتغير قوة الخبر مع «إن» واللام؟ متى يكون الاستفهام سؤالاً ومتى يصبح إنكاراً أو تقريراً؟ كيف يختلف الشرط الذي يتصور إمكان الوقوع عن تركيب يقرر سنة عامة؟ هذه الأبواب أقرب ما يكون إلى منطق الخطاب داخل اللغة، وهي التي ستفيدك لاحقاً في أصول الفقه لأن فهم العموم والشرط والنفي والقصر يعتمد على دقة تركيبية مشابهة.

أما الأبواب المتصلة بالمصادر والمشتقات والتوابع والأعداد وحروف المعاني فهي منطقة التراكم. لا تحاول حفظ كل تفصيل منعزلاً؛ اربطه بالسؤال الأعلى: ماذا يضيف هذا الشكل؟ المصدر يجرّد، المشتق يصف، النعت يقيّد، البدل يعيد التسمية، العطف يرتب العلاقات، وحرف المعنى يحدد نوع الصلة. بهذه الطريقة يصير «معاني النحو» قاموساً للعمليات الدلالية لا موسوعة متفرقة.

50. تشريح «التعبير القرآني»: من المقارنة المحلية إلى نظرية الاختيار

يمكن تقسيم المعرفة المستخرجة من «التعبير القرآني» إلى أربع طبقات. الأولى هي فروق المفردات: لا يُقبل أن لفظين مترادفان تماماً ما دام التوزيع القرآني يفرق بينهما، لكن الفرق لا يفترض مسبقاً بل يبحث في المعجم والاستعمال. الثانية فروق التراكيب: تقديم، حذف، تعريف، أداة، زمن، صيغة. الثالثة فروق المقامات: لماذا تتغير الصياغة مع بقاء الحدث القصصي؟ الرابعة فروق البنية الكبرى: كيف يخدم الاختيار مقصد السورة والفاصلة والمقطع. هذه الطبقات إذا جُمعت تمنع التجزئة؛ فاللفظة لا تُفسر من قاموس وحده، والتركيب لا يُفسر من النحو وحده، والمقام لا يُفترض من موضوع عام.

القراءة المثمرة للكتاب تقوم على «إعادة بناء البرهان». عندما يعرض المؤلف فرقاً، لا تسجل النتيجة فقط. دوّن السؤال، ثم البيانات، ثم القاعدة اللغوية، ثم السياق، ثم النتيجة. إذا وجدت خطوة غير ظاهرة فهذه هي موضع البحث. بهذه الطريقة تتعلم أين ينتهي الوصف وأين يبدأ الاجتهاد. بعد عشرات الأمثلة ستلاحظ عائلات من الحجج: حجة من نظائر قرآنية، حجة من فرق صرفي، حجة من ترتيب، حجة من مقام، وحجة من اجتماعها. وهذه العائلات أهم من الأمثلة المفردة لأنها قابلة للنقل.

ومن أعمق ثمار الكتاب أنه يعيد تعريف «الإعجاز البياني» بطريقة عملية. بدلاً من القول العام إن القرآن بليغ، يضع القارئ أمام سؤال محلي: هل تستطيع تبديل هذا العنصر من غير خسارة؟ إذا ظهر أن البديل يحفظ معنى ويخسر آخر، وأن الاختيار الحالي يحقق عدة وظائف معاً، يصبح الحديث عن الإحكام أكثر تحديداً. لكن هذا النوع من الاستدلال يبقى تراكمياً، لا توجد مقارنة واحدة تحمل العبء كله، بل مئات المواطن التي تظهر نمطاً من الحساسية للسياق.

51. تشريح «بلاغة الكلمة»: ما الذي يجعل كلمة واحدة موضوع بحث كامل

في هذا الكتاب يجب أن نتعلم الفصل بين «المعنى الأساسي» و«الملف الدلالي». المعنى الأساسي هو ما يسمح لنا بتقريب الكلمة في المعجم، أما الملف فيشمل مشتقاتها، درجاتها، ما تتعدى به، الكلمات التي تصاحبها، المجالات التي تكثر فيها، وإيقاعها. كلمتان قد تتقاربان في الأساس وتختلفان في الملف، ولذلك يكون الاستبدال بينهما ممكناً في جملة ومفسداً للدقة في أخرى. البحث القرآني في الكلمة ينبغي أن يبني هذا الملف قبل إصدار الحكم.

ثم تأتي الصيغة. كلمة على وزن معين لا تحمل الجذر فقط؛ تحمل أيضاً طريقة لتجسيد المعنى. الفرق بين «غافر» و«غفور» مثلاً ليس مجرد فرق طولي في الكلمة، بل يتصل بنوع الصفة واستعمالها، ولا يجوز تفسيره بالوزن وحده من غير السياق. وكذلك الجمع والمفرد والتذكير والتأنيث. بهذا المعنى يعلّم الكتاب أن lexicon القرآن ليس قائمة وحدات ثابتة بل شبكة forms × contexts.

الخطأ الذي يجب تجنبه هو «المعنى الصوتي الحر»: رؤية حروف قوية فاستنتاج معنى القوة بلا مقارنة. الصوت مفيد حين يساند فرقاً ثابتاً بوسائل أخرى. أما إذا كان كل صوت قابلاً لأن يفسر أي إحساس، فقد فقدنا معيار الاختبار. هذا الاحتراز يجعل دراسة بلاغة الكلمة أكثر صلابة.

52. تشريح «مراعاة المقام»: من سياق الجملة إلى حالة الخطاب

المقام ليس ظرفاً خارجياً فقط، بل بنية توقعات. المخاطَب يعرف أشياء ويجهل أخرى، يقبل أو ينكر، ينتظر جواباً، وقد يكون قد سمع لفظاً سابقاً يجعل إعادته مناسبة أو ثقيلة. النص نفسه يبني مقامه تدريجياً؛ كل آية تغير ما صار معلوماً للآية التالية. ولهذا فإن تحليل التعبير ينبغي أن يكون زمنياً: ماذا كان في ذهن القارئ عند هذه النقطة من السورة؟ ما الذي قدمه النص قبلها؟ هذا السؤال يفسر كثيراً من الضمائر والحذف والتكرار.

المقام أيضاً موضوعي، مقام الرحمة ليس مقام الوعيد، ومقام التشريع ليس مقام القصص، لكن لا ينبغي تحويل هذه العناوين إلى مفاتيح جاهزة. داخل الوعيد قد توجد رحمة، وداخل القصة حجاج. لذلك نحتاج إلى وصف أدق: ما الفعل الخطابي هنا؟ تقرير؟ إلزام؟ تعزية؟ تهديد؟ تعليم؟ حين نحدده نعرف لماذا زاد التوكيد أو تغير المخاطب أو اختير اسم إلهي في الخاتمة.

أهم فائدة من الكتاب أنه يعلم القارئ أن البلاغة relational. لا توجد صيغة «أفصح» في ذاتها؛ الأفصح هو الأوفق. الجملة القصيرة قد تكون أبلغ لأنها تأتي بعد تمهيد طويل، والجملة الطويلة قد تكون أبلغ لأنها تحتاج إزالة احتمالات. هذا يهدم تصور البلاغة كزينة ويعيدها إلى علم المطابقة بين التعبير والمقام.

53. تشريح «على طريق التفسير البياني»: شروط الانتقال من اللمحة إلى التفسير

عندما يفسر الباحث سورة، يصبح مسؤولاً عن ثلاثة مستويات معاً: صحة المعنى الأساسي، دقة البيان، واتساق البنية. لا يكفي أن يجد لطيفة في كلمة إذا كانت قراءته تهمل المعنى الذي عليه المفسرون أو السياق التاريخي. لذلك يحتاج التفسير البياني إلى أدوات من خارج البلاغة: اللغة، القراءات، أسباب النزول عند ثبوتها، أقوال السلف والمفسرين، وأصول العقيدة والفقه بحسب الموضع. البيان يضيف سؤال «كيف صيغ؟» لكنه لا يلغي «ماذا يعني؟» و«ما سياقه؟».

ثم يجب التفريق بين تفسير الآية وتفسير اختيارها داخل السورة. قد نعرف معنى الآية ومع ذلك يبقى سؤال: لماذا جاءت هنا؟ هنا يعمل علم المناسبة والوحدة. السامرائي يدفع إلى رؤية السورة كوحدة، لكن القارئ الباحث ينبغي أن يسمح بوجود أكثر من خط موضوعي. العلاقة قد تكون تعاقب حجج، أو انتقالاً من أصل إلى مثال، أو من خبر إلى نتيجة، لا مجرد تكرار كلمة.

هذا الكتاب أفضل مختبر لتطبيق قاعدة «ثلاث طبقات للثقة»: تفسير لغوي قوي، تعليل بياني مرجح، ومناسبة كلية محتملة. خلط الطبقات يجعل القارئ يساوي بين معنى ثابت ولطيفة اجتهادية. الفصل بينها يحفظ جمال الاجتهاد من أن يتحول إلى قطع بلا دليل.

54. تشريح «التناسب بين السور»: شروط المناسبة القوية والضعيفة

المناسبة القوية لها عادة أكثر من علامة: صلة موضوعية محددة، رابط لفظي أو مفهومي قريب، اتجاه انتقال مفهوم، وربما بنية تقابل أو استكمال. المناسبة الضعيفة هي التي يمكن قولها بين أي سورتين تقريباً، مثل اشتراكهما في الحديث عن الله أو المؤمنين؛ هذه ليست معلومة كافية لأن القرآن كله يشترك في موضوعات كبرى. لذلك كلما كانت العلاقة أكثر تمييزاً زادت قيمتها.

ومفهوم المفتتح والخاتمة مهم لأن هذين الموضعين يؤديان وظائف تنظيمية: الافتتاح يهيئ نموذج القراءة، والخاتمة تجمع أو تنقل. إذا وجد رابط بينهما داخل السورة، يمكن أن يوضح هندستها. وإذا وجدت الخاتمة جسراً إلى التالية، يضاف مستوى آخر. لكن ترتيب المصحف قضية كبيرة، ومنهجياً يجب ألا يُستخدم التناسب لإثبات ما لا يستطيع وحده إثباته؛ هو وصف لنظام يمكن ملاحظته، ثم يدخل في حجج أوسع حول ترتيب النص وإحكامه.

55. تشريح الكتب الإيمانية: العلم اللغوي حين يعود إلى سؤال المعنى الوجودي

الكتب الإيمانية للسامرائي تذكّر بأن مشروعه ليس neutral philology بالمعنى الأكاديمي البارد. سؤال النبوة والإيمان بالآخرة يعطي القراءة القرآنية غاية. ومن المفيد للقارئ أن يدرك هذا حتى يفهم لماذا تُستثمر الفروق البلاغية أحياناً في خطاب الإعجاز. لكن يمكن الاحتفاظ بمستويين منفصلين: تستطيع أن تقبل التحليل اللغوي لأنه قوي حتى قبل أن تبحث في نتيجته العقدية، ثم تستطيع أن تسأل كيف يدخل تراكم هذه التحليلات في استدلال أكبر على مصدرية القرآن.

هذا الفصل بين المستويين لا يضعف الإيمان بل يمنع الدور: لا نقول إن التعبير معجز لأنه قرآن ثم نستدل بكونه معجزاً على أنه قرآن. بل نحلل الخصائص بقدر الإمكان بمعايير لغوية مستقلة، ثم نبني الاستدلال الفلسفي والعقدي على نتائج متراكمة مع أدلة أخرى. بهذه الطريقة يلتقي الحس الروحي مع الصرامة.

56. أنماط الاستدلال المتكررة في كتب السامرائي: كيف تعرف نوع الحجة قبل أن تقبل نتيجتها

يمكن تصنيف الاستدلالات التي تتكرر في كتب السامرائي إلى أنماط، ومعرفة النمط تجعل القارئ أقدر على تقييمه. النمط الأول «الاستدلال بالنظير»: يوجد موضعان أو أكثر متشابهان في الموضوع وتختلف صياغتهما، فيُرد الفرق إلى اختلاف المقام. هذا من أقوى الأنماط حين تكون عناصر المقارنة متقاربة فعلاً ويكون الاختلاف السياقي محدداً. النمط الثاني «الاستدلال بالاستعمال»: يُجمع استعمال لفظ أو صيغة في مواضع متعددة، ثم يستنتج اتجاه دلالي. قوته تتوقف على اتساع العينة وعدم إهمال الأمثلة المخالفة. النمط الثالث «الاستدلال بالصناعة»: قاعدة نحوية أو صرفية تفسر الفرق؛ كوظيفة التقديم أو صيغة مشتق. هذا قوي في تحديد الإمكانات، لكنه قد لا يكفي وحده لتحديد الحكمة الخاصة بالموضع. النمط الرابع «الاستدلال بالمقام»: موضوع السورة أو حال الخطاب يفسر زيادة أو حذفاً. هذا نافذ لكنه أكثر عرضة للذاتية، لذلك يحتاج دعماً من النص.

النمط الخامس «الاستدلال بالتناسب»: لفظ أو خاتمة أو افتتاح يتصل بما قبله أو بعده. هنا ينبغي سؤال: هل الرابط يشرح شيئاً لم نكن نعرفه، أم هو مجرد تشابه بعدي؟ النمط السادس «الاستدلال بالتآزر»: عدة قرائن صغيرة تلتقي. هذا أقوى الأنماط لأنه يقلل احتمال المصادفة. والنمط السابع «اختبار الاستبدال»: وضع لفظ قريب مكان المختار ثم بيان ما يفقد. هذا مفيد جداً إذا كان البديل طبيعياً في العربية، أما إذا اختير بديل ركيك أصلاً فلا يثبت امتياز النص. والنمط الثامن «الاستدلال بالاشتقاق والصوت»، وهو يحتاج أكبر قدر من الاحتياط لأن إمكانات الاشتقاق والتداعي الصوتي واسعة.

إذا اعتاد القارئ تسمية نوع الحجة، يصبح أقل عرضة للانبهار غير المنضبط. يمكنه أن يقول: هذا التعليل يعتمد على نظيرين فقط؛ هذا يعتمد على استقراء واسع؛ هذا احتمال مقامي لا أكثر. ومن ثم تتشكل لديه epistemology صغيرة للبلاغة: ليست كل «لمسة» في الدرجة نفسها، ويمكن أن نحب جمال الاحتمال من غير أن نسميه حقيقة قطعية.

57. ما الذي يضيفه السامرائي لطالب أصول الفقه والتفسير والمنطق اللغوي

طالب أصول الفقه يجد في كتب السامرائي مادة تطبيقية لما يدرسه نظرياً في دلالات الألفاظ. العام والخاص والمطلق والمقيد والمفهوم والمنطوق ليست وحدها أدوات الاستنباط؛ هناك بنية الجملة، القصر، النفي، الشرط، الرتبة، والتعريف. كتب الأصول تضع ضوابط حجية هذه الدلالات في الاستنباط الشرعي، بينما السامرائي يوسع الحس اللغوي الذي يسبق تنزيل الضابط. الجمع بينهما مفيد بشرط ألا يحل التحليل البلاغي محل قواعد الأصول؛ قد توجد لطيفة بيانية لا يترتب عليها حكم، وقد يوجد حكم أصولي لا يحتاج إلى كل طبقات الجمال الأسلوبي.

لطالب التفسير، المشروع يعلم أن تفسير المفردة وحدها ناقص. ينبغي فهم علاقتها بالبنية، وأن المقارنة بين المواضع قد تصحح فهماً موضعياً. لكنه أيضاً يذكّر بضرورة التعدد: التفسير البياني لا يغني عن المأثور والفقه والعقيدة والتاريخ. قيمته أن يضيف طبقة «لماذا بهذه الصياغة؟». وإذا قُرئ مع الزمخشري وأبي حيان والرازي والطبري والقرطبي ظهرت قوة كل مدرسة وحدودها.

أما طالب المنطق وفلسفة اللغة فيجد مادة خصبة لمسائل scope والقصر والنفي والإحالة والشرط والاحتمال. اللغة الطبيعية أكثر تعقيداً من المنطق الصوري، وكتب السامرائي تكشف كيف تغير الرتبة والأداة مجال الحكم. يمكن مثلاً أن يكون النفي واقعاً على القيد أو المقيد، أو أن يختلف ما هو بؤرة الإثبات. هذه مسائل تشبه تحليل النطاق في semantics الحديثة. وهكذا يمكن لمكتبة تراثية/قرآنية أن تتحول إلى تدريب في reasoning إذا قُرئت بهذا الوعي.

58. خريطة قراءة قصوى من غير تكرار: كيف تستخرج 90% من المشروع بأقل زمن ثم تعود للتفاصيل

إذا كان القارئ يريد أقل عدد من الكتب مع أعلى قيمة، يبدأ بـ«الجملة العربية: تأليفها وأقسامها» ليضبط الهيكل، ثم «معاني الأبنية» ليفتح الصرف الدلالي، ثم يقرأ من «معاني النحو» أبواباً منتقاة لا الأجزاء كلها في البداية: التعريف والتنكير، الضمائر، المبتدأ والخبر، الفعل والتعدية، الحذف، التقديم، الشرط، النفي، الاستفهام، التوكيد والمشتقات. بعد هذه الطبقة يقرأ «التعبير القرآني» كاملاً لأنه نقطة التحول إلى التطبيق، ثم «مراعاة المقام» لأنه يمنع تحويل التطبيقات إلى قواعد جامدة، ثم «بلاغة الكلمة» لرفع دقة المفردة، ثم مختارات واسعة من «أسئلة بيانية» أو «لمسات» لتثبيت الملكة.

في المرحلة الثانية يأتي «على طريق التفسير البياني» لأنه يجمع الأدوات في سياق سور كاملة، ثم «التناسب بين السور» لتوسيع المقياس. «تحقيقات نحوية» ودراسات الأعلام تقرأ حين يتحول الهدف من الاستفادة إلى البحث، لأنها تعيدك إلى أصول الصناعة وتاريخ الرأي. أما «قبسات» و«من أسرار البيان» و«شذرات» و«إضاءات» فهي توسعات تطبيقية مهمة؛ يمكن توزيعها بين المراحل بحسب الموضوع الذي تدرسه.

هذه الخريطة لا تعني أن بعض الكتب غير مهم، بل تمنع التكرار الزمني. إذا قرأت «معاني النحو» أولاً كاملاً قد تتعب قبل رؤية ثمرة المنهج، وإذا بدأت بـ«لمسات» وحده قد تحفظ الأجوبة بلا آلة. الترتيب الأمثل يوازن بين تأسيس الأداة ورؤية التطبيق سريعاً ثم العودة إلى العمق. وبعد ذلك تستطيع الورقة الحالية أن تعمل كـindex: كلما وجدت ظاهرة، تعود إلى القسم الموافق ثم إلى الكتاب الأصلي.

59. كيف تُحوّل علوم السامرائي إلى مشروع بحث شخصي قابل للتوسع

يمكن بناء مشروع بحث من corpus السامرائي في ثلاث طبقات. الطبقة الأولى قاعدة بيانات للفروق: كل سجل يحتوي الآية، النظير، نوع الفرق، الباب النحوي/الصرفي، التعليل، المصدر، والقرائن. الطبقة الثانية قاموس الظواهر: مثلاً كل مواضع «التقديم مع النفي»، أو «إظهار الاسم بعد إمكان الضمير»، أو «الانتقال من المفرد إلى الجمع». الطبقة الثالثة نماذج تفسيرية قابلة للاختبار: فرضية أن ظاهرة معينة ترتبط بمقام مخصوص، ثم اختبارها على جميع المواضع لا على المختارات التي توافقها.

هذا المشروع يمكن أن يستفيد من الأدوات الرقمية من دون أن يتحول إلى إحصاء أجوف. البحث النصي يحدد المواضع، التحليل الصرفي يساعد في جمع الصيغ، ومحاذاة الآيات المتشابهة تكشف الفروق، لكن الحكم النهائي يحتاج عربية وسياقاً. الذكاء الاصطناعي نفسه يمكن استخدامه لتوليد بدائل أو اقتراح نظائر، على أن يكون دوره مساعداً لا حكماً، لأنه قد يخترع قاعدة أو يخلط بين المعاني إذا لم يرجع الباحث إلى النصوص.

ولو نُفذ ذلك جيداً يمكن إنتاج «أطلس بياني رقمي» يتجاوز شكل الكتاب التقليدي: تضغط على ظاهرة فتظهر مواضعها وتعليلات القدماء والسامرائي والباحث، مع درجة ثقة وأمثلة مضادة. هذه فكرة متوافقة جداً مع روح المشروع لأنها تحوله من أجوبة ثابتة إلى مختبر مستمر.

60. خاتمة النسخة الموسعة: حفظ الباطن العلمي لا ظاهر العناوين

بعد هذه التوسعة يمكن ضغط مشروع السامرائي في صورة أكثر دقة من أي قائمة كتب. في الأساس هناك علم بالعلاقة بين الشكل والمعنى: الصرف يكوّن صورة الكلمة، والنحو يربطها بغيرها، والرتبة تدير الانتباه، والأداة تضبط نوع العلاقة، والحذف يحدد ما يترك للسياق، والمقام يختار من الإمكانات، والسورة تمنح القرار المحلي موقعه في بنية أكبر. الكتب المختلفة ليست إلا عدسات على مستويات هذه المنظومة: «معاني الأبنية» للعدسة الصرفية، «معاني النحو» للعلاقات، «الجملة» للبنية، «التعبير القرآني» للمقارنة، «بلاغة الكلمة» للمفردة، «مراعاة المقام» للسياق، «على طريق التفسير البياني» للسورة، و«التناسب» للعلاقات الكبرى.

والمعرفة التي ينبغي ألا تضيع هي أن كل اختيار لغوي يحتاج ثلاثة أسئلة متتابعة: ما الذي تسمح به العربية؟ ما الذي يختلف بين البدائل؟ ولماذا يحتاج هذا المقام تحديداً هذا الفرق؟ السؤال الأول يحمي من البلاغة الوهمية، والثاني يمنع الترادف السطحي، والثالث يمنع القواعد الجامدة. ثم يأتي سؤال رابع بحثي: ما درجة ثقتنا في التعليل؟ بهذا السؤال الرابع يتحول المشروع من مدرسة إعجاب إلى مدرسة معرفة.

إذا بقيت هذه الخريطة في الذهن، فإن الرجوع إلى أي كتاب من كتب السامرائي لن يبدأ من الصفر. ستعرف موضعه من النظام، وما الذي ينبغي استخراجه منه، وما الذي يعيد ما سبق وما الذي يضيف طبقة جديدة. وهذا هو المقصود بـ«عدم ضياع شيء» في حدود التلخيص المشروع: ليس استنساخ آلاف الصفحات، بل حفظ بنيتها التوليدية، حتى يستطيع القارئ أن يعيد بناء التفاصيل عند الحاجة وأن يرى العلاقة بينها حين تتفرق في الكتب.

تنبيه ببليوغرافي للنسخة الموسعة: اعتمد حصر corpus الأساسي على قائمة دار ابن كثير الحالية التي تسجل 21 عنواناً للسامرائي، مع الاستفادة من فهارس المكتبة الوقفية والمصادر الأكاديمية في ضبط محتويات الأعمال الكبرى. أما التحليلات التركيبية والقوانين العابرة في هذه النسخة فهي إعادة بناء تفسيرية لمشروع المؤلف وليست نقلاً حرفياً من كتبه.

المراجع والمصادر المستخدمة في بناء الخريطة

[1] دار ابن كثير، صفحة مؤلفات د. فاضل صالح السامرائي، قائمة 21 عنوانًا، آخر وصول: سبتمبر 2026.

[2] دار ابن كثير، صفحات الكتب المفردة: التعبير القرآني؛ مراعاة المقام؛ معاني الأبنية؛ الجملة العربية؛ الجملة العربية والمعنى؛ تحقيقات نحوية؛ قبسات؛ شذرات؛ التناسب؛ من أسرار البيان؛ إضاءات سورة إبراهيم.

[3] جامع الكتب الإسلامية / المكتبة الشاملة، «معاني النحو»، فهرس الأبواب والطبعة وعدد الأجزاء.

[4] المكتبة الوقفية، «لمسات بيانية في نصوص من التنزيل»، فهرس الكتاب والبيانات الببليوغرافية.

[5] المكتبة الوقفية، «على طريق التفسير البياني»، فهرس الجزء الأول وبيانات النشر.

[6] مركز تفسير للدراسات القرآنية، نهى الكعبي، «كتاب على طريق التفسير البياني للدكتور فاضل السامرائي: عرض وتقويم».

[7] مجلة كلية اللغة العربية، ازدهار عبد الرحمن السيد، «النحو والدلالة في كتاب معاني النحو لفاضل السامرائي: دراسة وصفية»، 2017.

[8] مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، أمير عداوي عوان، «التحقيق النحوي عند الدكتور فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو»، 2016/2017.

[9] مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، «الدلالة النحوية واللغوية في كتاب مراعاة المقام في التعبير القرآني»، DOI: 10.57592/djhr.v1i76.879.

[10] مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، «مصادر الأستاذ الدكتور فاضل السامرائي التفسيرية في كتابه معاني النحو وأثرها في بناء منهجه التفسيري».

[11] مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، «الموجهات الصوتية للدلالة النحوية عند الدكتور فاضل السامرائي».

[12] مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، هيام جعفر كاظم، «منهجية الدكتور فاضل صالح السامرائي في التفسير البياني»، 2021.

[13] مكتبة القرآن على الإنترنت، «قبسات من البيان القرآني»، فهرس الموضوعات.

[14] فهارس المكتبة الوطنية العراقية ومصادر ببليوغرافية عربية لمؤلفات فاضل صالح السامرائي، للاستئناس بالأعمال المبكرة والعناوين غير المدرجة في قائمة الناشر الحالية.

ملاحظة أخيرة للقراءة

أفضل طريقة لاستعمال هذه الورقة هي أن تُقرأ مرة كاملة لاستخراج النموذج الكلي، ثم تُستخدم كفهرس تحليلي أثناء قراءة الكتب الأصلية. عند كل مسألة، اكتب في هامشك: البديل، الفارق، المقام، النظائر، والنتيجة. إذا لم تستطع ملء هذه الخانات فلا تتعجل في إعلان «سر بياني». بهذه العادة يتحول مشروع السامرائي من مادة إعجاب إلى تدريب بحثي دائم.